



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

حال الأمة العربية
٢٠١٦ - ٢٠١٧

الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة

ألبير داغر
حسن أبو طالب
حلمي شعراوي
سلمان أبو ستة
محمد سعد أبو عامود
محمد عبد القادر خليل
معتز سلامة
نيفين مسعد

إشراف وتحرير
أحمد يوسف أحمد



مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

حال الأمة العربية
٢٠١٦ - ٢٠١٧

الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة

ألبر داغر
حسن أبو طالب
حلمي شعراوي
سلمان أبو ستة
محمد سعد أبو عامود
محمد عبد القادر خليل
معتز سلامة
نيفين مسعد

إشراف وتحرير
أحمد يوسف أحمد

حال الأمة العربية

٢٠١٦ - ٢٠١٧

الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة

واختراقات فادحة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧، الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة/ ألبر داغر... [وآخ.]؛ إشراف وتحرير أحمد يوسف أحمد.

١٧٣ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-799-5

١. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران. ٤. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ أفريقيا. ٥. البلدان العربية ـ الظروف السياسية.

أ. داغر، ألبر. ب. أحمد، أحمد يوسف (محرّر). ج. السلسلة.

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation, 2016-2017:
Permanent Conflicts and Fatal Penetrations

Edited by Ahmad Youssef Ahmad

الآراء الـواردة في هـذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٧

المحتويات

القسم الأول
الإطار الدولي والإقليمي

القسم الثاني

النظام العربي وقضاياه

المشاركون

أحمد يوسف أحمد	أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
ألبر داغر	عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ بيروت.
حسن أبو طالب	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.
حلمي شعراوي	نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية ـ القاهرة.
سلمان أبو ستة	مؤسس هيئة أرض فلسطين ورئيسها ـ لندن.
محمد سعد أبو عامود	أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان.
محمد عبد القادر خليل	رئيس تحرير مجلة شؤون تركية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
معتز سلامة	رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
نيفين مسعد	أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

مقدمة

أصبح إصدار تقرير سنوي عن «حال الأمة العربية» تقليداً راسخاً يحرص عليه ويعتز به مركز دراسات الوحدة العربية وكل المؤمنين برسالته، وقد أُعد تقرير هذه السنة في ظروف بالغة الصعوبة لا محل للحديث عنها في هذا السياق، لكن جهود إصداره كُللت بالنجاح بحمد الله، وسوف يجد القارئ الكريم في هذا التقرير مقاربة مختلفة بالنسبة إلى بعض أجزائه؛ فقد اتجه الرأي في ظل تلك الظروف للتركيز على بعض القضايا المحورية في التفاعلات العربية الراهنة، وأخطرها دون جدال تلك الصراعات المدمرة التي تدور على الأرض العربية منذ ست سنوات من دون أن تنجح أي محاولة لتسويتها، ناهيك بإنهائها بما يتسق ومصالح الأمة العربية في الوقت الذي تهدد فيه هذه الصراعات كيان الدولة الوطنية العربية التي كنا يوماً نضيق بها لما تصورناه من أنها عقبة في طريق الوحدة العربية، فإذا بنا الآن ملتفون حولها ومدافعون عنها رغم تحفظاتنا عن نظم الحكم فيها واختلافنا مع بعض أو كثير من سماتها، وذلك كون هذه الدولة حجر الأساس الباقي للنظام العربي الذي تجتاحنا خشية حقيقية على بقائه ناهيك بتعافيه.

ولم يكن هذا الاهتمام بالصراعات العربية منبت الصلة بحال عن الإيمان بأولوية القضية الفلسطينية ومركزيتها في جدول الأعمال العربي، ذلك أن تلك الصراعات التي اهتم بها التقرير قد تكفلت باستكمال عملية تقويض الظهير العربي الرسمي للنضال من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني بحيث لم يعد الاهتمام العربي الرسمي بها لفظياً فحسب؛ وإنما فقدت الأمة العربية بسبب تلك الصراعات ذراعها العسكري في دولتين محوريتين في النظام العربي هما العراق وسورية، وهي فقدته لأن الظروف الراهنة منذ الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ وما عُرف لاحقاً بالربيع العربي منذ ٢٠١١ قد تكفلت بانكفاء هذين القطرين العزيزين على شأنهما الداخلي حرباً على الإرهاب ونزعات التفكيك؛ ولذلك كان اهتمام التقرير بالصراعات العربية الراهنة بأحد المعاني اهتماماً بالقضية الفلسطينية طالما أن الانكفاء العربي بعد الانقسام الفلسطيني لن يكون له مردود سوى المزيد من التراجع في قضية العرب الأولى، أما القضية الفلسطينية فقد اتجه الرأي إلى تفضيل

البحث عن مقاربة بديلة للهث وراء المخططات الشريرة والمبادرات الخائبة المتعلقة بالقضية، وبخاصة أن الكثير من تفاصيل هذه المخططات والمبادرات موجود في أجزاء التقرير الأخرى، ولذلك انطلقت معالجة القضية في هذا التقرير من رؤية استراتيجية شاملة تتوجه للمستقبل.

ولقد تم اختيار عنوان التقرير لهذه السنة بعد معاناة؛ فالشواهد الموضوعية تشير إلى ما هو أقسى بكثير من العنوان الذي يحمله التقرير، لكن التعبير الصادق عنها كان من شأنه أن يُفضي إلى الإحباط ويشيع مناخاً من الانهزامية نظراً إلى غياب أي رد فعل عربي مخلص للأمة وأهدافها قادر على وقف الانهيار، فالصراعات العربية التي تجاوز عمرها ست سنوات ما زالت تفتُّ في عضُد الأمة وتقوّض أساس الدولة الوطنية العربية من دون أدنى تقدم نحو تسويتها بما يحفظ أهداف الأمة، رغم أنها وصلت موضوعياً إلى الحالة التي تتطلب ذلك وتجعله ممكناً، والأطراف الأكثر حرصاً على أهداف الأمة العربية في الاستقلال والديمقراطية والعدل الاجتماعي والتنمية ما زالت عاجزة عن حسم الصراعات لصالح هذه الأهداف أو حتى التدخل فيها بما يقلل من أضرارها الفادحة، والقوى المعادية لهذه الأهداف داخل الوطن العربي وخارجه تجاوزت كثيراً مرحلة التربص بحاضر الأمة ومستقبلها إلى التدخل الفادح في شؤونها لإعادة تكييف أوضاعها بما يلائم مصالحها وصولاً إلى محاولة القضاء على النظام العربي أصلاً الذي يُفترض فيه أن يكون حامل المشروع النهضوي العربي تحقيقاً لأهداف أمته فإذا به مكبل بالعجز ليس بمقدوره سوى تلقي الضربات التي تزيد أوضاعه سوءاً من داخله وخارجه.

من هنا يتعين على القوى القومية المخلصة أن تسارع إلى تبني برنامج عاجل لإنقاذ الأمة ووقف تآكل مناعتها ضد أعدائها الداخليين والخارجيين يعيد الاعتبار للأمن القومي العربي بعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك أنه الإطار الوحيد للحفاظ على هذه الأمة بعد أن عبثت به القوى المعادية للعروبة داخل الوطن العربي وخارجه وتهافتت القوى الإقليمية والعالمية على قصعته متسابقة على التهام ما تستطيع من مقدرات الأمة والتحكم في ما تبقى منها.

كذلك فإن هذا البرنامج لا بد من أن يتضمن مبادرة كبرى لإنهاء الصراعات الراهنة في الوطن العربي تحفظ للدولة الوطنية العربية وجودها وكيانها وتحترم مكوناتها كافة في إطار من الديمقراطية والمساواة التامة، بما يمكن الأمة من أن تلتفت لمواجهة الخطر الصهيوني المحدق بها وليس بشعب فلسطين وحده، وكذلك التصدي لأطماع القوى الخارجية التي انتقلت من التربص بالأمة إلى استباحتها؛ وقد لا يكون بمقدور القوى القومية في وطننا العربي أن تُحدث نقلة نوعية في مسار الأحداث لمصلحتها في الوقت الراهن لكن مسؤوليتها النضالية تقتضي منها على الأقل توجيه رسالة واضحة لأبناء الأمة المخلصين توضح المخاطر الداهمة المحدقة بهم، وتحاول أن ترسم طريقاً آمنة للخروج من المحنة، ناهيك بضرورة العمل على توحيد فصائلها وبناء التحالفات الصحيحة التي تزيد من فاعليتها أملاً في وضع حد للعبث الراهن بمقدرات الأمة قبل فوات الأوان.

وسوف يكون حساب التاريخ عسيراً للعرب سواء من تخلى منهم عن الأهداف القومية والإنسانية لأمته أو من تقاعس عن حمل رسالتها وقصّر في حمايتها.

ووفقاً للتقليد المستقر في إعداد تقرير «حال الأمة» فإن نخبة متميزة من الباحثين العرب قد شاركت في إعداده، فكتب محمد سعد أبو عامود الفصل المتعلق بالنظام الدولي والوطن العربي، وشارك كل من محمد عبد القادر خليل ونيڤين مسعد وحلمي شعراوي في كتابة الفصل الثاني عن الإطار الإقليمي؛ فكتب محمد خليل الجزء الخاص بتركيا، ونيفين مسعد الجزء المتعلق بإيران وحلمي شعراوي عن حال العرب مع أفريقيا، وكتب معتز سلامة الفصل الثالث عن النظام العربي، وشارك حسن أبو طالب وسلمان أبو ستة وألبر داغر في كتابة الفصل الرابع الخاص بالقضايا المحورية في النظام العربي؛ حيث كتب حسن أبو طالب الجزء الخاص بالأزمات العربية، وسلمان أبو ستة عن فلسطين، وألبر داغر في الاختلالات الاقتصادية الرئيسية. وقد جرت العادة على عدم تحميل المشاركين مسؤولية الآراء الواردة في الأجزاء المعدة من قِبَلهم لأن ظروف التحرير كانت تقتضي أحياناً إدخال بعض التعديلات هنا وهناك التي قد يترتب عليها تغييراً في المضمون؛ لكن هذا لم يحدث في تقرير هذه السنة، إذ إنه على الرغم من بعض الاختلافات في وجهات النظر بين المحرر وما تضمنه بعض الأجزاء في التقرير أو بين مضمون هذا الجزء أو ذاك من التقرير فقد رأيت أن هذه الاختلافات إما أنها هامشية أو تعبر عن تنوع مطلوب في الرأي طالما أنها لا تمس الثوابت القومية.

وأود في الختام أن أعبر عن عميق شكري وعرفاني لكل فرد من أفراد هذه المجموعة المخلصة التي ساهمت في إعداد التقرير للجهود الصادقة التي بذلتها في هذا الصدد في ظروف زاد من صعوبتها تسارع التطورات في بعض الأحيان، ما فرض متابعة دؤوبة حتى اللحظة الأخيرة للانتهاء من التقرير وبخاصة في ظل رئيس جديد لقوة كبرى يغير سياساته كما يغير رباط عنقه. كما أتوجه بالشكر والعرفان للإبنة العزيزة نهلة محمود لتحملها وحدها المسؤولية الفنية لإعداد التقرير للنشر والابنة العزيزة دانا هشام لقيامها بإعداد الجزء الأكبر من الخلاصة التنفيذية للتقرير، أما فريق المراجعة والتحرير بمركز دراسات الوحدة العربية فليس الإخلاص والتفاني بالأمر الجديد عليهم، فهم دائماً الجنود المجهولون الذين لا ينتظرون جزاءً ولا شكوراً، فليبارك الله جهودهم ويعينهم دوماً على الوفاء بمسؤوليتهم تجاه هذا المركز الذي يمثل قلعة صلبة في النضال من أجل تحقيق أهداف أمتنا العربية الغالية.

المحرر

خلاصة تنفيذية

يتكون تقرير «حال الأمة» لهذه السنة (٢٠١٦ ـ ٢٠١٧) من قسمين: **أولهما** عن الإطارين الدولي والإقليمي بافتراض تأثيرهما في تفاعلات النظام العربي، ويتضمن هذا القسم تحليلات بخصوص تأثيرات النظام الدولي وبعض القوى الإقليمية هي تركيا وإيران وأفريقيا في التفاعلات العربية؛ أما القسم **الثاني** فينصرف مباشرة إلى النظام العربي وقضاياه حيث يجري أولاً تحليلاً لحاضره ومستقبله، ثم يقدم معالجة لأزماته وللقضية الفلسطينية ولاختلالاته الاقتصادية الرئيسية.

ـ ١ ـ

تدور الفكرة الأساسية في الجزء الأول حول التحولات التي شهدها **النظام الدولي** في الآونة الأخيرة وتحليل مدى تأثيرها خاصة على الأوضاع في الوطن العربي، والتعرف إلى مواقف القوى الدولية الكبرى تجاه أهم القضايا التي تخص الشأن العربي، وذلك من خلال تحليل السياسات الخارجية لهذه القوى تجاه الوطن العربي، وفي هذا الإطار تناول المحور **الأول** من هذا الجزء أهم المخاطر التي تعرّض لها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، وتنطلق من ذلك محاولة الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بقدرة النظام على الصمود مستقبلاً، وضرورة وجود استراتيجية جديدة للتعامل مع الواقع العالمي في ضوء التوقعات المرتقبة، وعرض الجزء لأهم المشاهد (السيناريوهات) المتوقعة ومنها: صعود التوترات داخلياً وخارجياً؛ أفول عصر الهيمنة الأمريكية؛ صعود التيار الشعبوي عالمياً، وزيادة الصراعات الإقليمية وتصاعد الإرهاب كماً وكيفاً. ومن ثم يستخلص التقرير أن حالة العالم تقترب من اللانظام، كما توصل إلى أن تحولات النظام الدولي أسفرت عن متغيرات تركت تأثيرها في الوطن العربي وأهمها: التغير في نمط التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى، وتردد الدور الأمريكي ما بين الاستمرار في التراجع ومحاولة إحياء الدور وصولاً إلى تأكيده، واستمرار

تنامي أدوار القوى الدولية الأخرى كروسيا والصين، والجمع بين الدبلوماسية متعددة الأطراف في نطاق الأمم المتحدة وخارجها، وأخيراً التغير في نمط التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية سواء العربية كمصر والسعودية أو غير العربية كتركيا وإيران.

ثم تناول التحليل في المحور **الثاني** والأخير من هذا الجزء **السياسات الخارجية للقوى الدولية الكبرى** (الولايات المتحدة ـ روسيا ـ الصين) تجاه الوطن العربي، وتوصل إلى تعدد الرؤى والدوافع المحركة لها، وتنوع الأهداف والمصالح التي تسعى كل منها لتحقيقها، واختلاف الأدوات المستخدمة للتنفيذ، وعربياً أظهر التحليل غياباً للرؤية المشتركة للتعامل مع هذه القوى، وكشف أبعاد سياساتها الخارجية تجاه الوطن العربي ومواقفها تجاه قضاياه والمجالات الممكن للجانب العربي أن يتحرك في إطارها حال توافر الإرادة السياسية. وفي هذا الصدد قارن التحليل بين سياستَي أوباما وترامب تجاه الوطن العربي، وركز في الحالة الروسية على العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية التي أقرها الرئيس بوتين، كما أكد تزايد اهتمام الصين بالعلاقة مع الأقطار العربية وانعكاس ذلك كله على مواقف هذه القوى من القضايا العربية.

ـ ٢ ـ

عرض هذا الجزء للتحولات التي طرأت على سياسة **تركيا** الخارجية ونمط تحالفاتها الإقليمية والدولية من خلال عرض تطورات النظام السياسي التركي وعلاقتها بإعادة توجيه السياسة الخارجية التركية وارتباط تلك التحولات بنمط رؤية القيادة التركية لطبيعة تطورات الإقليم ومساراته. كما عرض للمتغيرات الداخلية والإقليمية ذات العلاقة الوثيقة بالتغير في السياسة الخارجية التركية؛ فعلى الصعيد الداخلي تتمثل تلك المتغيرات باستقالة أحمد داوود أوغلو وانتقال منصب رئيس الوزراء إلى يلدريم حيث أدى المتغير القيادي دوراً في إعادة توجيه نمط السياسات الخارجية، ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي وظفها أردوغان باتجاه تركيز السلطة في يده وتغيير الدستور، والتدخل العسكري في دول الجوار العربية انطلاقاً من رؤية تركية لأمنها ترتبت عليها مطالبات باتجاه كل من سورية والعراق؛ وهو ما سبب توتراً لافتاً في العلاقة التركية بالنظامين السوري والعراقي. كما تناول هذا الجزء علاقة تركيا بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي.

ـ ٣ ـ

كان عام ٢٠١٦ مليئاً بالأحداث الكبرى سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى الداخلي في **إيران**؛ فلقد فاز الجمهوري دونالد ترامب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية حيال

إيران، وسمح انسحاب أوباما من الساحة السورية بتمدد النفوذ الروسي أكثر بعدما كان بوتين قد اشتبك بقوة مع تطورات الصراع السوري اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبقدر ما فتح هذا التمدد من آفاق للتعاون بين روسيا وإيران بحكم اصطفافهما في معسكر واحد فإنه خلق بعض مساحات الخلاف حول عدد من النقاط خاصة مع بداية التقارب الروسي ـ التركي واستحقاقات مسار الآستانة. ثم جاءت الضربة العسكرية الأمريكية لقاعدة الشعيرات السورية ـ على خلفية الادعاء باستخدام الجيش السوري مواد كيميائية في الهجوم على خان شيخون ـ لتُباعد بين الموقفين الروسي والتركي من جهة وتُدَعّم العلاقات الروسية ـ الإيرانية من جهة أخرى.

إقليمياً تحققت انتصارات كبيرة في مواجهة **تنظيم داعش** سواء في سورية أو بدرجة أكبر في العراق، وساهم الحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي بدور رئيس في هذا الخصوص وهو ما كان يَصب في النهاية في مصلحة الحفاظ على الدولة الوطنية. لكن تعقيدات الصراع في كل من سورية والعراق، خاصة مع العودة الأمريكية بقوة للمنطقة، والتقدم التركي في اتجاه تكوين منطقة عازلة على حدودها، وإعادة توزيع السكان جغرافياً على أساس مذهبي في سورية، والمتغير الكردي الذي كانت ملابسات الصراع الداخلي مناسبة لطرحه الحل الفدرالي في سورية وإدخاله كركوك في زمام إقليم كردستان العراقي، وتفجر التناقضات بين مكونات البيت الشيعي وكذلك الكردي في العراق، جميعها عوامل تجعل مستقبل هاتين الدولتين العربيتين وشكل علاقتهما مع إيران مفتوحاً على احتمالات مختلفة. من جهة ثانية ارتفعت حدة التوتر في **العلاقات الخليجية ـ الإيرانية** وصولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وكل من السعودية والبحرين، كما اكتسبت الحملات الدبلوماسية الإيرانية ـ الخليجية أبعاداً غير مسبوقة منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨. وساهم حديث ترامب عن الهلال الشيعي ودعوته لحلف سني على نمط مبادئ حلف شمال الأطلسي في تعميق الفتنة المذهبية، كما مضت تطورات الساحة اليمنية في الاتجاه نفسه، أي زيادة الاستقطاب المذهبي على مستوى المنطقة حيث أدى جمود الموقف العسكري في اليمن إلى تزعم السعودية حملة لاعتبار إيران أكبر راعٍ للإرهاب على مستوى العالم وتلاقي هذا المسعى مع توجهات الرئيس الجديد في البيت الأبيض.

لكن حدث تقارب في الموقفين المصري والإيراني من دون تنسيق مسبق في قضيتين هما إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب ودعم الجيوش الوطنية، وتجلى هذا بشكل خاص في موقفيهما من التطورات السورية والعراقية، أما في حالة اليمن فعلى الرغم من أن مصر شاركت في التحالف الدولي المناهض لانقلاب الحوثيين إلا أنها رفضت بإصرار إرسال قوات برية إلى اليمن، ومع توتر العلاقات المصرية ـ السعودية ووقف ضخ النفط السعودي لمصر بادر العراق بعرض تعويض النفط السعودي، وساهم ذلك فضلاً عن دور إيران في إشراك مصر في مفاوضات الآستانة في مزيد من

التقارب الإيراني ـ المصري، لكن دون أن ينعكس ذلك على رفع مستوى العلاقات. وأخيراً وعلى المستوى الداخلي الإيراني كان لعام ٢٠١٦ خصوصيته باعتباره العام السابق على انتخابات الرئاسة الإيرانية، حيث خضعت القضايا التي تتعلق بتقييم آثار الاتفاق النووي والسياسة الاقتصادية للرئيس روحاني والمصالحة مع أقطاب الحركة الخضراء موسوي وكروبي للتوظيف السياسي كجزء من الحملات الانتخابية الداعمة لروحاني أو المعارضة له. وبينما كان الداخل الإيراني يموج بهذا الحراك فقد النظام السياسي أحد أعمدته بالرحيل المفاجئ لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان رغم كل اختلاف معه بمنزلة رمانة الميزان.

ـ ٤ ـ

يدور هذا الجزء حول مقارنة بين **حال العرب وأفريقيا** من خلال تحليل التطورات العربية منذ الحرب العالمية الثانية وتوضيح مراحل الازدهار والانحسار في الوطن العربي، وتطلع الدول الأفريقية للنموذج العربي لفترة ثم تخطيه والتفوق عليه، ومن أهم الأفكار التي ناقشها هذا الجزء: مقارنة ما بين الربيع الأفريقي (الأورانج) من أواخر ثمانينيات القرن الماضي إلى منتصف تسعينياته وأسباب فشله وما بين الربيع العربي. وتناول أيضاً تأثير القوة الناعمة الإمبريالية في كلا الربيعين، وأسباب رأفة هذه القوة في الإقليم الأفريقي عنها في الإقليم العربي والشرق الأوسط. كما ناقش الحراكَ الدوليَّ واستفادة الدول الأفريقية منه أكثر من استفادة الدول العربية، وعرض لاشتعال السباق بين الغرب والصين على ثروات أفريقيا، وتردي العلاقات بين أفريقيا والعرب وعدم مد الجسور بينهم، كما تم تناول بعض محاولات التعاون العربي الجماعي مع أفريقيا وأبرزها قمة الكويت، وتعرض للنزاع المغربي ـ الصحراوي ـ الجزائري الذي يضرب التعاون العربي ـ الأفريقي في مقتل، والإرهاب وارتباطه بالتطورات العربية وبعض الحركات الأفريقية كما في نيجيريا ومالي والصومال على الأقل، ومع بعض التطورات التي أدت إلى التدهور وبالأخص في وسط أفريقيا وغربها.

كما عرض التحليل لبعض المبادئ التي تراها الحركة الثقافية الأفريقية لحماية أفريقيا من الانزلاق الذي آل إليه المسار العربي، ومنها المحافظة على المنظمات التي تحقق مكاسب لشعوب المنطقة مثل إيكواس وسادك وكوميسا والإيغاد وغيرها، والمحافظة على الاتحاد الأفريقي كمنظمة أكثر جدوى من جامعة الدول العربية.

ـ ٥ ـ

استعرض هذا الجزء من التقرير **النظام العربي في عام ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧** وأكد من خلال ما تناوله من تغيرات وقضايا بعضها معقد على الزخم الذي مثله هذا العام للنظام العربي، وعبر عن ذلك

من خلال رسم مجموعة من الملامح الأساسية لداخل النظام، ومن أبرزها: استمرار الصراع على القضية المركزية أي القضية الفلسطينية وإن لفت في الوقت ذاته إلى بروز معالم خط استراتيجي إقليمي جديد بين بعض العرب وإسرائيل؛ وكذلك أشار إلى العجز عن مأسسة التحالفات بين القوى الرئيسية في الدول العربية، كما تناول بعض الأزمات مثل استمرار الخلافات البينية داخل المناطق الفرعية العربية، ولم يفته التركيز على بعض القضايا التي تخص منطقة الخليج تحديداً ومنها بوادر شبه تراجع عن خط العسكرة، وأبرز كذلك تزايد تقاطعات قوى الجوار الإقليمي مع الشأن العربي وألمح في هذا السياق إلى الدور المحوري لكل من تركيا وإيران في عدد من القضايا العربية، وفي السياق نفسه أشار هذا الجزء من التقرير إلى تنامي قوى «الجهاد» الإقليمي وانتشارها كما أبرز تراجع القوى السياسية والمدنية، كما أشار إلى ما يطلق عليه (مجالس التنسيق المشتركة) باعتبارها بذور المأسسة الاستراتيجية في العلاقات العربية، وكذا بروز دور الإعلام وأدوات التواصل الاجتماعي في العلاقات العربية، كما لم يفته الحديث عن القمة العربية الأخيرة في عمّان وفي هذا الإطار طرح تساؤلاً منطقياً حول ما إذا كانت هذه القمة عادية أم أنها محطة مفصلية؟

ـ ٦ ـ

استعرض هذا الجزء من التقرير استمرار **الأزمات العربية وتفاقمها** بفعل عوامل خارجية وداخلية فأبرز في هذا السياق تطورين أساسيين: **أولهما** تعلق بأشكال التدخلات العسكرية والسياسية التي حدثت طوال العام؛ وتناول **ثانيهما** الانقسامات السياسية في دول الأزمات العربية ومدى تأثيرها في جهود المصالحة الشاملة، وناقش في إطار التطور **الأول** مجموعة من الأدوار الخارجية (سياسية كانت أو عسكرية) لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في سورية، والولايات المتحدة وتركيا في العراق، وأخيراً التدخلات الدولية في الحالة الليبية والتي أسهمت جميعها ليس فحسب في زيادة حدة الصراع وإضافة عقبات جديدة عمقت من الأزمات التي تعانيها شعوب هذه الدول وحكوماتها؛ بل إنها أثرت كذلك في توازنها العام.

أما في ما يخص التطور **الثاني** فأفرد هذا الجزء **للانقسامات السياسية وتعثر المصالحات** باعتبارها أساس البنيان الداخلي لتفاقم الأزمات العربية، فعلى الرغم من وجود حاجة ماسة للإصلاح السياسي والاقتصادي كما هو الحال في العراق، ووقف أعمال العنف والصراع حول السلطة بين النظام والحوثيين لتحقيق الاستقرار كما هو الحال في اليمن، وسحب أسلحة الميليشيات والجماعات المسلحة لإعادة بناء الدولة ومؤسستها كما هو الحال في ليبيا، إلا أن عدم قدرة جميع الأحزاب والجماعات المتصارعة ـ في الحالات السابقة ـ على التفاوض وتنسيق الجهود بشأن قبول مبادرات

المصالحة المطروحة في حالات أو عدم الالتزام بها في أخرى مع كثرة انقساماتها وتعارض أهدافها ومصالحها فاقمت جميعها من الأزمات العربية وتجاوز خطرها أحيانا خطر التدخل الخارجي.

ـ ٧ ـ

قدم هذا الجزء من التقرير مقاربة غير مألوفة بمناسبة **مرور مئة عام على كفاح الشعب الفلسطيني** من أجل حريته واستقلاله، فبدأ بتحديد أعداء الشعب الفلسطيني وأولهم الاستعمار الغربي وشراكته الوثيقة مع المشروع الصهيوني، كما حدد المدافعين عن حقوق الشعب الفلسطيني وأولهم الفلسطينيون بالطبع والعرب الذين عوقت بريطانيا في البداية محاولاتهم الدفاع عن هذه الحقوق كما في حرب ١٩٤٨، ثم اكتفت الدول العربية لاحقاً بالدفاع عن نفسها ضد العدوان الإسرائيلي، وانتهى الأمر بالتسليم الضمني لإسرائيل في فلسطين، وهو ما مثل الهزيمة الحقيقية بمعنى إسقاط فلسطين كجزء من الأمن القومي العربي، واكتفت الدول العربية بالدعم السياسي والإعلامي للقضية الفلسطينية، ثم فاقم الغزو العراقي للكويت من التراجع العربي إلى أن وصلنا إلى اعتبار إيران العدو الرئيسي. أما الشعب الفلسطيني فلم يتوقف منذ البداية عن مقاومة المستعمرين، وبلور كيانه الوطني في ١٩٦٤، ودخلت فلسطين الأمم المتحدة كمراقب في ١٩٧٤ لكن السنة نفسها شهدت بداية الانحدار باعتماد مرحلية النضال التي أفضت إلى كارثة أوسلو، لكن الصورة ليست مظلمة تماماً فقد زاد عدد الفلسطينيين إلى أكثر من اثني عشر مليوناً نصفهم تقريباً لا يزال على أرض فلسطين وحوالى ثلثهم في البلاد العربية المجاورة وخمسهم في بلاد أجنبية حيث يتمتعون بقدرات عالية، لذلك راهن التحليل على الجهود التي يقوم بها هؤلاء في النضال الفلسطيني في البلدان التي يقومون فيها ولذلك رصد التحليل ازدياد الدعم الشعبي في الخارج للقضية الفلسطينية. وبالنسبة للمستقبل أعطى التحليل الأولوية لإعادة بناء البيت الفلسطيني بانتخاب مجلس وطني جديد تنبثق عنه قيادة شابة، وتتسلح بصور المقاومة كافة من قانونية وسياسية وعسكرية وإعلامية واقتصادية، ثم ناقش التحليل مشاهد (سيناريوهات) المستقبل الإسرائيلي بين مشهد (سيناريو) زيادة القوة واستمرار التوسع ومشهد (سيناريو) التدهور الذي لن يحدث إلا بزوال الصهيونية كعقيدة وممارسة، ولن يتم هذا الا بتنظيف البيت الفلسطيني من الفساد الوطني والمالي وتجميع الشعب الفلسطيني تحت قيادة نظيفة مخلصة ذات كفاءة.

ـ ٨ ـ

تناول الجزء الاقتصادي من التقرير **الاختلالات الرئيسية في الاقتصادات العربية** من خلال عدة نقاط هي استمرار انخفاض أسعار النفط وتوقعات تطورها، وأولويات الموازنات العامة من منظور

الإنفاق العام في بعض الأقطار العربية ثم خفض العجوزات كهدف لهذه الموازنات، ثم انتقل إلى بحث التضخم والفقر ففرّق بين التضخم بسبب انهيار سعر صرف العملة والتضخم المحدود، وناقش بعد ذلك قضية التهجير واللجوء مع الاهتمام بها في البلدان التي شهدت موجات واسعة في هذا الصدد، وكذلك قضيتي الاستثمار والبطالة في الاقتصادات العربية، وعرض لمقترحات المؤسسات الدولية لمواجهة الآثار المترتبة على النزاعات والتهجير وانخفاض الريوع النفطية وقدم نظرة نقدية لهذه المقترحات أتبعها بتحليل لكيفية مواجهة البطالة من خارج أجندة المؤسسات الدولية، سواء باعتماد مقاربة انتقائية في ميدان السياسة الصناعية أو بتفعيل دور الإدارة الحكومية أو بتطوير التعليم أو بتطوير قطاعات الصناعات التحويلية بواسطة التعلم التقاني (التكنولوجي).

القسم الأول

الإطار الدولي والإقليمي

الفصل الأول

النظام الدولي والوطن العربي

شهد النظام الدولي مجموعة من التحولات الهامة خلال الفترة محل الدراسة كان لها تأثيرها في الوطن العربي بشكل مباشر أو غير مباشر، وأهمها ما شهده بعض القوى الدولية من تغيرات داخلية كما حدث في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أثرت في مواقف وسياسات هذه القوى تجاه القضايا العربية. ولقد تفاوتت توجهات ومواقف القوى الدولية الكبرى الأخرى ما بين الاستمرار في سياساتها النشطة والفاعلة، والتي وصلت إلى مستوى الانفراد بإدارة الصراع، كما هو الحال بالنسبة إلى روسيا الاتحادية في سورية، وتطوير أسس سياساتها الخارجية بما يتلاءم ومصالحها الاستراتيجية في الوطن العربي كالصين والهند.

كما حدثت تحولات سريعة في اتجاه التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى، وبينها وبين القوى الإقليمية والعربية الفاعلة، هذا فضلاً عما شهده النظام الدولي من تنوع ملحوظ على مستوى التفاعلات الدولية بأنماطها ومستوياتها المختلفة الأخرى، واتساع نطاق العوامل الدافعة نحو عدم الاستقرار، واستمرار حالة الإنهاك التي تعانيها كل دول العالم بما فيها القوى الكبرى والمتوسطة، نتيجة للعديد من المتغيرات التي تدفع باتجاه الاستنزاف شبه المستمر لموارد وعناصر القوة لدى هذه القوى، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يتحدث عن توازن الضعف بوصفه الإطار الحاكم للتفاعلات الدولية المعاصرة، وذلك كبديل لتوازن القوة، وبخاصة أن حالة الضعف تمتد لتشمل باقي دول العالم، وذلك بفعل منظومة الاعتماد المتبادل التي تحيط بمجمل التفاعلات التي تتم سواء في نطاق الإطار المؤسسي للنظام الدولي أو خارج هذا الإطار، كما اتسع نطاق الحرب على الإرهاب وحدثت تحولات استراتيجية هامة على صعيد المواجهات الميدانية في بعض بؤر الصراع الرئيسية في الوطن العربي.

ونسعى في هذا الجزء من التقرير إلى رصد وتحليل أهم هذه التحولات وتحديد مدى تأثيرها في الأوضاع في الوطن العربي، وتحليل السياسات الخارجية للقوى الدولية الكبرى والتعرف إلى حقيقة مواقفها تجاه القضايا العربية.

ونتابع في ما يلي كلاً من هذه المحاور بقدر من التفصيل:

أولاً: تحولات النظام الدولي وتأثيرها في الوطن العربي

وفقاً لدراسة مؤسسة راند الأمريكية فإن النظام الدولي تعرَّض في السنوات الأخيرة لعدة مخاطر هددت استقراره من دول صاعدة تسعى لتغيير القواعد التي تحكمه تغيير موازين القوى، وتصاعد النبرة القومية، وتعدد الدول الفاشلة والصراعات الإقليمية، ونضيف التحولات النوعية لظاهرة الإرهاب الدولي، وما صاحبها من اتساع نطاق الفاعلين من غير الدول؛ وهو ما أثار التساؤلات عن مدى قدرة النظام على الاستمرار ومدى الحاجة إلى تطوير استراتيجية للتعامل مع واقع عالمي جديد.

يرى إيفان كراستيف، رئيس مجلس إدارة مركز الدراسات الليبرالية في صوفيا، أن النظام الدولي الليبرالي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ينهار أمام أعيننا بفعل تراجع قوة الغرب وتأثيره في الساحة الدولية وانتشار الصراعات المسلحة، وتراجع جاذبية اقتصاد السوق لدى قطاعات مجتمعية عريضة في مختلف دول العالم، ناهيك بالأزمات السياسية الداخلية المترتبة على تصاعد التيارات الشعبوية في كثير من البلدان الديمقراطية الليبرالية.

وذكر تقرير التوجهات العالمية، «مفارقة التقدم»، الذي أصدره مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكي أن التطورات السياسية والاقتصادية والتغيّر التكنولوجي، إضافة إلى التراجع النسبي للزعامة الأمريكية في العالم، تمثل عوامل تدعو إلى التفكير بمستقبل صعب، وحذّر من أنّ السنوات الخمس المقبلة ستشهد صعوداً للتوترات داخل الدول وبينها، مشيراً إلى أن المشهد الدولي الذي يتشكل يدفع عصر الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة إلى نهايته.

وأشار إلى أنّ النموذج الليبرالي الطاغي حالياً على أنظمة الحكم في الدول الغربية يواجه خطر صعود التيار الشعبوي حول العالم أجمع، سواءٌ أكانت الشعبوية من جهة اليمين أم من جهة اليسار، وهو الأمر الذي ينذر بتغيرات هامة على صعيد السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول.

وأوضح أن مخاطر نشوب صراعات ستزداد خلال الأعوام الخمسة المقبلة وستصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة نتيجة تآكل نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، والنزعات القومية الناجمة عن معاداة العولمة؛ موضحاً أن هذه الاتجاهات ستتقارب بوتيرة لم يسبق لها مثيل وأن طبيعة القوة ستتغير، وهو الأمر الذي سيغير بشكل جذري المشهد العالمي. وخلص إلى أن العالم سيشهد زيادة جرأة روسيا والصين وصراعات إقليمية وإرهاباً وتباينات متزايدة

في الدخول وتغيراً مناخياً ونمواً اقتصادياً ضعيفاً. وركز التقرير على الصعاب التي ينبغي للرئيس الأمريكي الجديد معالجتها من أجل إنجاز تعهداته بتحسين العلاقات مع روسيا، والتعامل مع قضية تسوية ساحة المنافسة الاقتصادية مع الصين، وإعادة الوظائف إلى الولايات المتحدة، وهزيمة الإرهاب.

وفي سياق دراسة التقرير للتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، التي يرى أنها ستشكل ملامح العالم من الآن وحتى عام ٢٠٣٥، وتأثيراتها المحتملة توصل إلى أن الإرهاب سيزداد من ناحية الكم والكيف في العقود المقبلة، مع امتلاك الجماعات الصغيرة والأفراد تكنولوجيا وأفكاراً وعلاقات جديدة. وأوضح أن الغموض بشأن الولايات المتحدة وأيضاً الغرب الذي ينظر إلى الداخل، وضعف حقوق الإنسان الدولية، ومعايير منع الصراعات، ستشجع الصين وروسيا على تحدي النفوذ الأمريكي. وأضاف أن التحديات ستظل أقل من مستوى الحرب الملتهبة، لكنها ستحمل في طياتها مخاطر تقديرات خاطئة عميقة، محذراً من أن الإفراط في الثقة بأن القوة المادية قادرة على ضبط التصعيد سيزيد من مخاطر الصراعات بين الدول، إلى مستويات لم تحدث منذ الحرب الباردة، وقال إنه مع إمكان تفادي حرب ملتهبة، فإن الخلافات في القيم والاهتمامات بين الدول ومساعي الهيمنة الإقليمية تقود إلى عالم موزع على مناطق نفوذ.

وأوضح التقرير أن الموقف يقدم في الوقت نفسه فرصاً للحكومات والمجتمعات والجماعات والأفراد لاتخاذ خيارات قد تفضي إلى مستقبل أكثر أملاً وأماناً، وأضاف بأنه، وكما تشير متناقضات التقدم، فإن الاتجاهات نفسها التي تولد مخاطر على المدى القريب قد تنتج أيضاً فرصاً لنتائج أفضل على المدى القصير.

وذكر التقرير أنه بينما أسهمت العولمة والتقدم التكنولوجي في إثراء الأكثر ثراء وانتشال مئات الملايين من براثن الفقر، فإنها أدت أيضاً إلى تآكل الطبقات المتوسطة في الغرب، وألهبت ردود الفعل ضد العولمة. وتفاقمت هذه الاتجاهات مع أكبر تدفق للمهاجرين في سبعة عقود.

ومن التوجهات التي تشكل المستقبل وفقاً للتقرير انكماش عدد السكان في الفئات العمرية الصالحة للعمل بالدول الغنية، ونموها في الدول الفقيرة خاصة في أفريقيا وجنوب آسيا، الأمر الذي يزيد من فرص العمل ونمو المناطق الحضرية. وذكر التقرير أن العالم سيستمر في تسجيل نمو ضعيف على المدى القصير في ظل معاناة الحكومات والمؤسسات والشركات للتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية، وأوضح أن الاقتصادات الكبيرة ستواجه انكماشاً في القوة العاملة وتقلصاً في الإنتاج وهي تتعافى من الأزمة المالية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩) بديون كبيرة وطلب ضعيف وشكوك بشأن العولمة.

أما هنري كيسنجر فقد قال في حديث لمجلة **أتلانتيك** الأمريكية عقب فوز ترامب إنه يرى من الناحية العملية أن كل الفاعلين في الشرق الأوسط والصين وروسيا وإلى درجة ما أوروبا، يواجهون

قرارات استراتيجية كبيرة بمعنى تحديد بعض القرارات الجوهرية لسياساتهم؛ فالصين لا بد من أن تقرر طبيعة مكانها في العالم؛ وروسيا، لا بد من أن تحدد أهداف مواجهتها؛ وأوروبا لا بد من أن توضح مقصدها، بسلسلة من الانتخابات؛ والولايات المتحدة الأمريكية لا بد من أن تضع حداً للفوضى الحاصلة بعد الانتخابات. ويرى أنه لا بد للأمريكيين من الإيمان بأنفسهم على نحو مطلق، كما أنه لا يمكن اختزال السياسة في سلسلة من القرارات التكتيكية فقط أو الاتهامات الذاتية، وبالتالي فالسؤال **الأول** الاستراتيجي الجوهري هو: ما الذي لن تسمح به أمريكا مهما حصل ومهما بدا شرعياً؟ والسؤال **الثاني** هو ما الذي ستحاول أمريكا تحقيقه؟ فأمريكا لا تريد أن تقع آسيا أو أوروبا أو الشرق الأوسط تحت هيمنة دولة معادية واحدة، وبحسب تفكير كيسنجر حول أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، فليس من مصلحة الولايات المتحدة أن يقع أي منها تحت الهيمنة من جانب أي قوة أخرى منافسة أو معادية.

ويرى كيسنجر أن التصدي للإرهاب الإسلامي ـ وفقاً لتعبيره ـ مهم للنظام الدولي على المدى القصير، كما أن العلاقات مع الصين ستشكل النظام العالمي على المدى الطويل، وبالتالي يرى أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أهم الدول في العالم اقتصادياً، إلا أن كلتيهما تمران بتحولات داخلية غير مسبوقة، ومن ثم فإن أول خطوة للأمام تتمثل بأنه يجب محاولة تطوير فهم لإمكان تحقيق استقرار للعالم من خلال تحرك صيني ـ أمريكي مشترك، وهو ما يتطلب على الأقل الموافقة أو التوافق على وضع حد للخلافات الأمريكية ـ الصينية، وعلى الأكثر يجب أن يتم وضع مشاريع تستطيع الدولتان الدخول فيها معاً.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن النظام الدولي يمر بمرحلة تحول بالغة الدقة والخطورة، فنظام ما بعد الحرب الباردة يتهاوى، وبمعدلات أسرع من المتوقع، في حين أن النظام الجديد لم يتشكل بعد في صورته النهائية، وبالتالي فحالة العالم اليوم أقرب إلى حالة اللانظام أو الفوضى الدولية التي يقصد بها الحالة التي تغيب فيها القواعد الضابطة للتفاعلات بين القوى الدولية وهو ما يؤدي إلى خلق حالة من السيولة، في التفاعلات الدولية على جميع مستوياتها وأشكالها، وإلى زيادة حدة حالة الشك وعدم اليقين التي تواجه صنّاع القرار في مختلف دول العالم.

من ناحية أخرى حدثت مجموعة من التحولات في بنية النظام الدولي نتيجة للتغيرات الداخلية التي حدثت في كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكان لها آثارها الهامة في بنية النظام وتوازن القوى في نطاقه ومن ثم في أنماط تحالفاته وسياساته وتفاعلاته.

ونستطيع القول إن مجمل التحولات التي حدثت على مستوى النظام الدولي قد أسفرت عن مجموعة من المتغيرات التي كان لها تأثيرها الواضح في الوطن العربي وأهمها ما يلي:

١ ـ التغير السريع والتباين في نمط التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى، كازدياد حدة الاستقطاب في العلاقات بين الولايات المتحدة من جانب وروسيا والصين من جانب آخر، واهتزاز التحالف الأمريكي ـ الأوروبي، وازدياد قوة التحالف الروسي ـ الصيني.

٢ ـ تذبذب الدور الأمريكي ما بين الاستمرار في التراجع ومحاولة إحياء الدور، عبر اتخاذ ما يمكن أن نطلق عليه قرارات اللحظة الأخيرة لإدارة أوباما، وصولاً إلى السعي لتأكيد الدور من خلال اتخاذ بعض القرارات السريعة والمتلاحقة بشأن بعض القضايا الدولية والإقليمية المحورية. ومع بدء ولاية الرئيس ترامب بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة عملية الاستكشاف واستطلاع المواقف والتوجهات والتعرف بمدى استعداد الأطراف الإقليمية الفاعلة للتعاون معها، وظهرت مؤخراً بعض الملامح العامة للسياسة الخارجية الأمريكية الجديدة تمثلت بالآتي:

أ ـ الإقرار بأن إيران تمثل مصدر تهديد للمصالح الاستراتيجية الأمريكية وللأمن في الوطن العربي من خلال ما تراه الإدارة الأمريكية محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، ومن خلال الدور الذي تؤديه في العراق وسورية واليمن.

ب ـ السعي لبناء تحالف عربي سني يضم أقطار الخليج العربية ومصر والأردن لمواجهة وموازنة تنامي النفوذ الإيراني.

ج ـ التأكيد أن الإدارة الأمريكية الجديدة تفصل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتطور الديمقراطي عن توجهات سياستها الخارجية، وهو ما بدا واضحاً عند زيارة الرئيس المصري الأخيرة لواشنطن بدعوة من نظيره الأمريكي، وكذلك في رفع الإدارة الأمريكية تحفظ إدارة أوباما عن صفقة طائرات إف ١٦ للبحرين بسبب اعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان، والموافقة على توريدها.

د ـ السعي لإثبات القدرة على التدخل العسكري المباشر في الصراعات الدائرة على الأرض العربية، وهو ما جرى بعد تعرض قرية خان شيخون لضربة بالأسلحة الكيميائية اتهمت الإدارة الأمريكية القوات المسلحة السورية بالقيام بها، حيث شنت هجوماً بصواريخ توما هوك على مطار الشعيرات الذي قالت إنه استخدم في الغارة على خان شيخون.

وقد رأى بعض المحللين أن هذا التصرف يمثل تحولاً استراتيجياً بالنسبة للموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، إلا أن هناك فريقاً آخر يقلل من أهمية هذه العملية، وبخاصة إن إدارة ترامب شأنها شأن إدارة أوباما ليست لديها استراتيجية واضحة للتعامل مع قضايا المنطقة، كما أن هذه الضربة جاءت متأخرة ولن تسفر عن شيء إلا زيادة تعقيد الأوضاع في الأزمة السورية. كذلك يمكن النظر إلى هذه الضربة في سياق المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة على أنها رسالة طمأنة لحلفاء الولايات المتحدة ومنافسيها وخصومها مفادها إمكان استخدامها القوة العسكرية إذا ما تطلب الأمر ذلك. وأخيراً لا يمكن إغفال ارتباط هذه الضربة بأحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الثابتة وهي حماية أمن إسرائيل حيث إنها جاءت بعد أيام من إسقاط القوات السورية طائرة حربية إسرائيلية.

٣ ـ بالمقابل استمر تنامي دور القوى الدولية الكبرى الأخرى المنافسة للولايات المتحدة كروسيا والصين مع تصاعد واضح لدور روسيا في التفاعلات الدولية وبخاصة في الشرق الأوسط، الأمر الذي جعلها تبدو بوصفها القوة الكبرى الأكثر تأثيراً، واتجاه الصين إلى بناء الشراكات الاستراتيجية مع كل من مصر والسعودية وإيران، هذا بالإضافة إلى توسيع نطاق مشاركة الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق التي تعد أحد المحاور الرئيسية لحركة السياسة الخارجية الصينية.

٤ ـ التراجع النسبي للدور الأوروبـي وانحساره في نطاق أزمة المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين التي مثلت مصدراً للقلق والتوتر في معظم دول الاتحاد، ثم جاء القرار البريطاني بالانسحاب من الاتحاد وانتخاب الرئيس ترامب ليعمق من هذا التراجع نظراً إلى الانشغال بإعادة ترتيب البيت الأوروبي في ظل الأوضاع الجديدة.

٥ ـ التغير السريع في نمط التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى والقوى الإقليمية سواء غير العربية كتركيا وإيران أو العربية كالسعودية ومصر، والملاحظ حدوث تحول واضح في نمط التفاعلات الروسية ـ التركية باتجاه التعاون بعد الاعتذار الذي قدمه الرئيس التركي بشأن حادث إسقاط الطائرة الروسية، كما لوحظ كذلك حدوث تحول نوعي في نمط التفاعلات الأمريكية ـ التركية حيث عكست هذه التفاعلات تبايناً في الرؤى والتوجهات بين الجانبين، وبخاصة في ما يتعلق بالأزمة السورية حيث تحفظت إدارة أوباما عن العديد من الطلبات والمقترحات التي قدمها الرئيس التركي بشأن إدارة الأزمة السورية، الأمر الذي جعله يتجه نحو بناء علاقات تعاون قوية مع روسيا. أما التفاعلات التركية ـ الأوروبية فقد شهدت ازدياداً واضحاً في حدة التوتر ولا سيَّما بعد الانقلاب الفاشل وما اتخذه النظام التركي من إجراءات كانت محلاً للانتقاد الأوروبي لأنها تمثل انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان وفقاً للرؤية الأوروبية. هذا بالإضافة إلى صدور تقرير عن وزارة الداخلية الألمانية يرصد علاقات حكومة حزب العدالة والتنمية، والجماعات الإسلامية المتطرفة والمدرج بعضها على لائحة الجماعات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي مثل إزعاجاً كبيراً للإدارة التركية، كما أسهمت الخلافات بين الجانبين حول مسألة التعامل مع أزمة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، إضافة إلى تصاعد الاتجاه الرافض لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي وأثره في إضعاف التفاعلات التعاونية وتوجيهها نحو مزيد من التوتر الذي بلغ ذروته بعد الأزمة الحادة مع ألمانيا وهولندا بخصوص رفضهما قيام أتراك برعاية موجهة للمواطنين الأتراك المقيمين فيها للموافقة على التعديلات الدستورية المعززة لسلطة أردوغان في استفتاء نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويلاحظ أن حصيلة التفاعلات بين القوى الكبرى وتركيا تمثلت بدفع النظام التركي إلى المزيد من الانخراط في القضايا العربية وخصوصاً في العراق وسورية باعتبارهما يقعان في دائرة من دوائر المجال الحيوى التركي وفقاً لمنظور أردوغان.

وفي ما يتعلق بتفاعلات القوى الكبرى مع إيران فقد شهدت كذلك تغيرات سريعة، فبالتفاعلات الأمريكية ـ الإيرانية شهدت تحولاً هاماً في الفترة الأخيرة لإدارة أوباما باتجاه التخفيف من حدة الصراع والاقتراب النسبي من دائرة التعاون بعد مرور عام على توقيع الاتفاق النووي، ولكنها ما لبثت أن تغيرت لتعود إلى دائرة الصراع مع الرئيس ترامب الذي اتخذ موقفاً رافضاً للاتفاق النووي، وأطلق العديد من التصريحات المستفزة للجانب الإيراني بخصوص رغبته في إلغاء هذا الاتفاق أو إعادة التفاوض بشأنه، وهو ما رفضه الإيرانيون بشكل قاطع، كما اتهم الرئيس الأمريكي الجديد إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية المجاورة لها وحمّلها مسؤولية ذلك التدخل بأشكاله وصوره المختلفة وهو الأمر الذي أثار القلق في طهران.

وبالنسبة إلى التفاعلات الروسية ـ الإيرانية استمرت هذه التفاعلات تدور في إطار من نطاق التعاون، ولكنه التعاون الحذر، خاصة من الجانب الروسي الذي أزعجه على ما يبدو تمدد النفوذ الإيراني في سورية والعراق، والوجود العسكري وشبه العسكري في هذين البلدين من خلال الحرس الثوري الإيراني، وما صاحبها من تصريحات أطلقها قادة الحرس، حول الحقوق الإيرانية في سورية والعراق نتيجة مشاركتهم وسيطرتهم الميدانية في بعض المناطق، وهو الأمر الذي استفز الجانب الروسي، خاصة بعد إبداء إيران تحفظاتها تجاه بعض الإجراءات، التي اتخذتها روسيا في سورية بمشاركة تركيا، الأمر الذي رد عليه وزير الخارجية الروسي بحدة، مذكراً إيران بأنه لولا التدخل الروسي لسقطت سورية في يد الجماعات الإرهابية، والواضح أن الجانب الروسي يسعى إلى الحفاظ على الإطار التعاوني للتفاعلات مع إيران، وفي الوقت ذاته يحاول تحجيم النفوذ الإيراني في المناطق والمسائل ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى روسيا، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثيره في بعض القضايا العربية.

من ناحية أخرى شهدت الفترة اتساعاً واضحاً لنطاق التفاعلات التعاونية الصينية ـ الإيرانية بعد زيارة الرئيس الصيني إلى طهران في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والإعلان عن الشراكة الاستراتيجية الصينية ـ الإيرانية وتوقيع العديد من اتفاقات التعاون في المجالات المختلفة. ثم جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني في كانون الأول/ديسمبر لتعطي المزيد من الزخم للعلاقات الإيرانية ـ الصينية. يذكر أن الصين أحد الموردين الرئيسيين للتكنولوجيا والأسلحة لإيران، ومن ثم فتوسيع نطاق التعاون بين البلدين يعني توفير المزيد من موارد القوة التي تحتاجها إيران للحفاظ على ميزان القوى القائم بالمنطقة والذي يميل لمصلحتها.

وفي ما يتعلق بتفاعلات القوى الكبرى مع الجانب العربي استمرت حالة الفتور في هذه التفاعلات مع الجانب الأمريكي حتى نهاية إدارة أوباما وإن كانت الفترة الأخيرة من إدارته قد شهدت أمرين متناقضين: **أولهما** يتعلق بإقرار الكونغرس لقانون غاستا في الوقت الذي اعترض عليه الرئيس أوباما. وقد نظر البعض إلى هذا القانون على أنه موجّه ضد السعودية في محاولة لتحميلها

مسؤولية أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك تمهيداً لإلزامها بتعويض أسر الضحايا؛ و**الثاني** ظهور بعض بوادر التحول لاستعادة هذه التفاعلات زخمها حيث اتخذ الرئيس أوباما بعض القرارات الإيجابية وفقاً للرؤية العربية كالسماح بصدور قرار من مجلس الأمن يدين سياسة الاستيطان الإسرائيلية وصدور قرار رفع العقوبات عن السودان. ومع تولي الرئيس ترامب بدأت تظهر بعض بوادر التحول نحو التعاون، سواء بالنسبة إلى السعودية ودول الخليج العربية أو إلى مصر والأردن. وفي ما يتعلق بالتفاعلات العربية ـ الروسية فقد شهدت قدراً من التحسن ولا سيَّما مع السعودية وذلك بفعل التوصل إلى اتفاق للتنسيق بين روسيا ودول أوبك لتحديد إنتاج النفط وأسعاره. كما شهدت التفاعلات العربية ـ الصينية تحولاً هاماً باتجاه بناء الشراكات الاستراتيجية وتوسيع نطاق التعاون في المجالات المختلفة.

٦ ـ الجمع بين الدبلوماسية متعددة الأطراف في نطاق الأمم المتحدة وخارجها، وهو ما بدا واضحاً بالنسبة إلى الأزمات السورية والليبية واليمنية وحرب تحرير الموصل والمشكلة الفلسطينية، وهو ما يوفر أحياناً فرصاً لتجاوز بعض العقبات المرتبطة بالحركة في نطاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص الذي تتمتع فيه الدول دائمة العضوية بحق الاعتراض الذي يمكنها من تعطيل أي قرار لا ترغب في تمريره على غرار ما حدث بالنسبة إلى الأزمة السورية والكثير من القرارات المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، إلا أنه في الوقت ذاته قد يخلق ازدواجية في التعاطي مع الأزمات والمشكلات والقضايا فيتيح مجالاً للتهرب من بعض الالتزامات أو تعطيل تنفيذ بعض أو كل ما يتم التوصل إليه من قرارات بدعوى أن هناك جهة أخرى يمكنها التعامل مع أي من هذه القضايا والأزمات وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة في هذا الشأن.

ثانياً: السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه الوطن العربي

يحتل الوطن العربي مركزاً هاماً في نطاق السياسات الخارجية للقوى الكبرى الرئيسية في عالم اليوم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين. ويكشف تحليل السياسات الخارجية لهذه القوى عن تعدد واضح في الرؤى والدوافع المحركة لهذه السياسات وفي التوجهات العامة لها، بالإضافة إلى تنوع في الأهداف والمصالح التي تسعى كل منها لتحقيقها وتباين في الأساليب والأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات. وعلى الجانب العربي سنلحظ غياباً للرؤية المشتركة للتعامل مع هذه القوى، رغم أن الصين وروسيا يفضلان التعامل في سياق الإطار الجماعي العربي ممثلاً بالجامعة العربية. كما أن الولايات المتحدة ورغم تفضيلها العمل على المستوى الثنائي، إلا أنها ترغب كذلك في تشكيل إطار جماعي يضم الدول العربية القريبة منها، والمرتبطة معها بعلاقات استراتيجية ممتدة كدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى مصر والأردن. وإذا ما أضفنا إلى ذلك غياب القدر المناسب من التنسيق في التحرك العربي الدبلوماسي

في المنظمات الدولية عندما تلجأ القوى الدولية إلى طرح إحدى القضايا العربية على هذه المنظمات فإن الصورة بذلك تكتمل لتوضح لنا واقع الحال العربي في المرحلة الراهنة. وعلى أي حال سيكشف التحليل المفصل لسياسات هذه القوى عن أبعاد سياساتها الخارجية تجاه الوطن العربي وحقيقة مواقفها تجاه القضايا العربية ويبين المجالات التي يمكن للجانب العربي أن يتحرك في نطاقها إذا ما توافرت الرغبة والإرادة السياسية للاستفادة بما يتاح من فرص في سياق التفاعلات العربية مع القوى الدولية الكبرى.

١ ـ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين أوباما وترامب

قامت السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في عهد أوباما على عدة أسس أهمها ما يلي:

ـ تبني فكرة أن دمج إيران في النظام الدولي والتعامل معها بشكل طبيعي من شأنه أن يحولها إلى دولة معتدلة تحترم القواعد التي يقوم عليها النظام الدولي ويدعم القوى المعتدلة داخلها، وقد أشار إلى أن الاتفاق النووي مع إيران سوف يؤدي إلى دمجها في نطاق النظام الدولي اقتصادياً وسياسياً، وأنه سيقوي موقف الجناح المعتدل وتوجهاته في إيران؛ وكلها هي افتراضات نظرية لا محل لها على أرض الواقع، الأمر الذي أدى تشجيع إيران على توسيع مناطق نفوذها.

ـ خفض الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط مقابل زيادة الاهتمام بالقارة الآسيوية، ومن ثم خفض الوجود الأمريكي بالمنطقة، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الخلل في توازن القوى العربي الإقليمي لمصلحة القوى الإقليمية الأخرى.

ـ بناء نظام إقليمي شرق أوسطي يضم البلدان العربية والقوى الإقليمية غير العربية الأخرى يقوم على توازن القوى الذي يحول دون هيمنة أي قوة إقليمية على المنطقة، وهو ما يعني إلغاء النظام العربي الإقليمي وإحلال نظام جديد محله تشكل البلدان العربية أحد أجزائه أو مكوناته والأكثر من ذلك المكوِّن الأضعف فيه.

ـ تبني سياسة التدخل الانتقائي الذي يرتبط بتحقيق المصالح الأمريكية الأساسية، ورغم اقتناعه بأن القوة العسكرية لا غنى عنها لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إلا أنه يؤمن بأن ذلك يعني أن القوة العسكرية يجب ألا تستخدم إلا بعد استنفاد جميع الأدوات الأخرى، ومن ثم فالقوة العسكرية وفقاً لأوباما يجب ألّا تستخدم إلا عند الضرورة، وبما يتناسب والهدف من استخدامها، هذا بالإضافة إلى الاستخدام الجماعي الفعّال الذي يقوم على حشد الحلفاء والشركاء مع ضرورة توافر الغطاء القانوني العادل الذي يسمح باستخدام القوة.

ـ الربط بين السياسة الخارجية والتطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الأمريكية.

ـ تجنب عدم ممارسة أي ضغوط على إسرائيل للوفاء بالتزاماتها الدولية تجاه الفلسطينيين.

وتشير إحدى الدراسات الروسية إلى أن إدارة باراك أوباما نجحت في أن تخلف تركة ثقيلة للإدارة الأمريكية الجديدة تتضمن العديد من الملفات المفتوحة والساخنة، التي يكاد بعضها يدفع إلى احتكاكات مباشرة بين القوى الكبرى ومنها:

ـ ملف الشرق الأوسط المليء بالأزمات الساخنة، وأبرزها الأزمة السورية.

ـ ملف الإرهاب الدولي الذي رفضت إدارة أوباما التعاون مع روسيا في إدارته.

ـ ملف الأمن الأوروبي الذي يتضمن نشر الدرع الصاروخية، وتوسع الناتو والأزمة الأوكرانية التي تعكس التواطؤ الأمريكي ـ الأوروأطلسي على إشعال ليس شرق أوروبا فقط، بل والعديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

وتلخص دراسة لمجلس دراسات الأمن الأمريكي الجديد نتائج سياسة أوباما بقولها إن منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من عدم الاستقرار غير المسبوق منذ اندلاع الثورات العربية في عام ٢٠١١، وإن إدارة الرئيس أوباما تعاملت مع كل أزمة فيها على حدة، ولكن بصفة عامة الاستراتيجية الأمريكية في الإقليم عدداً من الثغرات، خاصةً في كل من سورية والعراق، وقد استُغلت هذه الثغرات من جانب تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. كما أن نهج أوباما الحذر في المنطقة، أصاب الكثير من حلفاء واشنطن بالحيرة، وجعلهم غير واثقين من دعم الولايات المتحدة لهم عندما يحتاجونها.

أ ـ ترامب وإرهاصات السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الوطن العربي

مع تولي ترامب مهامه أثير العديد من التساؤلات حول مدى التزامه بتنفيذ ما وعد به في حملته الانتخابية في ما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، وبخلاف ما هو معهود في التقاليد الأمريكية من استغراق الرئيس المنتخب بعض الوقت لاتخاذ قرارات في مجال السياسة الخارجية فإن ترامب خرج عن المألوف باتخاذه سلسلة من القرارات ذات الصلة بالشؤون الخارجية فور توليه مهام منصبه.

وفي ما يتعلق بالقضايا العربية اتجه نحو تأجيل القرار المتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الذي سبق أن وعد به في حملته الانتخابية، نظراً إلى الآثار التي يمكن أن تنتج منه سواء بالنسبة إلى المنطقة أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبالنسبة إلى إيران فقد أدرجها في نطاق الدول التي يمنع رعاياها من دخول الولايات المتحدة لمدة تسعين يوماً. ورغم إيقاف القضاء الأمريكي تنفيذ هذا القرار إلا أنه أوضح حقيقة رؤيته لإيران.

وقد أشار مسؤولون أمريكيون إلى قيام إدارة ترامب بمراجعة كاملة للاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، وكان ترامب قد وجه عدة تحذيرات لإيران مع بدء ولايته ردت عليها إيران بتجربة إطلاق صاروخ باليستي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تحويل تحذيراتها إلى أفعال؛ إذ شدّدت

عقوبات تستهدف برنامج إيران الصاروخي، بعد أيام على إجراء تلك التجربة، وحرصت في الوقت ذاته على تجنّب انتهاك الاتفاق النووي المُبرم بين إيران والدول الست مما يوضح إدراك الرئيس الأمريكي المخاطر التي قد تنتج من اتخاذ موقف غير مدروس تجاه هذا الملف.

ووضع مسؤولون أمريكيون الأمر في إطار تصعيد أولي رداً على سلوك استفزازي لطهران وزعزعتها الاستقرار الإقليمي؛ لافتين إلى أن إيران صارت أمام خيارين هما التراجع عن انتهاك التزاماتها الدولية أو دفع ثمن للتحريض. وشدد المسؤولون على رفض تصرفات تشكل تهديداً لحركة الملاحة الدولية، وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على ١٣ فرداً و١٢ كياناً يُشتبه في تقديمهم دعماً لوجستياً للبرنامج الصاروخي الإيراني، وجمّدت أصول أفراد وكيانات من إيران والصين ودولة الإمارات ولبنان، وحظّرت إجراءهم صفقات في الولايات المتحدة أو مع أمريكيين، وأكد مسؤولون أمريكيون أن إدارة ترامب لن تتساهل مع الانتهاكات الإيرانية. وأشارت الخارجية الأمريكية إلى أن العقوبات جزء من جهود مستمرة لمواجهة نشاط إيراني خبيث يقع خارج نطاق الاتفاق النووي، معتبرة أنها أظهرت التزام الولايات المتحدة باستخدام هذه الإجراءات رداً على البرنامج الصاروخي لإيران ونشاطاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، واستدركت بأن العقوبات متسقة تماماً مع التزامات الولايات المتحدة وفقاً للاتفاق النووي.

وغرد ترامب على تويتر قائلاً إن طهران تلعب بالنار، وأضاف «أن الإيرانيين لا يقدّرون كم كان الرئيس أوباما لطيفاً معهم، ولكن ليس أنا»، وأكد أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة. وقال مسؤول أمريكي آخر إن الولايات المتحدة لن تقبل تصرفات تهدد حركة الملاحة الدولية في الخليج، مشيراً إلى تأثير إيران في الحوثيين ومسؤوليتها عن تسليحهم وتدريبهم، مبرراً العقوبات باستهدافهم سفناً إماراتية وسعودية. وفي المقابل، أكد وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف أن بلاده لا تعبأ بالتهديدات، وكتب على تويتر: لن نبادر إلى حرب، لكن يمكننا دوماً الاعتماد على وسائلنا في الدفاع. لن نستخدم أسلحتنا ضد أحد أبداً إلا للدفاع عن النفس.

وفي ما يتعلق بالأزمة اليمنية، ذكرت مجلة **فورين بوليسي** الأمريكية أن إدارة الرئيس دونالد ترامب بدأت خطوات تصعيدية ضد ميليشيات الحوثيين المدعومة من إيران في اليمن، كجزء من خطة أوسع لمواجهة طهران عبر استهداف حلفائها. ونقلت عن مصادر داخل الإدارة إشارتها إلى نشر الولايات المتحدة المدمرة «كول» قبالة الساحل اليمني لحماية حرية الملاحة في مضيق باب المندب، ودرسها خطوات أخرى بينها توجيه المزيد من ضربات الطائرات بدون طيار، وإرسال مستشارين عسكريين لمساعدة القوات الحكومية اليمنية. وأبلغ أحد المستشارين العاملين مع فريق الأمن القومي الأمريكي المجلة أن هناك رغبة داخل الإدارة في القيام بعمل قوي جداً ضد إيران في اليمن، وأن الولايات المتحدة، قد تنخرط في شكل مباشر في قتال الحوثيين إلى جانب حليفيها السعودي والإماراتي. وأضافت **فورين بوليسي** أن مساعدي ترامب يرون في اليمن ساحة مهمة

لإظهار تصميم الولايات المتحدة في مواجهة إيران، ولتغيير ما يعتبرون أنه فشل إدارة باراك أوباما في التصدي لتنامي القوة الإيرانية في المنطقة، لكن ثمة مخاوف من أن تؤدي المقاربة القاسية للوضع اليمني إلى رد فعل إيراني ضد الولايات المتحدة في العراق وسورية.

ب ـ استراتيجية ترامب لمكافحة الإرهاب

زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القيادة المركزية للقوات الأمريكية ليلتقي ضباطاً سيشكلون رأس الحربة في تطبيق استراتيجيته الجديدة لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش. والقيادة المركزية مسؤولة عن منطقة تشمل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي تؤدي دوراً أساسياً في العملية التي تقودها الولايات المتحدة بهدف إضعاف تنظيم داعش وتدميره، وشنت في سياقها ١٧٨٦١ غارة على شمال سورية والعراق منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، وأمهل ترامب في أواخر كانون الثاني/يناير الجنرالات ثلاثين يوماً لمراجعة الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى هزم تنظيم داعش، وكان قد جعل من مكافحة الإرهاب الإسلامي المتطرف إحدى ركائز حملته الانتخابية، وتشكل هذه المسألة حالياً أساساً محورياً لسياساته الخارجية والداخلية. وفي هذا الإطار فرض حظراً مؤقتاً على قدوم لاجئين ومسافرين من سبع دول ذات غالبية مسلمة إلى الولايات المتحدة، قبل أن يعلق قاض اتحادي تطبيقه.

ويلاحَظ أن معالم سياسة ترامب لمكافحة تنظيم داعش في الخارج لم تتبلور بعد. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، وقع مرسوماً رئاسياً يدعو إلى مراجعة أي توصيات بشأن إدخال تغييرات على قواعد الاشتباك الأمريكية، وينذر هذا الأمر التنفيذي باعتماد نهج أكثر تشدداً، غير أن بعض الخبراء يرون أنه قد يشجع على المزيد من التطرف، ونفذت القوات الخاصة الأمريكية خلال الأيام الأولى من ولاية ترامب عملية ضد تنظيم القاعدة في اليمن، تسببت بمقتل عنصر من قوات النخبة في مشاة البحرية و١٦ مدنياً بينهم أطفال، إلى جانب ١٤ جهادياً. كذلك دعا ترامب إلى تشكيل تحالف شركاء جديد، في إشارة على الأرجح في اتجاه روسيا. وتشير آخر المؤشرات المتاحة إلى اتجاه الإدارة الأمريكية لزيادة وجود القوات الأمريكية في سورية فضلاً عن استمرار حضورها في المعارك ضد داعش في العراق.

ج ـ التفاعلات الأمريكية ـ العربية في ظل إدارة ترامب

أجرى ترامب عدة اتصالات هاتفية مع القادة والزعماء العرب، كما التقى الملك عبد الله الثاني ملك الأردن. وتشير القراءة الأولى لتحركات ترامب إلى أنه يرغب في إعادة بناء التحالف العربي المعتدل الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، كما أنه تأخر في الاتصال بالرئيس التركي، الأمر الذي أثار قلقه ولكنه وبعد الاتصال بدأ في التمهيد لتطوير مواقف تركيا تجاه بعض قضايا المنطقة. على أية حال فإن تحليل ما أمكن الوصول إليه من معلومات حول ما جرى

في هذه الاتصالات أو بعضها يمكن أن يوضح المسار الذي يمكن أن تتخذه هذه التفاعلات في الأمد المنظور، وقد اخترنا تحليل الاتصال الذي جرى بين ترامب وكل من العاهل السعودي وولي عهد أبو ظبي كنموذج في هذا المجال. ويمكن القول بأن ما جرى تداوله في هاتين المكالمتين يقدم نموذجاً لطبيعة التفاعلات العربية ـ الأمريكية وتوجهاتها في الفترة القادمة، على النحو التالي:

ـ اهتم ترامب بالترويج لفكرته حول إقامة مناطق آمنة للاجئين في سورية واليمن، حيث كان قد دعا خلال حملته الانتخابية دول الخليج إلى دفع مقابل إقامة مناطق آمنة لحماية السوريين. ويؤكد هذا أن البيان الصادر عن البيت الأبيض، ركز على موضوع المناطق الأمنة، حيث ذكر أن الرئيس قد طلب ذلك، وأن الملك وافق على دعم مناطق آمنة في سورية واليمن فضلاً عن دعم أفكار أخرى لمساعدة كثير من اللاجئين الذين شردتهم الصراعات المستمرة، وهو ما تكرر في بيان البيت الأبيض الصادر بشأن الاتصال مع ولي عهد أبو ظبي حيث أشار إلى موافقة ولي عهد أبو ظبي على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن وكالة الأنباء السعودية في تعليقها على هذا الاتصال لم تشر إلى موضوع إقامة مناطق آمنة، في حين أشارت إليه الوكالة الإماراتية للأنباء.

ـ أكد الجانب السعودي عمق ومتانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين ومكافحة الإرهاب، يؤكد هذا ما قاله مصدر سعودي رفيع المستوى من أن الزعيمين تحدثا لأكثر من ساعة عبر الهاتف واتفقا على تعزيز مكافحة الإرهاب، وهو ما يبدو أنه لقي استحساناً وقبولاً، من جانب الرئيس الأمريكي حيث ذكر البيان الصادر عن البيت الأبيض، أن الزعيمين اتفقا على أهمية تعزيز الجهود المشتركة لمكافحة متشددي تنظيم الدولة الإسلامية والتعاون العسكري، وزيادة التعاون الاقتصادي. وفي السياق ذاته قال المصدر السعودي إن السعودية تشارك بفعالية في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة داعش في سورية موضحاً أن عدد الطلعات الجوية السعودية ضد داعش تأتي في الترتيب الثاني بعد الولايات المتحدة، وأكد المصدر أنه تم الاتفاق بين الزعيمين خلال المكالمة الهاتفية على تعزيز التعاون في ذلك.

ـ يبدو أن الجانبين قد تجنبا إثارة القضايا الخلافية، حيث ذكر المصدر السعودي أنه لا يعلم ما إذا كان قد تم التطرق إلى موضوع الحظر المؤقت الذي أعلنه ترامب على دخول مواطني سبع دول يغلب على سكانها المسلمون إلى الولايات المتحدة، كما لم يشر بيان البيت الأبيض إلى ذلك.

ـ يتمثل الجانب الأبرز والأهم بالنسبة إلى بلدان الخليج العربية، الذي أسفرت عنه هذه الاتصالات، بالتوافق بين الجانبين الأمريكي والخليجي حول التهديدات الإيرانية للمنطقة والتي قد تمثل بحد ذاتها التحول النوعي الأبرز في سياسة ترامب الخارجية في المنطقة، وهو ما سيتضح خلال المرحلة القادمة. ويوضح ذلك ما أشار إليه بيان البيت الأبيض من أن الزعيمين السعودي والأمريكي، قد اتفقا على الحاجة إلى مواجهة أنشطة إيران التي تزعزع استقرار المنطقة، وهو ما أكدته وكالة الأنباء السعودية حيث ذكرت أن وجهات نظر ترامب والعاهل السعودي تطابقت في

مواجهة من يسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في إشارة واضحة إلى إيران. وأكد المصدر السعودي تطابق وجهات نظر الزعيمين بشأن السياسات الإيرانية في المنطقة، وهو ما يشير إلى اتفاق ترامب مع ما تراه الرياض من نفوذ متزايد لطهران في الوطن العربي بخلاف ما كان يراه أوباما الذي كان مقتنعاً بما تقوله إيران من أنها لا تتدخل في شؤون البلدان العربية.

ـ يبدو أن العاهل السعودي قد أثار مسألة الدور الأمريكي المطلوب في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي كان محل خلاف مع الإدارة السابقة، حيث كان الرئيس السابق أوباما يتحفظ بشأنه، وهو ما أتاح الفرصة لاتساع نطاق النفوذ الروسي في المنطقة بشكل وبمستوى يبدو أنه غير مقبول من الجانب السعودي. ولعل هذا ما يفسر ما جاء في بيان البيت الأبيض من أن الزعيمين ناقشا ما وصفه بدعوة العاهل السعودي ترامب إلى قيادة جهود الشرق الأوسط لهزيمة الإرهاب والمساعدة في بناء مستقبل جديد اقتصادياً واجتماعياً للمملكة والمنطقة، وهو دور قيادي يتناسب ورؤية ترامب لدور أمريكا والمكانة الدولية التي يجب أن تتمتع بها.

ـ يبدو كذلك أن مسألة إدراج جماعة الإخوان المسلمين على قائمة الجماعات الإرهابية قد طرحت في الاتصالين، وأن هناك قدراً من التوافق بشأنها مع الجانب الأمريكي، فقد أفاد المصدر السعودي بأنه قد جرى خلال المكالمة تبيان أن أسامة بن لادن تم تجنيده منذ مرحلة مبكرة من قبل جماعة الإخوان المسلمين.

وتدرج مصر والسعودية والإمارات جماعة الإخوان المسلمين على قائمة المنظمات الإرهابية، وإن كان بعض التحليلات قد نسب إلى الملك سلمان موقفاً أقل تشدداً تجاههم. كذلك ذكر مسؤولون أمريكيون وأشخاص مقربون من فريق ترامب أن الإدارة الأمريكية تناقش ما إذا كان ينبغي أن تعلن الولايات المتحدة أيضاً جماعة الإخوان منظمة إرهابية وأن تخضع للعقوبات الأمريكية، كما تحدث ترامب أيضاً مع ولي عهد أبوظبي في هذا الموضوع.

٢ ـ السياسة الروسية تجاه الوطن العربي

تمثل السياسة الروسية تجاه الوطن العربي مركزاً محورياً في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، ومن ثم فهي تقوم على المبادرة لا على ردود الأفعال. كما أن واقع الممارسة يشير إلى تصاعد مكانة روسيا ونفوذها في النظام الدولي وحركتها في دوائرها المتعددة التي تتداخل على المستوى الجيوسياسي مع الوطن العربي. ولعل ما جاء في العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية الروسية التي أقرها مؤخراً الرئيس الروسي بوتين يوضح الكثير من الجوانب المتعلقة بهذه السياسة الآن وفي الأمد المنظور.

وترى هذه العقيدة أن نهج أمريكا وحلفائها الهادف إلى ردع روسيا وممارسة الضغوط عليها يقوّض الاستقرار الإقليمي والدولي. كما يشير المرسوم الرئاسي حول هذه العقيدة إلى أن خطر الحرب بين القوى الكبرى ضئيل لكنه يكبر مع زيادة التدخلات في النزاعات. وتوضح موسكو أنها لن تقبل بمحاولات الضغط من واشنطن وستحتفظ بحق الرد بقوة على إجراءاتها غير الودية، وذلك على الرغم من الحرص الروسي على علاقات منفعة متبادلة مع الولايات المتحدة. وتشير العقيدة الروسية الجديدة إلى أن موسكو ترى في الاتحاد الأوروبي شريكاً هاماً تتطلع إلى تعاون مستقر معه، ولكنها تنظر بسلبية إلى تعزيز حلف شمال الأطلسي حشوده على حدودها.

في ما يتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية نصت العقيدة، على أنها ستكون تكون فعالة إذا أخذت كل العوامل ذات الصلة بعين الاعتبار؛ موضحة أن روسيا مستعدة لمناقشة تقليص القدرات النووية، وأنها تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خصوصاً في الشرق الأوسط. كما أن موسكو ترى في انعدام الاستقرار في أفغانستان تهديداً لروسيا التي ستبذل جهوداً للتوصل إلى حل للصراع الدائر في هذا البلد، وأوضحت أن روسيا تنظر إلى تعزيز مكانتها في آسيا والمحيط الهادئ بشكل استراتيجي ودائم. كما أن روسيا ستحافظ على وجودها في القارتين القطبيتين الجنوبية والشمالية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن العقيدة الجديدة تأتي لتتواكب مع المتغيرات التي جرت في العالم خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فأحداث أوكرانيا والقرم والعقوبات الغربية، وتراجع أسعار النفط العالمية وانخفاض العملة الروسية وتراجع الاقتصاد الروسي، والتدخل العسكري في سورية، كل هذا خلق واقعاً جديداً يتطلب إجراء تغييرات في رؤية روسيا لسياستها الخارجية مجدداً.

وتتمحور الاتجاهات الأساسية للعقيدة الجديدة، حول ضمان الأمن القومي الروسي وسيادة روسيا ووحدة أراضيها، وخلق الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي المُستدام، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الروسي على المستوى العالمي، بجانب التحديث التكنولوجي ورفع مستوى المعيشة للسكان وتوطيد مواقع روسيا كمركز مؤثر في العالم المعاصر.

ويلاحَظ أنه رغم تُحذير العقيدة من المخاطر التي يتعرض لها الأمن العالمي بسبب تزايد القدرات العسكرية وتصنيع أنواع حديثة من الأسلحة إلا أنها تؤكد أن مخاطر اشتعال حروب كبيرة، بما فيها الحرب النووية، بين الدول الكبرى في العالم ليست كبيرة، ولكنها لا تستبعد مخاطر المواجهات على المستوى الإقليمي في ظل تصاعد الأزمات والإرهاب كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والوطن العربي على وجه التحديد. ويرى بعض المراقبين أن هذا قد يُفسر تأكيد المسؤولين الروس أهمية اختبار الأسلحة الروسية الحديثة في سورية.

من الأمور اللافتة للانتباه أيضاً في عقيدة السياسة الخارجية الروسية الجديدة تأكيدها رفض روسيا التدخلات العسكرية وغيرها، إذ تنص على أن الاتحاد الروسي لن يسمح بالتدخلات العسكرية وغير

العسكرية التي تخالف القانون الدولي وتقوِّض سيادة الدول، ومن ثم فهي لا تستبعد إمكان التدخل العسكري إذا ما توافر شرطان هما عدم مخالفة القانون الدولي، وحماية سيادة الدول. ويمكن القول بأن هذا التوجه يتوافق مع الخطوات الروسية في أوكرانيا وسورية، ويمثل توفيراً للإطار السياسي المسوغ لها، كما أنه يشير إلى إمكان تكرار موسكو مثل هذه الخطوات التدخلية في بلدان أخرى إذا ما توافر هذان الشرطان، وبخاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي والمصالح الاقتصادية الروسية.

من ناحية أخرى، تُشدد العقيدة الروسية على ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة بشأن القضايا الإقليمية والعالمية، بشرط أن يجري هذا الحوار على أساس التكافؤ والمساواة والاحترام المتبادل للمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومن ثم تؤكد العقيدة الجديدة رفض روسيا محاولات الولايات المتحدة فرض قوانينها على الدول الأخرى بالمخالفة لأحكام القانون الدولي، وكذلك رفض الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية الأمريكية عليها، لافتة إلى أنها تحتفظ بحقها في الرد الصارم على التوجهات الأمريكية غير الودية، بما في ذلك عبر تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية الروسية وغيرها.

ولعل في ما سبق ما يفسر بعض الأسس التي تقوم عليها حركة السياسة الروسية تجاه الوطن العربي التي تمثلت بما يلي:

أ ـ السعي إلى الحفاظ على الدولة الوطنية وحماية مقدراتها في مواجهة محاولات بعض الجماعات الإرهابية اختراق الدولة تمهيداً للقضاء عليها. ويمثل التدخل العسكري الروسي المباشر إلى جانب القوات السورية العامل ضد الجماعات الإرهابية نموذجاً لهذا السعي، وهو ما مهد لدور روسي محوري في سورية.

ب ـ دعوة الولايات المتحدة إلى الحوار والتفاوض، بشأن التعامل مع بعض القضايا العربية دون السماح لها بفرض قوانينها، أو التمتع بأي وضع استثنائي في العملية التفاوضية، وهو ما أدى إلى انخفاض مستوى المشاركة الأمريكية في بعض الحالات وإضعاف قدرتها على التأثير في حالات أخرى.

ـ في هذا السياق تعد الجهود الروسية لاستعادة القواعد العسكرية التي كانت موجودة بعدة دول عربية في العهد السوفياتي نموذجاً لتفعيل العقيدة الاستراتيجية الروسية الجديدة، وقد نفت السلطات المصرية على لسان المتحدث باسم رئاسة الجمهورية ما تداولته وسائل إعلام روسية عن مفاوضات روسية ـ مصرية حول استئجار قاعدة في الإسكندرية أو منشآت عسكرية عموماً وجود أي مفاوضات في هذا الشأن، مؤكدة التزامها رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي المصرية باعتباره أحد ثوابت السياسة الخارجية المصرية. كما تداولت وسائل الإعلام الروسية عقب زيارة المشير حفتر قائد الجيش الليبي أنباء عن سعي البحرية الروسية لإقامة قاعدة عسكرية بحرية

في ميناء طبرق الليبي، وهو الأمر الذي لم يصدر بشأنه أي نفي أو تأكيد من جانب السلطات الليبية والروسية.

وفي السياق ذاته صرح نائب وزير الدفاع الروسي نيكولاي بانكوف بأن روسيا تعتزم إنشاء قاعدة تابعة للأسطول البحري الحربي الروسي في ميناء طرطوس السوري، ويشار إلى أن موسكو تملك مركزاً للخدمات اللوجستية للأسطول الروسي في ميناء طرطوس منذ عام ١٩٧٧. ويعتبر المركز الروسي الوحيد في الشرق الأوسط وعلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، كما اتخذت القوات الجوية الروسية التي تشارك في العمليات العسكرية في سورية قاعدة حميميم بمحافظة اللاذقية مركزاً لها في إطار اتفاقية بين الجانبين صادق عليها مجلس النواب الروسي حول النشر الدائم لمجموعة القوات الجوية الروسية في سورية.

ومن الأقسام المهمة للعقيدة الروسية الجديدة للسياسة الخارجية ما يتعلق بالدفاع عن المصالح الاقتصادية لروسيا في أنحاء العالم، حيث نصت على أن الدولة الروسية ستقدم الدعم للشركات الروسية لاستيعاب الأسواق الجديدة وتطوير وجودها في أسواقها التقليدية، بجانب التصدي لمحاولات التمييز ضد المستثمرين والمصدّرين الروس في الأسواق العالمية. وكان الرئيس بوتين قد أشار إلى أن الشركات الروسية تفقد مواقع عملت من أجلها عشرات السنين في أسواق البلدان العربية حيث تم تجريد الشركات الروسية من عقود مربحة كبيرة في هذه الأسواق، مثلما حصل في العراق وليبيا واليمن وغيرها، حيث احتلت هذه المواقع شركات الدول التي كانت لها اليد الطولى في تغيير أنظمة الحكم، ومن ثم فإن التوجه العام للسياسة الروسية سيكون استرداد ما فقد أو تعويضه؛ هذا فضلاً عن فتح أسواق عربية جديدة أمام الشركات والمنتجات الروسية.

أ ـ الدور الروسي في الأزمة السورية عقب حسم معركة حلب

قامت روسيا بدور هام على الصعيد الدبلوماسي من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة السورية، والملاحظ بداية أن الطرف الغائب عن حركة التفاعلات الروسية في الشأن السوري، رغم أهميتها بالنسبة إليه هو الطرف العربي، وخطورة هذا الغياب العربي في ظل تمثيل قوي لكل من إيران وتركيا، أن التسوية القادمة يمكن ألّا تأخذ المصالح العربية في الاعتبار، وهو ما يعطي الفرصة للأطراف الأخرى لتقاسم النفوذ في سورية.

يذكر أن وزير الخارجية الروسي لافروف، أعلن عن استعداد بلاده للتعاون مع كل الدول المؤثرة في الأوضاع في سورية، من أجل وقف العنف والانتصار على الإرهابيين. وقال عقب الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود: «نحن ما زلنا مستعدين للتعاون في إطار الحوار المتكافئ بمشاركة كل الدول التي تؤثر في الوضع في سورية بشكل أو بآخر، لكي نتوصل بأسرع ما يمكن لوقف العنف والقضاء على الإرهابيين، وبدء العملية السياسية من دون أي شروط مسبقة،

وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي». وأشار إلى أن معيار التقييم لأعمال هذا الطرف أو ذاك هو الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي حول التسوية السورية، وليس تصريحات «شركائنا» من الولايات المتحدة.

ولقد نتج من الجهود الروسية صدور «إعلان موسكو» بشأن تسوية الأزمة السورية، الذي وقعته روسيا وإيران وتركيا، ووصفته مصادر روسية بأنه بمنزلة خارطة طريق لتسوية الأزمة السورية. وأكد وزراء خارجية روسيا وإيران وتركيا، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر٢٠١٦ استعداد الدول الثلاث لضمان الاتفاق المستقبلي بين الحكومة السورية والمعارضة.

يقدم هذا الاجتماع وما ترتب عليه من نتائج ترجمة واقعية لحقيقة التحولات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وفي أحد الأقطار العربية المحورية حيث تبرز روسيا بوصفها اللاعب الدولي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد في شأن إحدى القضايا المحورية للمنطقة وللوطن العربي، مع تهميش واضح لدور القوى الدولية الكبرى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة. كما تظهر قوتان إقليميتان هما تركيا وإيران، بوصفهما القوتين الإقليميتين الفاعلتين في هذا الشأن وذلك على حساب القوى العربية، التي استبعدت من المشاركة في اجتماع يتعلق بمصير دولة عربية! والملاحظ أن الجانب العربي قد لاذ بالصمت ومن ثم لم يصدر أي رد فعل عربي رسمي جماعي لإعلان موسكو، وهو ما يمكن تفسيره على أنه موقف أقرب للتحفظ منه إلى التأييد أو الاعتراض، وبخاصة أن بعض الأطراف العربية رأت أن تركيا يمكن أن تكون ممثلاً لها في هذا الاجتماع.

وقد تضمن إعلان موسكو عدة نقاط مهمة هي:

ـ أن إيران وروسيا وتركيا تؤكد احترامها لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، بصفتها دولة متعددة الأعراق والطوائف الدينية وديمقراطية وعلمانية. وهنا يستوقفنا أمران: يتعلق **أولهما** بتجاوز واضح للهوية العربية للدولة السورية وهو ما يتلاقى مع مصالح إيران وتركيا ويتسق مع هذا الاقتراح الروسي لمشروع دستور سوري جديد حذفت منه المواد المتعلقة بالهوية العربية للدولة السورية؛ أما **الثاني** فهو الإقرار بعلمانية الدولة السورية وهو ما يثير التساؤل حول مدى إمكان التزام الأطراف الإقليمية الموقعة بذلك، وبخاصة أن **إيران** تقدم نموذجاً لحكم رجال الدين في حين أن **تركيا** يحكمها حزب إسلامي يحاول التخلص من العلمانية. أكد الإعلان اقتناع الدول الثلاث بعدم وجود حل عسكري للأزمة السورية واعترافها بأهمية دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة بناء على قرار مجلس الأمن الرقم ٢٢٥٤، كما جاء فيه أن الوزراء يأخذون بعين الاعتبار قرارات المجموعة الدولية لدعم سورية، ويحثون جميع الدول على تعاون نزيه من أجل إزالة الحواجز أمام تطبيق الاتفاقات الواردة في هذه الوثائق، والواقع أن هذا يشير إلى محاولة هذه الدول الربط بين جهودها وجهود المجتمع الدولي لحل الأزمة السورية.

ـ وفي ما يتعلق بالجانب الإنساني، أوضح إعلان موسكو أن إيران وروسيا وتركيا ترحب بالجهود المشتركة في شرق حلب، التي من شأنها أن تسمح بإجراء إجلاء طوعي للمدنيين، وإخراج مسلحي المعارضة. ويرتبط بهذا ترحيب الوزراء الثلاثة بإجلاء المدنيين الجزئي من مناطق أخرى، مع تمسكهم بضرورة ضمان استمرارية هذه العملية وسلامة إنجازها الأكيد، ومعربين عن امتنانهم للصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على مساعدتهما في إجراء عملية الإجلاء.

ـ وبالنسبة لاستئناف العملية السياسية فقد أشار الإعلان إلى أهمية توسيع نظام وقف إطلاق النار، وإمكان وصول المساعدات الإنسانية وحرية تنقل السكان المدنيين في أراضٍ سورية وإلى استعداد الدول الثلاث لبلورة الاتفاق قيد التفاوض المستقبلي بين حكومة سورية والمعارضة وضمانه. كما عبر وزراء خارجية الدول الثلاث عن اقتناعهم العميق بأن الاتفاق المذكور سيسهم في إعطاء دافع ضروري لاستئناف العملية السياسية في سورية بناء على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤، آخذين بعين الاعتبار دعوة رئيس كازاخستان لإجراء لقاءات بهذا الشأن في العاصمة آستانة.

ـ أكد البيان أخيراً عزم الدول الثلاث على جمع جهودها في مكافحة تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» والعمل على فصل مجموعات المعارضة المسلحة عنهما.

ووفقاً لتصريحات نائب وزير الخارجية الروسية فإن موسكو أبلغت جميع الأطراف المعنية بنتائج لقاء موسكو، وأوضح أن موسكو على اتصال حول هذا الموضوع مع فرنسا والصين، والدول الأخرى التي لها دور بالغ الأهمية في الشؤون الدولية والإقليمية، بما في ذلك البحث عن الحلول الفضلى لجميع المشكلات المتعلقة بتسوية الأزمة السورية. وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أن واشنطن سيتم إبلاغها هي الأخرى بنتائج المحادثات الروسية ـ التركية ـ الإيرانية، في حال إبداء الولايات المتحدة اهتماماً بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التصريحات تستهدف جذب الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى لتجنب اتخاذها مواقف معارضة لما تم التوصل إليه.

وعقب صدور إعلان موسكو، عقد الوزراء الثلاثة مؤتمراً صحفياً يكتسب ما قيل فيه أهميةً خاصةً لأنه يكشف عن مساحة الاتفاق والاختلاف بين الأطراف الثلاثة والأولويات الخاصة بكل طرف. على سبيل المثال فإن وزير الخارجية التركي دعا إلى قطع الدعم عن حزب الله، معتبراً ذلك ضرورياً لضمان وقف إطلاق نار مستقر بسورية، وهو ما لم يشاطره فيه نظيراه الروسي والإيراني. فقد ذكر الأخير إجابته عن سؤال أحد الصحفيين بخصوص موقف طهران وموسكو من دور حزب الله في سورية وإمكان قطع قنوات الدعم عنه أن طهران تحترم مواقف أنقرة بما في ذلك موقفها من حزب الله، لكنه شدد على أن هذا الموقف ليس مشتركاً، وتابع قائلاً: «من الواضح أننا نتحدث في إعلان موسكو حول التسوية السورية عن الجماعات التي أدرجتها الأمم المتحدة على القائمة السوداء، وهي داعش والنصرة والجماعات المرتبطة بهما بما في ذلك القاعدة». فيما ذكر وزير الخارجية الروسي في معرض تعليقه على هذا الاختلاف في المواقف أن الوضع في سورية معقد

للغاية، إذ ينشط في الساحة السورية العديد من المجموعات الإثنية والطائفية والسياسية، التي تدخل في مواجهات وخلافات على خلفية استمرار الأزمة في العلاقات بين السنة والشيعة في العالم الإسلامي، وأعاد إلى الأذهان أن مصالح العديد من الدول، بما في ذلك دول الجوار، ودول أخرى لا حدود مشتركة لها مع سورية، كانت تتقاطع في هذه الدولة المهمة بالشرق الأوسط منذ قرون طويلة. وأضاف أن الجميع يميلون إلى فكرة بديهية مفادها أن الأولوية الرئيسية ليست تغيير النظام وإنما تحييد الخطر الإرهابي، وشدد على أن هذه الفكرة بالذات توحد روسيا وإيران وتركيا. وشدد بشأن وجود القوى والدول الأجنبية المختلفة في سورية، على أن الهدف من مثل هذا الوجود يجب أن يكمن في محاربة الإرهاب.

أما وزير الدفاع الروسي، فقد أعلن أن خبراء من روسيا صاغوا «إعلان موسكو» الذي يرقى إلى خارطة طريق لإنهاء الأزمة السورية، وأضاف أن روسيا استطاعت القيام بعمل لم تستطع الولايات المتحدة القيام به، ويتمثل بفصل الإرهابيين عن المعارضة المعتدلة في سورية، مشيراً إلى أنه قد تم القضاء على العدد الأكبر من الإرهابيين وإجلاء أغلبية المعارضة المعتدلة إلى إدلب وغيرها من المحافظات السورية.

أما الموقف الأمريكي فقد تمثل بسعي الإدارة الأمريكية للتهوين من شأن غيابها عن محادثات موسكو بشأن الأزمة السورية وقالت إن هذا ليس تجاهلاً لها ولا يعكس تقلص النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. يذكر أن قرار الرئيس باراك أوباما تقديم دعم محدود للمعارضة المسلحة المعتدلة لم يترك لواشنطن سوى تأثير بسيط في الوضع في سورية ولا سيما بعدما بدأت روسيا شن ضربات جوية ضد المعارضة التي تقاتل الرئيس بشار الأسد. وهكذا فإنه على الرغم من أن واشنطن ظلت لفترة طويلة طرفاً في الجهود الرامية لإنهاء الحرب الأهلية في سورية، وغيرها من الصراعات في الشرق الأوسط فقد اضطرت إلى الاكتفاء بدور هامشي، بينما شنت روسيا والحكومة السورية وحلفاؤها هجوماً لسحق المعارضة في شرق حلب توج باتفاق لوقف إطلاق النار. وفي هذا السياق ذكر دينيس روس من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى إن الولايات المتحدة جعلت نفسها «غير ذات تأثير» في الوضع في سورية، بينما تحركت روسيا لتجعل من نفسها وسيطاً بعدما غيرت ميزان القوى على الأرض.

وقد رفض المتحدث باسم وزير الخارجية الأمريكي التلميح إلى أن غياب الولايات المتحدة عن الاجتماع يشير إلى تغير في النفوذ وقال «لسنا مستبعَدين ولا يجرى تهميشنا»، بينما أقر مسؤول أمريكي بأن غياب الولايات المتحدة عن محادثات الإجلاء من شرق حلب كانت طريقة روسية لإظهار أن موسكو لا واشنطن هي من يتحكم في الأمور، وقال المسؤول «الواقع هو أننا وضعنا أنفسنا في موقف تبذل فيه روسيا جهوداً لمحاولة العمل مع أي جهة أخرى حتى يتمكنوا من عزلنا»، وأضاف «تركنا خلافاتنا مع تركيا بشأن الأكراد ووجهات نظرنا بشأن شمال سورية تخلق فجوات

يستغلها الروس». وفي هذا السياق شدد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية على ضرورة مواصلة المشاورات بين أطراف الأزمة السورية تحت رعاية أممية، وأكد اقتناعه بأن ستيفان دي ميستورا وفريقه هم الوسطاء المناسبون لإدارة هذه المشاورات.

ب ـ منتدى التعاون العربي ـ الروسي

عقدت الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي ـ الروسي على مستوى وزراء الخارجية يوم ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ في أبوظبي وترأس الاجتماع وزيرا خارجية البلد المضيف وروسيا الاتحادية وحضره أعضاء آلية المنتدى في جامعة الدول العربية بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية. واستعرض الوزراء في الاجتماع نتائج الدورة الثالثة للمنتدى التي عقدت في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ في موسكو وخطة العمل التي تهدف إلى تنفيذ مبادئ المنتدى وأهدافه؛ وأكدوا أهمية الحوار والتعاون القائمين بين الجانبين، كما ناقشوا آخر التطورات في الشرق الأوسط والمنطقة برمتها وعدداً من القضايا الدولية الملحة ذات الاهتمام المشترك والعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول وروسيا الاتحادية لتعزيز الروابط والتعاون وبناء شراكة حقيقية بين الجانبين.

وقد صدر بيان مفصّل عن الاجتماع تضمن مجموعة من المبادئ التي يجب أن تقوم عليها العلاقات بين الجانبين، ومنها: التشديد على ضرورة تعزيز الحوار السياسي الذي يهدف إلى تنسيق المواقف المشتركة في المحافل الدولية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية والمبادئ ذات الصلة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات الأمم المتحدة والدور المحوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن لحل النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي وعلى الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، والتشديد على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلاقات حسن الجوار والدعوة إلى تسوية القضايا والأزمات العالقة من خلال الوسائل السلمية والحوار الشامل.

كما اشتمل البيان على معالجة شاملة لكل القضايا والأزمات العربية حيث شدد على ضرورة الحفاظ على وحدة سورية وليبيا واليمن والعراق وسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، مؤكداً أن الحل الوحيد الممكن لهذه الأزمات يتمثل بالحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف في هذه الدول في عملية سياسية شاملة تحت قيادة وطنية، وبما يتوافق والقرارات الدولية والإقليمية الصادرة بشأن كل هذه القضايا. كما أعاد التركيز على القضية الفلسطينية ووضعها في مقدمته، مؤكداً عدد من المواقف التي تشير إلى وجود مساحة واسعة من التوافق بين الجانبين حول هذه القضية بجوانبها كافة على النحو التالي:

ـ تأكيد الالتزام بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، على أساس رؤية حل الدولتين.

ـ إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تعرِّض حل الدولتين للخطر، وكذلك الإعراب عن القلق إزاء محاولات شرعنة الاستيطان من خلال قوانين إسرائيلية والمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦ الذي أكد أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وطالب إسرائيل بالوقف الفوري الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ـ الاهتمام بقضية القدس البالغة الحساسية، التي يمكن أن تفجر مواجهة مسلحة تهدد الأمن والسلم الدولين، وبخاصة في ظل وعود الرئيس الأمريكي ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل. ومن ثم فإن ما جاء بالبيان في هذا الشأن يمثل جرس إنذار مبكر حول هذه القضية، كما أنه يقدم رؤية عملية للتعامل معها من خلال دعوته لإيقاف الممارسات الإسرائيلية والقوانين المستمرة لتغيير الوضع الراهن في المدينة وتغيير التركيبة الديمغرافية والهوية الدينية والتاريخية للمدينة والمطالبة بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي لليونسكو ذي الرقم ١٩٩١ بهذا الشأن، فضلاً عن مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن ٤٧٦ و٤٧٨ لعام ١٩٨٠ بعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس.

ـ رفض العدوان والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني ومطالبة إسرائيل بالرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة وتسريع عملية إعادة إعماره.

ـ دعوة إسرائيل، إلى وقف انتهاكاتها حقوق الإنسان الفلسطيني وتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من سجونها.

ـ دعم جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية والتنسيق العربي ـ الروسي المستمر بشأن دعم كل جوانب قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية.

من ناحية أخرى تضمن البيان معالجة مستفيضة للقضايا محل الاهتمام المشترك وتضمن برامج وخطط عمل للتعامل المشترك مع هذه القضايا ومنها:

ـ مكافحة الإرهاب، حيث اشتمل البيان على برنامج عمل مفصل للتعامل مع هذه القضية تضمن دعوة الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، فضلاً عن سبل تمويل الإرهاب كافة، وطالب بالتنسيق لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمراقبة ومنع تدفق المحتوى الإرهابي على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، التي تحرض على الكراهية والعنصرية والتطرف كوسيلة للحد من تجنيد الإرهابيين بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ـ الأطر القانونية الدولية للطاقة النووية حيث تم التأكيد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في المنظومة العالمية لعدم الانتشار النووي، وعنصراً هاماً في مواصلة تطوير برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية باعتباره حقاً غير قابل للتصرف لجميع الدول أطراف المعاهدة. كما تم الاتفاق على أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد خلال مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥ حتى يحقق غاياته والتشديد على حث إسرائيل على الانضمام إليها، وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ الدعوة إلى إعادة النظر في قانون غاستا نظراً إلى أنه يتضمن أحكاماً لا تتفق مع مبادئ القانون الدولي.

ـ التشديد على مبادئ حسن الجوار والامتناع عن استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي وحل النزاعات بالطرق السلمية في العلاقات العربية ـ الإيرانية والإقرار بأن تخفيف حدة التوترات وإعادة بناء الثقة سوف يساعدان على تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتشديد على أهمية مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي حملها أمير الكويت إلى الرئيس الإيراني، داعياً للتعامل الإيجابي مع هذه المبادرة تعزيزاً للأمن والاستقرار في المنطقة.

الترحيب في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني بخطة العمل المشترك الشاملة، المؤيدة بقرار مجلس الأمن التابع ذي الرقم ٢٢٣١ لعام ٢٠١٥ بما يتفق تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتأكيد أهمية استمرار تنفيذها على نحو كامل وفعال من قبل جميع الأطراف.

ـ التشديد على ضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان بوصفه خياراً استراتيجياً بما في ذلك السعي إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والخصوصية الثقافية، واحترام التعددية الثقافية للمساهمة في استعادة مفاهيم السلم والأمن والعدالة وتعميقها وتعزيز قيم التسامح والاحترام وزيادة التفاهم المتبادل بين مختلف الأمم والشعوب ومواجهة كل أشكال العنف والتطرف الديني ومعالجة مظاهر العنصرية والتمييز العنصري أو الديني.

ـ دعوة الدول العربية وروسيا الاتحادية إلى تفعيل خطة العمل المشتركة للفترة من ٢٠١٦ ـ ٢٠١٨؛ بهدف تنفيذ مبادئ منتدى التعاون العربي ـ الروسي وأهدافه وغاياته، على أن تتولى اللجنة المشتركة لكبار المسؤولين مسؤولية الإشراف على تنفيذ خطة العمل وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز.

ـ تعزيز التعاون المتبادل والاستفادة من الخبرات الروسية الرائدة في مجال البحث العلمي، والتشديد على أهمية التعاون في مجالات الموارد البشرية، والعلوم والتكنولوجيا لأغراض تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع وتفعيل التعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول العربية وروسيا الاتحادية

وتعزيزه لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين وكذلك تطوير التعاون الزراعي بين الجانبين، وحث المسؤولين ومجتمعات الأعمال على دعم هذا التعاون وتعزيزه.

ـ تعزيز التعاون بين الجانبين العربي والروسي في مجال الحفاظ على البيئة وقضايا تغير المناخ والعمل المشترك للحفاظ على التوازن في تنفيذ اتفاق باريس. ومخرجات مؤتمر في مراكش عام ٢٠١٦.

ـ التعاون في مجال التعليم بما في ذلك تحسين الروابط بين الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي الأخرى، والإشارة إلى أهمية تطوير التعاون العلمي والتقني بين الجانبين، فضلاً عن التعاون في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء والتأكيد أن الخطة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ تشكل إطاراً فعالاً للتنسيق والتعاون.

ـ تطوير الروابط السياحية بين روسيا الاتحادية والبلدان العربية، ومواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الصلة والجهود الدائمة على كل المستويات لتنشيط السياحة والعمل على إزالة المعوقات أمام التعاون السياحي بين الجانبين.

٣ ـ السياسة الخارجية الصينية تجاه الوطن العربي

شهدت الفترة محل الدراسة تفاعلات صينية ـ عربية مكثفة وهامة بدأت بإصدار الصين في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦ أول وثيقة خاصة بسياستها تجاه البلدان العربية وتضمن الجزء **الأول** منها تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية ـ العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة. أما الجزء **الثاني** فقد عرض للأسس والمبادئ التي تحكم هذه العلاقات، في حين تناول الجزء **الثالث** سبل تعزيز التعاون الصيني ـ العربي على نحو شامل، وركز الجزء **الرابع** على منتدى التعاون الصيني ـ العربي وآليات متابعته وتناول الجزء الخامس علاقة الصين بالمنظمات الإقليمية العربية.

ويفصح تحليل هذه الوثيقة عن وجود رؤية استراتيجية صينية متكاملة لسياستها تجاه الوطن العربي، كما أنها توضح المواقف الصينية تجاه القضايا العربية، وتطرح خططاً وبرامج للتعاون المشترك طويل الأمد في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والأمنية والتكنولوجية كافة مع تركيز واضح ومفصل على التنمية المتكاملة، كما أنها تشتمل على الأسس والمبادئ التي سيتم الالتزام بها بالنسبة إلى سياستها الخارجية تجاه الوطن العربي.

وأعقب ذلك وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير قيام الرئيس شي جين بينغ بزيارة دولة لكل من السعودية ومصر وإيران. وتشير إحدى الدراسات الصينية إلى أن هذه الجولة كانت كمقدمة مهدت لتحركات الدبلوماسية الصينية في عام ٢٠١٦، كما أنها أول زيارة قام بها رئيس الصين لهذه المنطقة بعد الاضطرابات التي اندلعت فيها.

وفي ٢١ من الشهر نفسه، ألقى الرئيس شي جين بينغ خطاباً في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، أكد فيه بوضوح أن السياسة الخارجية الصينية لا تهدف إلى تنصيب الوكلاء في الشرق الأوسط، ولا إلى انتزاع ما يسمى مجال النفوذ ولا تنوي ملء الفراغ. وقال إن الصين تريد أن تكون بانية للسلام في دول الشرق الأوسط، ودافعة لتنميتها، ومساهمة في تطوير صناعتها وداعمة لتثبيت استقرارها وشريكة في تعزيز تفاهم شعوبها، وهو ما يمثل إعادة تأكيد مبادئ السياسة الخارجية المعلنة الصينية، المتمثلة بعدم ممارسة الهيمنة وعدم السعي إلى المصالح الخاصة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي الثاني عشر من أيار/مايو، عقدت الدورة السابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني ـ العربي في الدوحة، وقد أجازت تلك الدورة إعلان الدوحة والبرنامج التنفيذي للمنتدى ٢٠١٦ ـ ٢٠١٨، حيث تم تحديد أهداف التعاون في ثمانية عشر جزءاً تغطي ستة وثلاثين مجالاً، والتأكيد من جديد على التوافق حول التعاون الصيني ـ العربي في إطار مبادرة الحزام والطريق، وطرح خطة مفصلة لتنفيذ الخطوة التالية من التعاون الجماعي بين الصين والدول العربية. وقد عبرت الدول التي شاركت في تلك الدورة عن دعمها موقف الصين في قضية بحر الصين الجنوبي، ما حقق اختراقاً جديداً في التعاون الجماعي بين الصين والبلدان العربية.

وثمة تطورات إيجابية واضحة في سياق تطور العلاقات العربية ـ الصينية؛ فوفقاً للمصادر الصينية بلغ عدد البلدان العربية التي أقامت الصين معها علاقات الشراكة الاستراتيجية ثماني دول، كما وقعت الصين اتفاقية بناء الحزام والطريق مع ست دول عربية، وقد أصبحت سبع بلدان عربية دولاً مؤسسة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية قبل نهاية ٢٠١٦. وفي ما يتعلق بالقضايا العربية الساخنة تبنت الدبلوماسية الصينية مواقف محددة؛ فبالنسبة إلى القضية السورية، يقوم الموقف الصيني على دعامتين: **أولاهما** معارضة تدخل القوى الخارجية لإسقاط السلطة الشرعية في سورية بالقوة؛ و**الثانية** الدعوة إلى معالجة الأزمة بالسبل السياسية، ومن ثم جاء التحرك الصيني وفقاً لهذا الإطار، حيث عملت الصين بنشاط على التوسط بين الأطراف المعنية في الصراع السوري، واستقبلت وفوداً من الحكومة السورية ومن المعارضة السورية لحثها على المصالحة والتفاوض. وفي الوقت نفسه قام وفد عسكري صيني بزيارة سورية، حيث تبادل الجانبان الآراء حول مكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون في ضمان الأمن في المجالات العسكرية. وبالنسبة إلى قضية فلسطين، تؤكد الصين أن القضية الفلسطينية لا يجوز تهميشها، ولا يجب وضعها في زاوية النسيان، وتدعم الحكومة الصينية عملية السلام في الشرق الأوسط، كما تدعم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وفي قضية اليمن تدعم الحكومة الصينية حكومة عبد ربه منصور هادي في النزاع الراهن وتؤيد تسويته عن طريق المفاوضات السلمية وتأمل في استئناف مفاوضات السلام، للتوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. كما تدعم حكومة الصين

حكومة الوفاق الوطني في ليبيا لمعالجة الخلافات الداخلية بأسلوب مناسب لاستعادة الاستقرار الداخلي والبناء الاقتصادي وتحسين معيشة الشعب.

وبالنسبة إلى مبادرة الحزام والطريق تتمتع منطقة الشرق الأوسط بقيمة استراتيجية واضحة في تحقيق المنفعة المتبادلة والفوز المشترك اقتصادياً، وتحسين البيئة الجيوسياسية وبناء نظام جديد للاقتصاد الدولي، وغيرها من المجالات، وخلال عام ٢٠١٦ حققت مبادرة «الحزام والطريق» الصينية الارتباط بمنطقة الشرق الأوسط، وخاصة الدول الرئيسية ذات الأهمية الاستراتيجية، لتعزيز انتقال الموارد والعناصر بشكل حر ومنتظم بين الصين ودول المنطقة وتحسين توزيع الموارد، ودفع بناء البنية التحتية في المنطقة، وخلق نقطة نمو جديدة للاقتصاد والتوظيف.

في عام ٢٠١٦ وقعت الصين اتفاقيات مقاولة للمشروعات في البلدان العربية قيمتها ٤٦,٤ مليار دولار أمريكي، واستأنف مجلس التعاون لدول الخليج العربية المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة مع الصين، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون قيمتها ١٨٣ مليار يوان أي ما يعادل ٢٧ مليار دولار خلال الدورة الثانية لمعرض الصين والدول العربية، ما جعل هذا المعرض منصة هامة للبناء المشترك للحزام والطريق بين الصين والدول العربية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، شارك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في قمة مجموعة العشرين تلبية لدعوة من الصين، وبذلك يكون الرئيس السيسي قد زار الصين ثلاث مرات خلال سنتين منذ توليه رئاسة مصر، وفي عام ٢٠١٦ واصل حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر ارتفاعه، على أساس حجمه الذي بلغ ١٢,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥. وقد وقع عدد من الشركات الصينية الكبيرة اتفاقيات للاستثمار في منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري، وستبذل المؤسسات الصينية كل جهودها لبناء «المدينة الأولى للتعاون الصيني ـ المصري في مجال القدرة الإنتاجية، كما أنشأت جامعات الأزهر والقاهرة وقناة السويس وأسوان وغيرها، أقساماً للغة الصينية على التوالي، يدرس فيها أكثر من ألفي طالب.

وقد تسارعت خطى التعاون الصيني ـ السعودي، بعد زيارة الرئيس الصيني للسعودية التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى مبادرة «الحزام والطريق» الصينية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ وقعت الأجهزة السعودية المعنية مع حكومة منطقة نينغشيا الذاتية الحكم عدداً كبيراً من الاتفاقيات في مجال بناء البنية التحتية، وفي نهاية ذلك الشهر، قام ولي ولي العهد السعودي بزيارة للصين تلبية لدعوة رسمية، وفي بداية أيلول/سبتمبر، حضر قمة مجموعة العشرين في مدينة هانغتشو، وفي العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، أُجري أول تدريب مشترك بين القوات الخاصة الصينية والسعودية لمكافحة الإرهاب في مدينة تشونغتشينغ بجنوب غربي الصين، حيث شارك في التدريب خمسة وعشرون جندياً من كل طرف لمدة أسبوعين، وهو ما يشير إلى بدء مرحلة جديدة من التفاعل الإيجابي الصيني مع قضايا المنطقة من خلال المشاركة الفعلية في التعامل مع هذه القضايا وعدم

اقتصار علاقاتها مع دول الشرق الأوسط على الاقتصاد والتجارة، وبخاصة أنه مع توسع مجال مصالحها في أنحاء العالم باستمرار بدأت الصين تدرك أن تحقيق مصالحها وحمايتها يتطلب المشاركة الفعالة في التعامل مع القضايا الساخنة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لأمنها ومصالحها، وتدرك القيادة الصينية أن الأوضاع المضطربة في منطقة الشرق الأوسط ستستمر لفترة طويلة، لذلك لا بد لها ولدول الشرق الأوسط من أن تتشارك وأن تعزز التعاون وتسعى إلى التنمية المشتركة.

الفصل الثاني

الإطار الإقليمي

أولاً: ما بعد «العزلة الثمينة».. محركات «الاستدارة الخارجية» لتركيا

أعادت تركيا خلال عام ٢٠١٦ النظر في سياساتها الخارجية ونمط تحالفاتها الإقليمية والدولية، وهي خطوات تسارعت وتيرتها، بعد محاولة الانقلاب الفاشل التي كانت قد تعرضت لها منتصف تموز/يوليو، واستهدفت من ذلك مراجعة الاتجاهات العامة الحاكمة للسياسة الخارجية، بعدما أدت إلى عزلة شبه كاملة على المستوى الإقليمي، وأثبتت فشل نظرية «العزلة الحميدة» التي كان قد روَّجها إبراهيم كالين الأكاديمي والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية التركية.

سعي تركيا لإعادة تدوير زوايا علاقاتها الخارجية بدوافع متشابكة تعلقت في جوهرها بارتدادات السياسات الإقليمية على الساحة المحلية، وكذلك بالتكلفة المرتفعة متعددة المستويات للسياسات الخارجية، سواء بعد تصاعد مظاهر التوتر والاضطراب في العلاقات مع «الشركاء التقليديين»، حيث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو عقب ارتفاع منسوب التحديات الأمنية والاقتصادية، إثر تعاظم مظاهر التباين في العلاقات مع عدد من الفواعل الإقليمية والدولية، كروسيا وإيران.

وقد ارتبطت هذه التحولات، بنمط رؤية القيادة التركية طبيعة تطورات الإقليم ومساراته، لتنتج عنها سمات محددة للسياسة الخارجية التركية خلال الفترة الماضية، تعلقت في جوهرها بموقع تركيا في إطار التحالفات الإقليمية والعابرة للإقليم.

١ ـ التحول على مستوى القيادة والسياسة الخارجية

تأثرت تحركات السياسة الخارجية التركية خلال عام ٢٠١٦ بعدد من المحركات المركزية التي ارتبط بعض منها بالساحة المحلية، والبعض الآخر تعلق بانعكاسات ذلك على سياسة تركيا الخارجية وهي كالآتي:

أ ـ استقالة أحمد داوود أوغلو

لم يكن إعلان استقالة رئيس الوزراء السابق، أحمد داوود أوغلو، التي بدت أقرب إلى الإقالة، يمثل تطوراً مفاجئاً، ذلك أنه جاء في سياق مقدمات لم ترتبط وحسب بتأزم علاقات تركيا مع أغلب دول الجوار الجغرافي، أو بالتحولات السلبية التي شهدتها علاقات تركيا مع عدد من الفواعل الدولية. ذلك أنها ارتبطت أيضاً في جانبها الأهم بطبيعة الخلافات وتباين الرؤى مع رئيس الجمهورية، رجب طيب أردوغان، بشأن معادلة العلاقة بين الفاعل و«الوكيل» في النظام السياسي التركي؛ تأسس ذلك على رغبة الرئيس التركي في مأسسة تهميش منصب رئيس الوزراء عبر طرح قضية التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، بما يضمن سيطرته على المشهد السياسي حتى عام ٢٠٢٩، وتحويل شاغل منصب رئيس الحكومة ليغدو أقرب إلى «مدير مكتب» ملحق برئاسة الدولة، وهو ما شكل أحد أسباب التوتر في علاقات الرجلين، على خلفية إدراك داوود أوغلو، صاحب الخبرات الأكاديمية أن هذا «التحول الدستوري» قد يغدو أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وذلك بعد تهميش المنصب الرئيسي في النظام السياسي التركي، الذي اختير له «البيروقراطي»، بنعلي يلدريم، والذي احتفظ بعلاقات ووشائج قوية مع أردوغان منذ أن كان عمدة إسطنبول.

وقد عقد داوود أوغلو، الذي لم يدم بقاؤه في منصبه أكثر من عشرين شهراً عقب خروجه في أيار/مايو ٢٠١٦، اجتماعاً استثنائياً للحزب لاختيار خليفته، ومثلت تجربته هذه درساً لقيادات الحزب الحاكم في تركيا بمختلف مستوياته؛ فالرجل بمجرد وصوله إلى المنصب، ولضمان «ضبط» سياساته، تم وضع اللجنة المركزية للحزب خارج إطار سيطرته، ثم تكلل ذلك في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بسحب سلطة تعيين أعضاء قيادات الحزب الفرعية في المحافظات والبلديات لمصلحة اللجنة المركزية، بعدما ظلت على مدى أربعة عشر عاماً في يد رئيس الحزب، بما جعل رئيس الوزراء يحكم «على الورق» فقط، سواء داخل الحكومة أو الحزب.

وقد اضطلع المتغير القيادي، بأدوار أساسية في إعادة توجيه نمط سياسات تركيا الخارجية، حيث مثّل محض انتقال منصب رئاسة الوزراء من داوود أوغلو إلى يلدريم دافعاً لأن يحاول الأخير ملء الفراغ الذي تركه وراءه «الفيلسوف»، عبر السعي لإضفاء بُعد أكثر واقعية على تحركات تركيا الخارجية، وذلك بعيداً من «نظريات مثالية» جسدها الكثير من كتابات أوغلو وتصريحاته. فعلى مستوى التصريحات، اجتهد يلدريم في أن يبدو أكثر انفتاحاً وسعياً، في الوقت نفسه إلى تدشين جسور جديدة لعلاقات تركيا الخارجية، ترتكز على ما هو مشترك لتصفية ما هو مختلف بشأنه.

وعلى المستوى العملي بدت واضحة محاولات فتح مسارات تسهم في تطور إيجابي في العلاقات مع جملة من القوى الإقليمية، عبر ممرات عديدة وليس من خلال قناة واحدة، وفق ما يمكن وصفه «تبديلاً عكسياً» لعلاقات تركيا الإقليمية. وقد شمل ذلك خطوات فعلية لتحسين

العلاقات مع إسرائيل وروسيا وبعض دول الخليج، بالإضافة إلى مصر وسورية، وجاء ذلك على نحو منسق، وفي توقيت شبه متزامن.

حاولت القيادات التركية التي عملت في تناغم أكبر مع توجهات رئيس الدولة تفادي التأثر سلباً بمشروعات «إعادة هندسة» الإقليم، وأن تنتقل من مستوى «الوكيل» إلى مستوى «الفاعل»، عبر خطوط معدة مسبقاً، هدفت بالأساس إلى إنهاء «الصعود الكردي» عبر الإقليم وما يمثله من تحد أمني رئيسي للدولة التركية، التي أكد رئيس وزرائها في كلمة له أمام البرلمان التركي في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، العمل على تحسين نمط الروابط مع طهران وبقية دول الجوار، مشيراً، في الوقت نفسه، إلى أن التطبيع مع سورية له شرطان: **أولهما** يتمثل بـ «الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والتركية»؛ و**ثانيهما**، «بألّا تغدو سورية الجديدة دولة طائفية وأن يعيش فيها الجميع دون تفرقة»، واتهم يلدريم الولايات المتحدة وروسيا بالسعي لإقامة دولة كردية في شمال سورية وجنوب تركيا، بحيث يتم فصل تركيا عن الوطن العربي.

ب ـ محاولة الانقلاب الفاشلة

استطاع أردوغان أن يقوم بتوظيف عكسي لكل التحديات التي واجهت حكمه للدولة التركية منذ أواخر عام ٢٠٠٢. وبصرف النظر عن الروايات والسيناريوهات العديدة التي يمكن نسجها للأسباب التي أدت إلى محاولة الانقلاب وفشلها على حكم حزب العدالة والتنمية في منتصف تموز/يوليو ٢٠١٦، فإن الرئيس التركي ذاته اعتبر أن هذه المحاولة التي أفضت إلى مقتل نحو ٣٠٠ شخص وجرح أكثر من ٢٠٠٠ شخص «هدية من الله»، كونها منحته مزيداً من السيطرة على الدولة.

استخدم أردوغان محاولة الانقلاب لتعزيز هدفه السياسي المهيمن لتغيير الدستور وتركيز السلطة في يد الرئاسة. ذلك أن المحاولات السابقة المتكررة لإعادة كتابة الدستور قُوبلت بمقاومة قوية من المعارضة. وقام أردوغان بسجن نحو ٤٠ بالمئة من جنرالات وأدميرالات الجيش ـ حسب بعض التقديرات كما كلف الحكومة التركية بإعادة تنظيم الجيش التركي على نحو يضمن خضوعه للسلطة التنفيذية وتفكيك مركزيته، لإبطال مسبق لأي قدرة على التحرك بفاعلية وتماسك ضد الحكومة التركية.

وعلى ما يبدو، فقد تم إحلال عشرات الألوف من الجنود «الإسلاميين» التابعين لأردوغان محل القيادات العلمانية، لتسود قيمة الولاء لـ «الأردوغانية» كأيديولوجيا حاكمة، بديلاً من «الكمالية» كأيديولوجيا نشأت وترسخت في نفوس ضباط الجيش التركي وقياداته. ومن المرجح أن تظهر بنية جديدة للجيش خلال المرحلة الانتقالية المقبلة، ومن خلال هذه البنية قد تكون القوات المسلحة قادرة على الحركة والمغامرة بأساليب مختلفة عن تلك المعهودة من قبل الجيش التركي.

أوضح ذلك أن تركيا بعد أحداث ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، تتجه إلى نمط جديد من «التوتاليتارية» المقرونة بسياسة «القوة الخشنة» في سياساتها المحلية وانعكاساتها الإقليمية، بعد عشر سنوات من

ادعاء اعتماد سياسة «القوة الناعمة» أو «الدولة النموذج»، ليمثل ذلك «نقطة فاصلة» في تاريخها المعاصر، أكدت منذ بداياتها منهجية الابتعاد عن الاتحاد الأوروبي بقيمه ومعاييره لتنسجم مع المقتضيات والمعايير السائدة في إقليم الشرق الأوسط وتفاعلاته وسمات الأغلبية الأعم من حكوماته.

إن التحركات على الساحة الإقليمية في مرحلة ما بعد الانقلاب تكشف أن السلطات التركية استهدفت التخلص من جميع مراكز القوى التي عارضت أي عملية عسكرية في الأراضي السورية، ومن الواضح أن القيادة التركية لم تستهدف عبر عمليات منظمة ومعدة مسبقاً تصفية عناصر الجيش التركي الهامشية التي ترتبط ببعض التيارات الإسلامية المنافسة (حركة فتح الله غولن)، وإنما بدا واضحاً أن المستهدف الرئيسي يتمثل بالقيادات الكمالية، وذلك من أجل إنهاء المعارضة العسكرية للتدخل التركي في شمال سورية التي جاءت في إطار مبررات ممانعة الانسياق وراء المغامرات الحكومية، عدم كفاية القدرات العسكرية وافتقاد السياق الإقليمي والدولي المواتي والظروف الأمنية اللازمة لمباشرة هذا التدخل ودفع تكلفته المحتملة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وكانت خطة التدخل في سورية تعتمد بشكل رئيسي على القوات الخاصة وقائدها العميد سميح ترزي الذي تولى شؤون العمليات في المناطق المحاذية لسورية، وقد قتل ترزي خلال مشاركته في المحاولة الانقلابية الفاشلة بينما كان يستهدف السيطرة على المقر العام للقوات الخاصة في أنقرة، ومع ذلك فإن خسارة جزء من «العقل العسكري» التركي وخبراته العسكرية التي راكمها على مدى سنوات خلت، قد يدفع بالجيش، المفترض حياده إلى الفوضى والتورط في مغامرات عسكرية في وقت يعاني فيه خللاً هيكلياً غير مسبوق. ذلك أن ثمة تصريحات لرئيس الأركان التركي السابق، نجدت أوزال، بأنه قضى ما بين ثلاث إلى خمس سنوات من أجل إعادة بناء الجيش بعد قضية «أرغنيكون»، وقد تتعاظم المشكلات التي تواجهها تركيا في هذا الإطار بسبب كونها تخوض الحرب على جبهات عديدة في الوقت ذاته، ما يمكن اعتباره حرباً أهلية في جنوب شرق البلاد مع حزب العمال الكردستاني. هذا إضافة إلى ما يشهده العديد من مدن تركيا الرئيسية من هجمات إرهابية تصاعدت وتيرتها خلال عام ٢٠١٦، ويمكن أن تستنزف القدرات الأمنية والعسكرية تماماً في ظل توزيع الإمكانات وتشتتها بالتورط في «المستنقعين» السوري والعراقي. ويبدو أن الحكومة التركية رمت إلى إعادة توظيف هذه الأحداث، لإعطاء دفعة أكبر لتحولات السياسة الخارجية التركية لجهة تحسين الروابط والصلات ببعض الأطراف الإقليمية والدولية، واستخدام ذلك للضغط على أطراف أخرى.

ج ـ التدخل العسكري في دول الجوار

أوضحت تطورات عام ٢٠١٦ أن السياسة الخارجية التركية التي قامت على مبادئ فلسفية وقيم نظرية روّجها رئيس الوزراء التركي السابق لم تكن تعبر عما أطلق عليه «العثمانية الجديدة»،

من خلال مد قنوات التواصل متعدد الأبعاد والمستويات بين تركيا والدول التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، عبر «أدوات ناعمة» وتصريحات «عاطفية» مستمرة وخطوات إجرائية جمعت ما بين الإجراءات السياسية والمبادرات الثقافية والاتفاقيات الاقتصادية، ذلك أن الإجراءات التركية الأخيرة وتسويقها السياسي رسخ فكرة الطموح التركي لزيادة النفوذ الإقليمي عبر «أدوات صلبة» تتمثل بتوجهات عدائية وتحركات عسكرية أفضت إلى ترسيخ التمركز التركي داخل الأراضي السورية والعراقية.

جاء ذلك بالتزامن مع استخدام خطاب توسعي يثير شكوكاً بشأن نمط التوجهات الحقيقية للقيادات التركية حيال سلامة أراضي البلدان العربية؛ ففي الذكرى الثامنة والسبعين لوفاة مؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك، قال الرئيس التركي «نذكر بالرحمة قائد حرب الاستقلال وباني جمهوريتنا ورئيسها الأول الغازي مصطفى كمال»، واستدرك قائلاً: «نتصدى للذين يحاولون تحديد تاريخ دولتنا بتسعين سنة، ويجب أن نتخذ كل أنواع التدابير، بما فيها مراجعة الكتب المدرسية بدءاً من الابتدائية»، وأكد أنه لا يمكن سجن تركيا في ٧٨٠ ألف كم.

راهنت القيادة التركية على تحويل عناصر الضعف الهيكلي التي تعتري تماسك الدولة التركية، وتستند إلى أسس طائفية وعرقية ومناطقية/جغرافية كانعكاس للسياسات المحلية والتطورات الإقليمية والتوجهات الدولية إلى عنصر قوة، عبر الانتقال من مفهوم «الطورانية الأتاتوركية» الضيقة التي تقطع الصلة مع الدول وتندمج عبر هوية جديدة في تحالفات غربية إلى «العثمانية الأردوغانية» الواسعة أي العودة إلى الذاكرة التركية، عبر إحياء رابطة الإسلام كخيط ناظم لسياسة تركيا الخارجية، وليس الطورانية (العرق) التي تعطي الشرعية للمشروع الوطني الدولتي وذلك بناء على إدراك ذاتي للقدرة على إعادة هيبة الإمبراطورية العثمانية، وهو توجه سعت لتحقيقه عبر أدوات مختلفة، قيادات سياسية/إسلامية راحلة كعدنان مندريس، ونجم الدين أربكان.

وثمة تصريحات أيضاً للرئيس التركي السابق، عبد الله غول، حينما كان رئيس للوزراء، تفيد بأن تركيا تخلت عن الموصل لدولة العراق المركزية، وحال ما واجهت هذه الدولة التقسيم، فهناك حقوق لتركيا من المقرر أن تنجم عن ذلك. وفي خطاب له في مدينة بورصة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ قال أردوغان: «لم نقبل حدود بلادنا طوعاً»، وأضاف: «يسأل بعض الأشخاص بمنتهي الجهل ما شأن تركيا بشمال العراق أو سورية أو البوسنة؟ لكن كل هذه المناطق الجغرافية تشكل جزءاً من وجداننا».

وفيما تمثل تصريحات أردوغان بشأن حدود تركيا الفعلية وحقوقها التاريخية هجوماً ضمنياً على النظام العلماني، الذي حكم تركيا الحديثة ومؤسسها، فإنها في الوقت ذاته تبعث رسالة أيضاً إلى المناطق التي تحوي مصالح دائمة لتركيا، وهي رسالة تكشف أن ثمة توجهاً جديداً مدعوماً عسكرياً للتحرك على الساحات المجاورة، بما يضمن ما تعتبره أنقرة تحركاً استباقياً. وفي هذا الإطار نشرت وسائل الإعلام التركية سيلاً من الخرائط التي تظهر مناطق السيطرة الواسعة لتركيا في الماضي،

وتقدم هذه الخرائط، وفقا للمحلل السياسي نيك دانفورث، فهماً عميقاً لاهتمامات السياسة الداخلية والخارجية الحالية لتركيا.

يشار إلى أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد طالب في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٦ بتعديل الاتفاقية الموقعة في مدينة لوزان السويسرية في عام ١٩٢٣ قمت في إثرها تسوية حدود تركيا، وعلى الرغم من أن معاهدة لوزان ذاتها «لملمة أشلاء» الدولة العثمانية وأضفت على مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه «قدسية» غير مسبوقة، بكونه مؤسس الدولة التركية الحديثة فإن صغر المساحة الجغرافية لوريثة الدولة العثمانية وانقساماتها المناطقية والعرقية والطائفية كان دافعاً لأن يشعر الكثير من الساسة والأكاديميين بالغبن التاريخي، فيصف المؤرخ والكاتب التركي، قدير مصر أوغلي الاتفاقية بأنها تمثل «الهزيمة والمهانة» ويقول: «إن الأتراك بتوقيع معاهدة لوزان تخلوا عن قيادة المسلمين، ورضوا بقطعة صغيرة من الأرض».

هذه المقولات الأكاديمية والتصريحات السياسية جعلت أردوغان رغم ما يكنه من العداء لـ «إرث أتاتورك الثقافي» و«ميراثه الجغرافي» يستمد تصوراته ومقارباته الخارجية حيال الدول المجاورة مما قاله أتاتورك ذاته، حينما أشار عام ١٩٢٣، إلى أن: «حدود أمتنا، تمتد من جنوب خليج الإسكندرونة من أنطاكية وجنوب جسر جرابلس ومحطة السكة الحديدية وجنوب حلب، ثم تسير جنوباً مع نهر الفرات حتى تضم دير الزور، ثم تتجه شرقاً لتضم الموصل وكركوك والسليمانية».

٢ ـ محددات التحرك نحو دول الإقليم

شهدت تركيا خلال عام ٢٠١٦ تطورات درامية لم ترتبط وحسب بالاضطرابات الأمنية والسياسية في مرحلة ما بعد فشل محاولة الانقلاب، وإنما تعلقت بمسارات التحرك التركي المختلفة لتحسين نمط علاقاتها وتفاعلاتها مع عدد من الفواعل الإقليمية على مسرح عمليات الشرق الأوسط، ففيما أُعلن في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦ عن اتفاق وُقّع في العاصمة الإيطالية يقضي بالتطبيع الدبلوماسي بين كل من أنقرة وإسرائيل، صرح رئيس الوزراء التركي، بنعلي يلدريم، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عن استعداد بلاده لـ «تطبيع اقتصادي» مع الدولة المصرية، عبر توفير فرصة للقاءات ثنائية على المستوى الوزاري، وجاء هذا في وقت أفاد فيه بعض التقديرات بعقد اجتماع احتضنته دولة الجزائر بين مسؤولين أمنيين أتراك وممثلين عن النظام السوري. وعلى المستوى العملي شهدت العاصمة الفنزويلية كاراكاس على هامش قمة دول مجموعة عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لقاءً جمع بين وزير الخارجية المصري سامح شكري ونظيره التركي مولود تشاويش أوغلو بما أعطى انطباعاً بصدقية الترجيحات الخاصة باحتمال بدء ذوبان الجليد بين البلدين، ولا سيَّما في ظل توالي التصريحات الودية التي انطلقت من مستويات سياسية متعددة بشأن العلاقات التاريخية بين الشعبين المصري والتركي، والرغبة في تجسير هوة الخلاف، وإيجاد أرضية مشتركة تسهم في تخفيض منسوب الصدام بشأن القضايا العالقة، ومصادر التوتر بين الجانبين المصري والتركي.

وقد انسجمت استراتيجية «ردم الفجوات» التي اتبعتها تركيا خلال عام ٢٠١٦ مع ما شهدته الساحة الإقليمية من تطورات وترتيبات أمنية وسياسية جديدة، كونها قد رمت إلى إعادة «تمرير الدماء» في شرايين علاقات تركيا المتصلبة مع فواعل بلغت الروابط مع البعض منها حد المراوحة بين الفتور والعداء المعلن بسبب تعارض الأجندات السياسية وتباين الحسابات الخارجية حيال عدد من الملفات الإقليمية العالقة، والتي مثلت بدورها محركات ضاغطة لـ «تفخيخ» بعض قنوات التحرك الإقليمي، لتواجه أنقرة ما يمكن وصفه بتحديات بالجملة، توزعت بين ما اكتظت به الساحة المحلية أو ما تصاعد وتيرته على الساحة الإقليمية والدولية.

وقد جاء التحرك التركي في نمطه المتسارع وطبيعته الرامية إلى التهدئة وسياقه المتزامن على الساحة الإقليمية مرتبطاً بدرجة أكبر بطبيعة التحديات الأمنية التي واجهتها أنقرة خلال عام ٢٠١٦ على الساحة المحلية، بعدما شهدت تداخـلاً مركباً بين ساحات عمل ثلاثة تنظيمات مسلحة تصاعدت وتيرة عملياتها الإرهابية، هي صقور حرية كردستان وجبهة التحرير الشعبي اليسارية وتنظيم «داعـش»، ولا سيّما أن عمليات التنظيمين الأخيرين تركزت مؤخراً ليس في «الـهامش» الجغرافي، حيث المناطق الريفية والحدودية، وإنما في «المركز» التركي حيث المدن الرئيسية كإسطنبول وأنقرة.

وقد تنوعت هذه العمليات من حيث الأنماط والأهداف والتداعيات، وكان القاسم المشترك بينها استهداف المناطق والأهـداف الحيوية مثل المناطق السياحية والمراكز الأمنية/العسكرية، والمنشآت الحيوية، مثل مطارَي «صبيحة دوكوتشن» (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) و«أتاتورك» في إسطنبول (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦). وقد أفضت أغلب هذه العمليات إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، بما استوجب من «العقل التركي» التحرك الفعال لعزل مسار التطورات المحلية عن أثر تحركات وسياسات الفواعل الإقليمية.

إلى جانب ذلك أدت المحركات الاقتصادية أدواراً رئيسية في تحفيز التوجهات الخاصة بإعادة النظر في مقاربات تركيا الإقليمية، وذلك في ظل التداعيات الاقتصادية الضخمة التي باتت تواجهها أنقرة على المستوى الاقتصادي، من جراء تراجع معدلات السياحة بسبب توالي تحذيرات السفر لمواطني الدول الغربية بفعل تصاعد التهديدات الإرهابية في مختلف مناطق تركيا السياحية، فضلاً عن توالي التقديرات والتقارير الاستخباراتية التي تحذر من وجود «خلايا نائمة» و«عناصر سائبة» تتبع تنظيمات جهادية غدت تتحرك بحرية في قلب العديد من المدن التركية، استعداداً للقيام بعمليات إرهابية تستهدف مواقع محورية ذات كثافة بشرية.

وعلى جانب آخر فقد أفضى تصاعد التوترات والاضطرابات السياسية والأمنية على الساحة المحلية في مرحلة ما بعد أحداث تموز/يوليو ٢٠١٦، إلى دفع القيادات التركية إلى التركيز على التطورات الداخلية، وخصوصاً في ظل «سياسات التطهير» التي تتبناها أنقرة حيال ما يطلق عليه «التنظيم الموازي» بقيادة فتح الله غولن، وذلك على النحو الذي ضاعف من الاقتناع التركي بأهمية

الاستمرار في انتهاج استراتيجية «تسكين» التوترات الإقليمية، وذلك في ظل الانشغال بالتحديات والتهديدات المحلية.

وقد اضطلع السياق الإقليمي أيضاً بأدوار رئيسية في دفع تركيا إلى إعادة تدوير زوايا اتجاهاتها الخارجية على الساحة الإقليمية، فتوقف المفاوضات المصرية ـ التركية بشأن تصدير الغاز الإسرائيلي دفع أنقرة إلى استنهاض النهج التقليدي بتغليب المصالح الاقتصادية إذا ما تعارضت مع التوجهات الأيديولوجية، عبر السعي لتصدير الغاز الإسرائيلي بواسطة خطوط أنابيب الغاز التركية، بما من شأنه أن يحقق المصالح الاقتصادية، من ناحية، ويدفع، من ناحية أخرى، إلى إبعاد إسرائيل نسبياً عن مسار التحركات التي تقودها كل من اليونان وقبرص بالتنسيق مع مصر بشأن تقاسم ثروات غاز شرق المتوسط.

في مقابل ذلك ابتغت إسرائيل من وراء تحسين علاقاتها مع الدولة التركية خلق واقع جديد يفضي إلى استعادة التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين، بما يمثل خطوة رئيسية على طريق عزل أنقرة عن طهران، وهو ما التقطته الإدارة التركية وسعت إلى استغلاله لتحقيق هدف مزدوج: فمن ناحية ترقية العلاقات مع إسرائيل، بعد الإعلان في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦ عن اتفاق وقع في العاصمة الإيطالية يقضي بإعادة تطبيع العلاقات، ومن ناحية أخرى، من خلال إعادة ترتيب ملفات العلاقات مع موسكو بعد الاعتذار التركي لموسكو في نيسان/أبريل ٢٠١٦ عبر وساطة يبدو أن إسرائيل نفسها اضطلعت فيها بأدوار أساسية.

وتبدو التطورات المحلية في مرحلة ما بعد المحاولة الانقلابية في تركيا، بالإضافة إلى السعي إلى تعزيز وضع تركيا الإقليمي والتعاطي مع التحدي الكردي المتصاعد بشقيه المحلي والإقليمي، وهي العناصر الأكثر تأثيراً في صوغ نمط المقاربة الإقليمية الجديدة لتركيا، التي أفضت إلى العمل على إنهاء اضطراب العلاقات مع إسرائيل في شقها السياسي والدبلوماسي بعد توتر ساد علاقات الجانبين لسنوات، وفيما بدا أيضاً من مؤشرات بشأن تحول في سياسة تركيا الخارجية حيال سورية بعد قرارات اتُّخذت في عام ٢٠١٦ وقضت بتغيير مجموعة التنسيق الأمني بالاستخبارات التركية المتعلقة بالملف السوري.

وبينما يؤشر ذلك إلى انفراجة محتملة على امتداد قنوات الاتصال الخارجية لتركيا سواء في مستوياتها الاقتصادية أو الاستخباراتية أو الدبلوماسية مع عدد من القوى الإقليمية والدولية، فإن ثمة تحديات ما زالت تعترض سبيل تركيا تتعلق ببروز بوادر للعمل على تفادي إشكاليات وتداعيات السياسات السابقة عبر السعي غير المقصود لإعادة إنتاجها، ذلك أن مسعى تركيا لتحسين العلاقات مع مختلف دول الجوار دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الحسابات المختلفة حيال العديد من الملفات الإقليمية وتناقض التوجهات والسياسات بين الفاعلين الإقليميين قد يفضي إلى حلول مؤقتة في الوقت الراهن وتحديات مركبة في المستقبل.

ذلك أن محاولة تركيا خلال عام ٢٠١٦ للتوفيق بين المتناقضات لم تكن بأي حال من الأحوال عملية سهلة، فالعلاقات الراسخة مع دول الخليج لا يمكن فصلها ـ رغم المحاولات التركية ـ عن مسار العلاقات مع إيران، وعلاقات تركيا مع الأخيرة لا بد من أن تؤثر في مقاربة تركيا حيال سورية، كما لا يمكن لتركيا أن تحظى بعلاقات وثيقة مع الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين في الوقت نفسه، فالسياسة الخارجية تحمل خيارات عديدة، وخيار التوجه نحو التصعيد مع بعض الأطراف يصعب أن تحل محله فجائياً خيارات التحالف مع الأطراف ذاتها، وإلا لن يمثل ذلك أكثر من إعادة استراتيجية «صفر مشاكل» التي لم تنه مشاكل تركيا مع جيرانها، وإنما ساهمت بتعميق البعض منها لانطلاقها من مبدأ «شمولي» يصعب تحققه.

٣ ـ تحالفات تركيا الدولية

بعد وصول الجمهوري، دونالد ترامب، إلى سدة الرئاسة الأمريكية، ولا سيَّما بعد تصريحات بعض الدوائر المقربة من الرئيس الأمريكي بشأن أهمية أدوار تركيا الإقليمية.

شهدت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي مساراً عكسياً، فانتقلت من الانفراجة بعد اتفاقية اللاجئين في آذار/مارس ٢٠١٦ إلى التأزم والتوتر عقب خروج داوود أوغلو من المشهد السياسي، ومحاولة الانقلاب العسكري وما تبعها من سياسات إقصائية حيال قوى المعارضة، بما أظهر السياسات التركية حيال روسيا وفي ظل تطور العلاقات مع الصين وكأنها قد اتخذت قراراً فاصلاً في ما يخص ما أطلق عليه «توجه تركيا شرقاً».

أ ـ العلاقات مع واشنطن

شهدت هذه العلاقات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير توترات واضطرابات تصاعدت بسبب تباين الرؤى حيال العديد من الملفات المحلية والقضايا الإقليمية؛ فعلى الصعيد المحلي لم تبدِ الولايات المتحدة الأمريكية قبولاً لسياسات تركية المتشددة حيال قوى المعارضة ووسائل الإعلام والناشطين الأتراك الذين تعرضوا لحملات أمنية ضخمة على خلفية مواقفهم السياسية أو توجهاتهم الأيديولوجية أو علاقاتهم التنظيمية بجماعات معارضة كـ «جماعة الخدمة» التي تزايدت حدة المواجهة الأمنية معها، على نحو دفع تركيا إلى المطالبة المتكررة من واشنطن بتسلم زعيم الجماعة فتح الله غولن المقيم في ولاية بنسلفانيا.

وبعد الانقلاب العسكري وُجهت اتهامات شبه رسمية إلى الإدارة الأمريكية بالضلوع في محاولة الانقلاب على حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، غير أن الإدارة الأمريكية سرعان ما رفضت جملة الاتهامات التركية، وحذر وزير الخارجية الأمريكي من توجيه الاتهامات جزافاً بما من شأنه التأثير سلباً في العلاقات المشتركة بين الجانبين، فيما أعلنت الولايات المتحدة ولأكثر من مرة، أنها لم تؤيد الانقلاب، وأنها مع الخيار الديمقراطي وأمن المواطنين الأتراك عبر تصريحات ولقاءات

ثنائية وزيارات رفيعة المستوى، أهمها قيام نائب الرئيس جو بايدن بزيارة تركيا في آب/أغسطس ٢٠١٦، ومثّل بايدن في حينه أرفع مسؤول غربي يزور أنقرة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة.

وبعد الاتهامات التركية للولايات المتحدة بضلوعها في الانقلاب، وبعد قطع الكهرباء عن قاعدة إنجرليك في تركيا، واعتقال قائد القاعدة التركي، قامت كلٌّ من الحكومة التركية والأمريكية ببعض الخطوات من أجل تهدئة الموقف بين الدولتين الحليفتين، منها قيام تركيا بالسماح للطيران الأمريكي بإعادة استخدام «إنجرليك» لضرب تنظيم داعش في سورية والعراق. ولأجل تهدئة الموقف مع تركيا، نفى الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في تموز/يوليو ٢٠١٦ أي معرفة مسبقة أو ضلوع للولايات المتحدة في محاولة الانقلاب الفاشلة، وقال أوباما إن التقارير التي تتحدث عن غير ذلك خاطئة بشكل لا لبس فيه، كما أكد أن قرار تسليم فتح الله غولن إلى تركيا تقرره الإجراءات القانونية للولايات المتحدة.

وقد صرح وزير الخارجية، جون كيري، في تموز/يوليو بعد الانقلاب أن أمريكا تحترم ديمقراطية تركيا وإرادة شعبها، وإذا ثبت بأن غولن اشترك في تنفيذ فعاليات هذا الانقلاب فسوف تسعى الولايات المتحدة لتسليمه فوراً، وهو موقف يوضح رغبة أمريكا بعدم التصعيد مع تركيا، التي أثارت وسائل إعلامها اتهامات ضخمة بشأن ضلوع الولايات المتحدة في محاولة الانقلاب على الحكومة التركية، وعلى الرغم من ذلك، لم تدعم الولايات المتحدة المساعي التركية للمشاركة في معركة الموصل، حيث اشترطت موافقة بغداد، كما لم تحرك تركيا ساكناً رغم اشتراك قوات «الحشد الشعبي» في معركة تحرير المدينة، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر ذلك صراحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال زيارته لبغداد، حيث أكد «ضرورة أن تتصرف كل دولة بما يحترم السيادة الكاملة للعراق»، وكانت تلك الرسالة موجهة بشكل صريح إلى الأتراك.

وفي ما يتعلق بالقضية السورية، لم تستجب أيضاً الولايات المتحدة للمطالب التركية الخاصة بإقامة منطقة آمنة في شمال البلاد. ومنذ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ دخلت قوات تركية مدينة جرابلس، وسيطرت على الشريط الحدودي الممتد من جرابلس إلى حدود منطقة عفرين الكردية، لتقيم بحكم الأمر الواقع منطقة أمنية، ورغم أنها ليست تلك المنطقة الأمنية التي كانت تطالب بها، والتي يتوجب أن تتشارك فيها قوى متعددة أو بناء على قرار مشترك لعدة دول، فإن هذه الخطوة غيرت نسبياً من المعادلات، حيث باتت تركيا للمرة الأولى طرفاً مباشراً في المعادلة السورية الداخلية أسوة بالولايات المتحدة وروسيا وإيران.

وعلى ما يبدو فإن تركيا غدت تراهن على صعود الرئيس الجمهوري دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة، حيث رحب رئيس الوزراء التركي بنعلي يلدريم بانتخاب ترامب واصفاً وصوله إلى منصب الرئاسة بأنه يدشن «الحقبة الجديدة» في العلاقات الثنائية. وتعتبر تركيا أن نهج الرئيس الأمريكي الجديد أكثر ليونة حيال تطورات الداخل التركي، ولا سيَّما بعد إعلان المستشار العسكري لترامب آنذاك، وجوب الاستعداد لتسليم المعارض «فتح الله غولن»، الذي تتهمه تركيا بتدبير

محاولة الانقلاب. وعلى الرغم من ذلك فثمة تحذيرات من أن إدارة ترامب قد تصور تركيا على أنها «منارة للإسلام الراديكالي» إن نشبت خلافات بين البلدين حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ذلك أنه من المحتمل أن يتخذ ترامب موقفاً قوياً من طهران، وموقفاً ودياً من العرب المعادين لجماعة الإخوان المسلمين، الحليف المقرب لتركيا، واتجاهاً معارضاً للجماعات الإسلامية الأخرى التي دعمتها تركيا على مدى سنوات خلت.

وقد يبدو الرئيس الأمريكي الجديد حريصاً أيضاً على استعادة العلاقات الودية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتنسيق العمل العسكري في سورية معه، وعلى الرغم من المصالحة الأخيرة بين روسيا وتركيا، فلا تزال بينهما خلافات جوهرية حول الأدوار المحتملة للرئيس بشار الأسد، ووجود المقاتلين الإسلاميين في شمال سورية، ونطاق ومساحة المنطقة الآمنة التي ترغب تركيا في إقامتها على طول الحدود التركية ـ السورية.

ب ـ تركيا والاتحاد الأوروبي

جسد «اتفاق آذار/مارس» بشأن اللاجئين توافق الجانبين على استقبال دول الاتحاد لاجئاً شرعياً، مقابل عودة لاجئ غير قانوني، وذلك في عملية معقدة تسمح للاجئين السوريين في تركيا بتقديم طلبات لجوء قانونية، ثم الانتظار لحين بتها، وبعدها يتم السماح للمقبولين بدخول دول الاتحاد الأوروبي. وبالتوازي مع ذلك، اتخذت تركيا سياسات أكثر صرامة لمنع تدفق اللاجئين السوريين إلى أراضيها، مع استخدام هذه الورقة للضغط على ـ إن لم يكن ابتزاز ـ القوى الأوروبية، وذلك في مواجهة انتقاداتها سياسات تركيا حيال القوى المحلية في مرحلة ما بعد ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

وقد تصاعدت أوجه الخلاف ولم تعد ترتبط بقضايا ملفات العضوية الأوروبية شبه المجمدة وحسب، وإنما ارتبطت أيضاً بقضايا الجماعات المتطرفة التي دعمتها تركيا، والتوظيف السياسي لقضية اللاجئين، بما ساهم في تغييرات كبيرة على الساحات الأوروبية، ولا سيَّما بعد صعود قوى اليمين المتطرف. هذا فضلاً عن طبيعة الموقف الأوروبي غير المتحيز للحكومة التركية إبان تعرضها لمحاولة انقلاب، وامتناع مسؤولي أوروبا رفيعي المستوى عن زيارة أنقرة للتعبير عن الدعم والمساندة، وعدم تسليم الجنود والقادة العسكريين الذين فروا إلى العديد من الدول الأوروبية لطلب اللجوء السياسي.

يضاف ذلك إلى التوترات بين الجانبين بسبب سياسات أردوغان المحلية، وعدم الاستجابة الأوروبية للتحذيرات التركية بشأن أنشطة حزب العمال الكردستاني على الساحات الأوروبية، وموسم هجرة أتباع «جماعة الخدمة» للبلدان الغربية. هذا بالإضافة إلى إعادة طرح أنقرة قانون الإعدام، وإعلان الرئيس التركي استعداده للتوقيع عليه حال تمريره من البرلمان، هذا فضلاً عن عدم تعديل «قانون الإرهاب» اللازم لتطبيق الجانب الأوروبي التزاماته بشأن «اتفاق اللاجئين»، ومنح

مواطني تركيا تأشيرة «شنغن» التي تلح عليها السلطات التركية لدعم صورتها المحلية، وتعتقد بلدان أوروبية أنها قد تفضي إلى طوفان من الهجرة، ليس من قبل المواطنين السوريين هذه المرة وإنما من قبل المواطنين الأتراك أنفسهم.

أفضى ذلك إلى تصاعد وتيرة الانتقادات الغربية وحدتها، بما أدى مؤخراً إلى تحذير ألمانيا مواطنيها من السفر إلى أنقرة، كما سحبت كل طائراتها العسكرية من قاعدة إنجرليك. فيما أقر البرلمان النمساوي منع تصدير المستلزمات العسكرية لتركيا، وتصاعدت الدعوات الأوروبية لإلغاء كامل مفاوضات العضوية، من قبل بعض وزراء خارجية الدول الأوروبية، كالنمسا وهولندا، وذلك بعد أن صّوت البرلمان الأوروبي بنحو ٤٧٩ من أصل ٦٢٣ نائباً لمصلحة تعليق التفاوض مع تركيا، وذلك في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بما أفضى إلى نشوء ما يمكن وصفه «حرباً باردة» بين الجانبين، دفعت الرئيس التركي إلى التهديد بإغراق الشواطئ الأوروبية باللاجئين، ولا سيَّما إذا ما امتنعت الدول الأوروبية عن منح تأشيرة «شنغن» لمواطني تركيا، بمقتضى اتفاق آذار/مارس ٢٠١٦.

ربما يعكس ذلك طبيعة المسيرة المعلقة أو روابط «بين البينين» التي لا تقطع بمصير عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي رغم مرور ما يزيد عن العقد على بداية المفاوضات بين الجانبين، وقد توقفت المفاوضات تماماً مؤخراً جراء الرفض الغربي لفرض حالة الطوارئ وسياسات الرئيس التركي حيال قوى المعارضة الحزبية، ولا سيَّما بعد اعتقال عدد من نواب البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، واستمرار الانتهاكات الحكومية لحرية الصحافة، فضلاً عن اتباع سياسات إقصائية عبر الإقالة والاعتقال والتنكيل بعشرات الألوف من المواطنين، بدعوى ارتباطهم بحركة «الخدمة»، وانتهاج عمليات «التطهير السياسي المؤسسي» داخل أجهزة الدولة المختلفة، تحت ذريعة محاسبة «القوى الانقلابية».

ج ـ تركيا ومنظمة «شنغهاي»

بعد أحداث ١٥ تموز/يوليو أعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦ الطرح الذي تبنته أنقرة من قبل، حينما نالت في عام ٢٠١٣ وضعية «شريك محاور» في «منظمة شنغهاي للتعاون» (SCO)، وبينما مثّل ذلك في حينه محاولة لتوسيع خيارات الحركة الخارجية فإنه بدا مؤخراً خياراً بديلاً من مسعى الانضمام للمنظومة الأوروبية، حيث صرح الرئيس التركي بأن بلاده باتت تستهدف نيل العضوية الكاملة في المنظمة الآسيوية، وأن أنقرة لن تسعى بأي ثمن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك في ظل التطور اللافت الذي شهدته علاقات تركيا متعددة المسارات مع العديد من القوى الآسيوية، وفي مقدمها كل من الصين وروسيا، بعد أن أصبحتا متشاركتين في الرؤية حيال الموقف الغربي من تركيا، انطلاقاً مما يعرف في الأدبيات السياسية «اقتراب الفرصة»، لتعلن كلتا الدولتين استعدادهما لدعم خطوات تركيا للانضمام لمنظمة شنغهاي، وذلك بعد سابقة اختيار أنقرة

لرئاسة «نادي الطاقة» بالمنظمة، وهي سابقة غير معهودة بالنسبة إلى دولة لا تتمتع بالعضوية الكاملة في المنظمة التي تمثل نحو ١٠٠ مليار دولار من التبادل التجاري، وتحظى باقتصادات تبلغ نحو ٨٠٠ تريليون دولار، وهي منظمة مزدوجة الأهداف؛ فمن ناحية يحظى التعاون العسكري بأولوية، وفي الوقت نفسه يشكل التكتل الاقتصادي أساساً للتفاعل المشترك.

وقد تحركت تركيا مؤخراً حيال دول منظمة شنغهاي بشكل مكثف، حيث شهدت علاقات تركيا بـ «الدول القائد» داخل المنظمة تطورات متلاحقة خلال الفترة الأخيرة. فقد تصاعد التبادل التجاري مع الصين لنحو ٢٨ مليار دولار، بدلاً من ملياري دولار عام ٢٠٠٢. كما شهدت العلاقات انفراجة سياسية نسبية، بعد تراجع دور تركيا في دعم قضية الأيغور، والموافقة على تسليم القيادي الأيغوري «يابشان»، اللاجئ في تركيا منذ عام ٢٠٠١. هذا إضافة إلى خفوت الحديث سياسياً وإعلامياً عما يطلق عليه البعض داخل أنقرة «أتراك الصين»، وأحقية الحكم الذاتي في إقليم «سينجان»، ودعم مطالبهم السياسية والثقافية.

وعلى جانب آخر، فقد شهدت العلاقات التركية مع روسيا انفراجة بعد التراجع التركي بتقديم اعتذار عن حادثة إسقاط الطائرة «SU-24»، وكذلك عقب الموقف الروسي بدعم الحكومة التركية، في إثر محاولة الانقلاب العسكري، وحدوث توافق نسبي بشأن «إدارة التباين» في ما يخص الملف السوري، وعودة العمل في خط «السيل التركي»، ومشروعات «الطاقة النووية» بتركيا.

وقد ارتبطت هذه التطورات بمحاولة تركيا موازنة العلاقات المتوترة مع الغرب، عبر تحسين العلاقات مع روسيا، ولا سيَّما بعد تصاعد تكلفة التوتر مع روسيا، حيث أقدمت روسيا على فرض عقوبات متعددة حيال تركيا، شملت جوانب اقتصادية وسياسية، فضلاً عن العديد من الإجراءات الأمنية الرادعة في المجال السوري. دفع ذلك الرئيس التركي، بعد نحو ثمانية أشهر إلى الاعتذار للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حيث وجه أردوغان رسالة خطية في حزيران/يونيو ٢٠١٦ قدم فيها أسفه للرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وفي الأول من تموز/يوليو ٢٠١٦، اجتمع وزيرا الخارجية في الجانبين من أجل تجسير هوة الخلاف و«إدارة التباينات». وشهدت مدينة سانت بطرسبرغ في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، لقاء الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، حيث تعهدا بإعادة ترميم علاقاتهما. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أغلقت موسكو ممثلية حزب الاتحاد الديمقراطي السوري، كانت قد افتتحت بعد توتر العلاقات بين البلدين.

وعلى جانب آخر، ثمة محاولة للتوظيف المتبادل بين روسيا وتركيا. فبينما سعى الرئيس الروسي إلى دفع تركيا إلى الابتعاد عن الناتو والولايات المتحدة الأمريكية للحركة في فلك السياسة الخارجية الروسية، من خلال ضم تركيا إلى منظمة «شنغهاي للتعاون»، فإن الرئيس التركي استخدم روسيا كـ «ورقة ضغط» في مواجهة حلفاء تركيا الغربيين. وكما يقول ألكسندر فاسيلييف، الخبير

في العلاقات الروسية ـ التركية في معهد الدراسات الشرقية بموسكو: «قد يستخدم أردوغان روسيا كورقة رابحة في يده على طاولة المفاوضات مع الغرب، فهدفه الأكبر هو الغرب لا روسيا».

إن تركيا التي ألحت خلال عام ٢٠١٦ على طلب حرية التنقل لمواطنيها داخل الاتحاد الأوروبي، وأعلنت، في الوقت نفسه، عن مسعى الانضمام إلى «شنغهاي»، إنما توظف ذلك في إطار التكتيكات التي تستهدف ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي في ما يخص «القضايا العالقة» بين الجانبين، كما أنها تدرك استحالة أن تجمع بين عضوية حلف الأطلسي ومنظمة شنغهاي، ولا سيَّما أن أغلب قيادات الجيش التركي تعتمد أنظمة تدريب وتسلح غربية. وتدرك أنقرة أيضاً ما تمثله عضوية الأخيرة من تحديات بالنسبة إلى أطروحات التكامل مع دول وسط آسيا، والعلاقات مع بعض دول الخليج التي تتبنى مقاربات مناقضة للسياسات الروسية، حيال ملفات وقضايا الصراع الإقليمي، علاوة على أن الاقتصاد التركي مرتبط بأكثر من ٤٠ بالمئة من تجارته الخارجية مع الاتحاد الأوروبي، و٨٠ في المئة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتي لتركيا، عبر دول أوروبا المختلفة.

تركيا التي عجزت خلال عام ٢٠١٦ عن إتمام صفقة الدرع الصاروخية الصينية، تحت وطأة الضغوط والمصالح التركية مع القوى الغربية، لم تتقدم حتى الآن لنيل عضوية منظمة شنغهاي بصفة مراقب، بكونها الخطوة السابقة على طلب الحصول على العضوية الكاملة، وفق ميثاق المنظمة. وقد صرح رئيس الأركان التركي، خلوصي أكار، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أن أي تقدم من هذا النوع سيكون وسيلة لتعميق التعاون بين أنقرة وحلف الناتو، بما يثبت أن تركيا لا تلوح بـ «خيار شنغهاي» في سياق منفصل عن ممارسة الضغوط على القوى الغربية، وأن الهدف الحقيقي يتمثل بالتلويح بتعدد الخيارات والبدائل لا تفضيل أي منها، وإنما المستهدف تحقيق مكاسب في مواجهة كل الأطراف، عبر صيغ «وسيطة» لن تضمن عضوية تركيا في «الأوروبي»، ولم تجزم بعد بإمكان تخطي عقبات تحصيل عضوية «شنغهاي».

ثانياً: إيران وعام من التحولات

كان عام ٢٠١٦ مليئاً بالأحداث الكبرى سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى الداخلي في إيران، فلقد فاز الجمهوري دونالد ترامب على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون في انتخابات الرئاسة الأمريكية ما أدى إلى تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران بدأت من البرنامج الانتخابي لترامب. وسمح انسحاب أوباما من الساحة السورية بتمدد النفوذ الروسي أكثر بعدما كان بوتين قد اشتبك بقوة مع تطورات الصراع السوري اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبقدر ما فتح هذا التمدد من آفاق للتعاون بين روسيا وإيران بحكم اصطفافهما في معسكر واحد فإنه خلق بعض مساحات الخلاف حول عدد من النقاط، وبخاصة مع بداية التقارب الروسي ـ التركي واستحقاقات مسار الآستانة، ثم جاءت الضربة العسكرية الأمريكية لقاعدة

الشعيرات السورية ـ على خلفية الادعاء باستخدام الجيش السوري مواد كيميائية في الهجوم على خان شيخون ـ لتباعد بين الموقفين الروسي والتركي من جهة وتُدعم العلاقات الروسية ـ الإيرانية من جهة أخرى.

إقليمياً تحققت انتصارات كبيرة في مواجهة تنظيم داعش سواء في سورية أو بدرجة أكبر في العراق، وساهم الحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي بدور رئيس في هذا الخصوص وهو ما كان يَصب في النهاية في مصلحة الحفاظ على الدولة الوطنية، لكن تعقيدات الصراع في كل من سورية والعراق خاصة مع العودة الأمريكية بقوة إلى المنطقة والتقدم التركي في اتجاه تكوين منطقة عازلة على حدودها، وإعادة توزيع السكان جغرافياً على أساس مذهبي في سورية، والمتغير الكردي الذي كانت ملابسات الصراع الداخلي مناسبة لطرحه الحل الفدرالي في سورية وإدخاله كركوك في زمام إقليم كردستان العراقي، وتفجر التناقضات بين مكونات البيت الشيعي وكذلك الكردي في العراق؛ جميعها عوامل تجعل مستقبل هاتين الدولتين العربيتين وشكل علاقتهما مع إيران مفتوحاً على احتمالات مختلفة. من جهة ثانية ارتفعت حدة التوتر في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية وصولاً إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وكل من السعودية والبحرين. كما اكتسبت الحملات الدبلوماسية الإيرانية ـ الخليجية أبعاداً غير مسبوقة منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. وساهم حديث ترامب عن الهلال الشيعي ودعوته لحلف سني على مبادئ حلف شمال الأطلسي في تعميق الفتنة المذهبية وصب الزيت على النار. كما مضت تطورات الساحة اليمنية في الاتجاه نفسه؛ أي زيادة الاستقطاب المذهبي على مستوى المنطقة، حيث أدى جمود الموقف العسكري في اليمن إلى تزعم السعودية حملة لاعتبار إيران أكبر راع للإرهاب على مستوى العالم وتلاقي هذا المسعى مع توجهات الرئيس الجديد في البيت الأبيض.

لكنْ حدث تقارب في الموقفين المصري والإيراني من دون تنسيق مسبق من قضيتين هما إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب ودعم الجيوش الوطنية، وتجلى هذا بشكل خاص في موقفيهما من التطورات السورية والعراقية. أما في حالة اليمن فعلى الرغم من أن مصر شاركت في التحالف الدولي المناهض لانقلاب الحوثيين إلا أنها رفضت بإصرار إرسال قوات برية إلى اليمن. ومع توتر العلاقات المصرية ـ السعودية ووقف ضخ النفط السعودي لمصر بادر العراق بعرض تعويض النفط السعودي، وساهم ذلك، فضلاً عن دور إيران في إشراك مصر في مفاوضات الآستانة، في مزيد من التقارب الإيراني ـ المصري، لكن من دون أن ينعكس ذلك على رفع مستوى العلاقات. وأخيراً وعلى المستوى الداخلي الإيراني كانت لعام ٢٠١٦ خصوصيته باعتباره العام السابق على انتخابات الرئاسة الإيرانية، حيث خضعت القضايا التي تتعلق بتقييم آثار الاتفاق النووي والسياسة الاقتصادية للرئيس روحاني والمصالحة مع أقطاب الحركة الخضراء موسوي وكروبي للتوظيف السياسي كجزء من الحملات الانتخابية الداعمة لروحاني أو المعارضة له، وبينما كان الداخل الإيراني يموج بهذا

الحراك فقد النظام السياسي أحد أعمدته بالرحيل المفاجئ لعلي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي كان رغم كل اختلاف معه أو عليه بمنزلة رمانة الميزان.

تلك الصورة المُجْملة نعود لتفصيلها من خلال مجموعة النقاط التالية:

١ ـ العلاقات الإيرانية ـ الدولية في عالم متغير

أعاد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إلى نقطة الصفر وذلك بعد فترة الانفراج التي سمحت بتوقيع اتفاق ٥+١. ذلك لا يمنع من القول إن تلك العلاقات كانت قد مرت بأزمات حادة بعد توقيع الاتفاق النووي، ومن قبيل ذلك أزمة آذار/مارس ٢٠١٦ على خلفية تجربة جديدة للصواريخ الباليستية الإيرانية؛ ففي إثر ذلك بعثت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وفرنسا وألمانيا ـ وجميعها من الدول الموقعة على الاتفاق النووي ـ برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تنتقد فيها إيران لتحديها قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٢١٣ من خلال إطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية. واستدعى هذا التطور رداً إيرانياً حاسماً من نوع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسمح لأحد بإبداء وجهة نظره حول منظومتها الدفاعية. بل إنه في الشهر الأخير من حكم أوباما وافق الكونغرس الأمريكي بأغلبية كبيرة على تمديد العقوبات الأمريكية العشرية المنتهية في عام ٢٠١٦ إلى عقد آخر أي حتى آخر ٢٠٢٦. لكن كون أوباما لم يكن ـ أو لم يعد ـ يحبذ نهج المواجهة مع إيران فقد سعى للضغط على الكونغرس لمنع تجديد العقوبات وفشل، وبالتالي لجأ إلى حل وسط فلم ينقض القرار بما لا يعطله لكنه لم يوقعه في الأجل المحدد، وهذا معناه أنه لم يشأ إثارة مشكلة مع الكونغرس لكنه عبّر في الوقت نفسه عن عدم رضاه عن البرنامج الصاروخي الإيراني. تلك الرؤية الدبلوماسية تغيب عن ترامب بالكلية، يضاف إلى ذلك أنه رغم الصعوبات العملية التي كانت تكتنف تحقيق نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية الأمريكية ـ الإيرانية بعد قرار مجلس الأمن الخاص برفع العقوبات على إيران في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥ إلا أنه تم التعاقد مع شركة بوينغ الأمريكية لبيع ٨٠ طائرة لإيران. وفي ما يخص النقطة الأخيرة عن العلاقات الاقتصادية يلاحظ أن تطوير تلك العلاقات كان أكثر سلاسة مع أوروبا منه مع أمريكا، ومن ذلك مثلاً أن وزير الاقتصاد الألماني زار طهران غداة رفع العقوبات عنها للتفاهم على حزمة من الاتفاقيات الخاصة بالاتصالات والسيارات والمصارف، وتم تأليف لجنة اقتصادية مشتركة تضم خمس عشرة شركة. كما زار رئيس وزراء إيطاليا طهران وترأس وفداً من مئة وعشرين شخصاً من قطاعات مختلفة، وجرى التعاقد مع فرنسا على شراء مئة وثماني عشرة طائرة، وشملت الصفقات والعقود دولاً أخرى كالنمسا وإسبانيا.

أما مع دونالد ترامب فلقد كان الأمر مختلفاً كلياً، فهو صاحبُ موقفٍ معادٍ مسبق تجاه إيران عبر عنه خلال حملته الانتخابية. يرتبط جزء من هذا العداء بنظرته العنصرية إلى غير الأمريكيين عموماً والمسلمين بوجه خاص، وجزء آخر يرتبط بانحيازه الشديد لإسرائيل التي تضع إيران على قمة مصادر

تهديدها. وبالتالي فإذا أردنا بلورة العناصر المكونة لاستراتيجية ترامب تجاه إيران لأمكننا تلخيصها في أربع ركائز أساسية: **الأولى** هي الهجوم على الاتفاق النووي الذي وصفه بأنه «كارثي» و«أسوأ صفقة في التاريخ»، بل وتهديده بإلغائه ثم حين تبين استحالة ذلك لوجود أطراف دولية أخرى تشارك في الاتفاق فضلاً عن إقراره بواسطة مجلس الأمن انصب جهده على تقليص آثاره ما أمكن. الركيزة **الثانية** هي العودة إلى سياسة العقوبات، وذلك أنه رداً على التجربة الصاروخية التي أجرتها إيران بعد تسلم ترامب السلطة بأيام فرضت الخارجية الأمريكية عقوبات على عدد من الكيانات والأشخاص الإيرانيين. ويلاحظ أن إيران في سياق التصعيد المتبادل مع إدارة ترامب تعاملت مع موضوع العقوبات بالمثل وفرضت عقوبات على خمس عشرة شركة أمريكية لدعمها إسرائيل وأنشطتها الإرهابية، وإن كان من المفهوم أن تلك العقوبات ذات طبيعة رمزية لعدم وجود تعامل مع تلك الشركات أصلاً. الركيزة **الثالثة** هي الاستعانة بعدد من غلاة اليمين في الحزب الجمهوري، ومن هؤلاء جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي الملقب بـ«الكلب المسعور» المعروف بعدائه الشديد للاتفاق النووي، وماتيس هو صاحب وصف إيران بأنها «أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم وأنه يجب معاقبتها على سلوكها السيئ في وقت ما»، وقد عاد هذا الوصف ليتكرر على لسان عادل الجبير وزير خارجية السعودية. أما الركيزة **الرابعة** فهي محاولة تشكيل ما يوصف بالمحور السني من كل من مصر وبعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية فضلاً عن الأردن، لمواجهة إيران، وإذا كانت هذه الركيزة ذات محتوى عسكري فإنها لا تنفصل عن محاولات التضييق السياسي على إيران في مجالات تمدد نفوذها وفي مقدمتها العراق، وبالتالي بقدر ما كان احتواء الخلاف المصري ـ السعودي لإقامة الحلف السني المزعوم فإن تطبيع العلاقات السعودية ـ العراقية كان مهماً لموازنة نفوذ إيران في العراق، وفي هذا السياق تم الإعلان عن استئناف ضخ النفط السعودي لمصر كما قام وزير خارجية السعودية بزيارة العراق لأول مرة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣.

وعندما استدار دونالد ترامب عن برنامجه الانتخابي استدارة كاملة وقرر التحول عن النزعة الانعزالية إلى النزعة الانغماسية العسكرية في شؤون العالم أضاف هذا مزيداً من أسباب التوتر لعلاقته مع إيران، من دعوة وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إلى أهمية رفع القيود التي وضعها أوباما على الدعم الأمريكي للخليج، وهو يقصد أساساً في مواجهته للانقلاب الحوثي، إلى إرسال قرابة ألف من قواتها المسلحة إلى شمال سورية للفصل بين قوات سورية الديمقراطية وتركيا، إلى تكثيف العمليات العسكرية في العراق بشكل لافت. وإذا كان من المهم التنويه إلى أن الطرفين أي الولايات المتحدة وإيران يحاربان نظرياً عدواً مشتركاً هو تنظيم داعش فإن مصالحهما بالتأكيد ليست متطابقة، من هنا فإن الضربة الجوية لقاعدة الشعيرات العسكرية السورية هي ضربة موجهة لإيران في الوقت نفسه ورسالة تحذير شديدة اللهجة لها. كما أن تجدد الحديث عن إطاحة بشار الأسد يصطدم بالكلية مع تأكيد إيران على محورية دور الرئيس السوري في عملية الانتقال السياسي لبلاده.

يقودنا الحديث عن أدوار الأطراف الخارجية في الصراع داخل سورية إلى مناقشة الدور الروسي في حدود علاقته بالدور الإيراني. لقد كان الهجوم الشرس للتنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها على نظام بشار الأسد سبباً في توثيق التعاون بين روسيا وإيران، وبدا هذا واضحاً حتى صيف ٢٠١٦، وهو ما يمكن أن يُعزى إليه الفضل في النجاحات الميدانية الكبيرة على الساحة السورية. وقد فتح هذا التعاون آفاقاً جديدة في علاقة الدولتين لم تشهدها من قبل، ومن ذلك سماح إيران بانطلاق مقاتلات روسية من قاعدة نوجة العسكرية الواقعة غرب محافظة همدان في آب/أغسطس ٢٠١٦. ولقد أثارت هذه الخطوة جدلاً كبيراً داخل المجتمع الإيراني جوهره السؤال عما إذا كان السماح لدولة أجنبية باستخدام القواعد العسكرية الإيرانية يمثل خروجاً على نص المادة ١٤٦ من الدستور الإيراني التي تحظر إقامة أي نوع من القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي الإيرانية، ولما كان الفارق واضحاً بين استخدام دول أجنبية قواعد إيرانية وإنشاء قواعد أجنبية داخل إيران فلقد تم احتواء الجدل وختمه الجنرال علي شمخاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني بقوله «إن التعاون الإيراني ـ الروسي لمكافحة الإرهاب في سورية هو تعاون استراتيجي ونحن نتبادل القدرات مع بَعضنا البعض». وخلال زيارة الرئيس حسن روحاني موسكو في آذار/مارس ٢٠١٧ عرض وزير الخارجية محمد جواد ظريف على روسيا العودة مجدداً لاستخدام القواعد العسكرية الإيرانية. يذكر أن الزيارة الأخيرة كانت مناسبة لتوقيع أربع عشرة اتفاقية بين البلدين في المجالات المختلفة، كما يذكر أن موسكو سلمت إيران في صيف ٢٠١٦ نصف صفقة منظومات الدفاع الجوي الصاروخي إس ـ ٣٠٠ التي كان تم إيقافها أثناء رئاسة ديمتري مدفيديف لروسيا ارتكازاً على قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٢٩ الذي يحظر بيع أسلحة هجومية لإيران.

لكن مع الاقتراب من حسم معركة حلب وحاجة بوتين إلى إطلاق مسار عملية سياسية تكون له اليد الطولى في تشكيل ملامحها وصولاً إلى وضع مسودة دستور جديد، ومستفيداً من خروج أوباما من الساحة السورية وهو نفسه على وشك مغادرة السلطة في البيت الأبيض، نشأت عوامل التقارب بين تركيا وروسيا بحكم ما تملكه تركيا من أوراق ضغط على الجماعات المسلحة السورية وبالتالي قدرتها على حملها على التفاوض. وبعد أن كان إسقاط الدفاع الجوي التركي الطائرة الروسية سوخوي ـ ٢٤ بزعم انتهاكها المجال الجوي التركي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ سبباً في تفجير أزمة كبرى في علاقة الدولتين، إذا ببوتين يتعامل بمرونة شديدة مع قتل سفير بلاده في أنقرة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي تلك الأجواء تم توقيع اتفاق الهدنة برعاية تركية ـ روسية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من العام المنصرم.

لا تدخل تفاصيل الاتفاق ضمن هذا الجزء من التقرير، لكن المهم فيه في ما يخص انعكاساته على العلاقات الروسية ـ الإيرانية إنما هو ذلك البند الأول المتعلق بالتزام المعارضة ـ بعد موافقتها على وقف إطلاق النار ـ بمفاوضات الحل السياسي خلال شهرين من دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، وعُقدت أولى جلسات المباحثات في آستانة عاصمة جمهورية كازاخستان بمشاركة

أربعة عشر فصيلاً عسكرياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بينما خفضت هذه الفصائل مشاركتها في اجتماعات آستانة ٢ في شباط/فبراير، ولم تحضر اجتماعات آستانة ٣ في آذار/مارس. وقدمت المعارضة تفسيراً لهذا التراجع في موقفها من مباحثات آستانة باستمرار خرق الهدنة بواسطة النظام والقوى الداعمة له وبالأساس حزب الله والحرس الثوري الإيراني، بينما ألقى النظام بمسؤولية خرق الهدنة على الطرف الآخر. عموماً كثر الحديث عن دور إيران في تعطيل مسار التسوية السياسية التي تحرك قطارها من محطته الأولى بتفاهم تركي ـ روسي، ولم يكن هذا هو الشيء الوحيد الذي ألقى بظلاله على العلاقات الروسية ـ الإيرانية، فلقد كان هناك أيضاً مضمون إطار الهدنة، إذ لم ترتح إيران لمشاركة فصائل مسلحة تضعها في عداد التنظيمات الإرهابية، كما كان هناك الموضوع المتعلق برفض إيران حضور الولايات المتحدة مفاوضات آستانة ما حدا بالمتحدث باسم الكرملين على القول «إن موقف إيران يساهم في تعقيد محادثات آستانة وإنه لا يمكن حل الأزمة السورية من دون مشاركة واشنطن»، وارتبط رد الفعل الروسي بما يمكن وصفه ـ في أول أيام ترامب وقبل ضرب قاعدة الشعيرات ـ بمحاولة استمالة الولايات المتحدة والتنسيق معها في الشأن السوري، فيما كانت إيران منتشية بتبادل المواقع مع الولايات المتحدة؛ فبعدما كانت هذه الأخيرة ترفض مشاركة إيران في مؤتمر جنيف إذا بإيران هي التي تضع فيتو على المشاركة الأمريكية في آستانة، بل وأكثر من ذلك تُقزِّم الأدوار الخليجية في الصراع وفِي التسوية.

ثم جاءت الضربة الصاروخية الأمريكية لقاعدة الشعيرات السورية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ لتعلو على نقاط الخلاف بين روسيا وإيران، وبخاصة أن مسار آستانة برمَّته صار في مهب الريح. اتصل روحاني ببوتين بعد الضربة الأمريكية وخرج بيان من الكرملين يؤكد نقطتين: عدم قبول الخطوات العدوانية الأمريكية ضد الدولة السورية ذات السيادة، ومواصلة التعاون الوثيق بين الدولتين لحل النزاع المسلح في سورية بطرق سياسية دبلوماسية.

٢ ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية

لم تتخذ العلاقات العربية ـ الإيرانية نمطاً واحداً سواء قبل الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ أو بعدها، ويرجع ذلك إلى تأثر السياسة الخارجية لكل دولة عربية بمجموعة من العوامل النابعة من تصورها الخاص لأمنها القومي، فالعراق تحول من العداء مع إيران إلى التحالف معها، والسعودية انتقلت من القطيعة إلى التطبيع إلى القطيعة مجدداً، والجزائر والمغرب شهدت علاقتهما بإيران تقلبات مماثلة وحين قطعتا علاقتيهما بإيران عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٩ على التوالي كان ذلك من واقع محض حسابات داخلية، وهكذا. لكن بوجه عام هناك دائماً اتجاه عام للعلاقات العربية ـ الإيرانية وإن كان لا يمثل علاقة إيران بكل دولة عربية على حدة بالتأكيد.

ويمكن القول إن عام ٢٠١٦ عبّر عن الاتجاه العام للعلاقات العربية ـ الإيرانية الآخذة في التدهور منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وكان التدهور الأبرز هو الحاصل في

العلاقات الخليجية ـ الإيرانية عموما والسعودية ـ الإيرانية خصوصاً، وذلك أنه مع استمرار التصعيد الإعلامي والسياسي المتبادل بين السعودية وإيران على خلفية تطورات الصراع في كل من سورية واليمن ـ وتلك نقطة يتم تفصيلها لاحقاً ـ كانت القشة التي قصمت ظهر البعير هي قيام السلطات السعودية في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بإعدام ٤٧ مواطناً سعودياً من بينهم ثلاثة مواطنين من الطائفة الشيعية أبرزهم الداعية الكبير الشيخ نمر باقر النمر. فعقب الإعلان عن تنفيذ حكم الإعدام بحق الداعية الشيعي المعروف خرجت تصريحات إيرانية تهاجم السعودية وتتهمها بأنها تثير الفتنة في المنطقة وتمول الإرهاب وتمنع المعارضة، وحمل السيد حسن نصر الله في خطاب عام له بشدة على النظام السعودي فوصفه بـ «الطاغوت» واعتبره مصدر الفكر التكفيري والفتنة الطائفية وداعم الجماعات التكفيرية وممولها وأنه يعمل في مصلحة القوى الاستعمارية، ثم تطور الأمر إلى اندلاع تظاهرات إيرانية غاضبة اقتحمت السفارة السعودية في طهران والقنصلية السعودية في مشهد وأضرمت النيران في محتوياتهما. وفي إثر ذلك قطعت السعودية علاقتها الدبلوماسية مع إيران متهمة قوات تأمين منشآتها في طهران ومشهد بالتقاعس.

في كل واقعة من هذا النوع يثور السؤال عن حدود ولاية إيران على المواطنين الشيعة في الأقطار العربية وما إذا كان من حق أي دولة أن تتدخل في تفاصيل العلاقة بين المواطنين والنظام في دولة أخرى أم لا. وهناك فارق كبير بين إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة (أ) أو (ب) وهذا ما تفعله دول كثيرة سواء عن حق أو عن باطل، وبين تأسيس هذه الإدانة على أساس مذهبي لتبرير التدخل السياسي مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، وكمثال فإنه عقب قيام السلطات البحرينية بسحب الجنسية من الداعية الشيعي الكبير الشيخ عيسي قاسم في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ ـ في إطار حزمة من الإجراءات الأخرى ضد المعارضة ـ وهي من الطائفة الشيعية بالأساس ـ شن قاسم سليماني قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني هجوماً على السلطات البحرينية انطوى على تحريض مبطن بقوله «لا شك في أنهم (يقصد آل خليفة) يعرفون جيداً أن التعرض لحرمة آية الله الشيخ عيسى قاسم هو خط أحمر لدى الشعب يشعل تجاوزه النار في البحرين والمنطقة»، أما قيس الخزعلي أمين عام قوات عصائب أهل الحق ـ إحدى مكونات الحشد العراقي ووثيق الصِّلة بإيران ـ فكان أكثر صراحة حيث هدد بالتدخل في حالة ما «إذا تجاوز العدوان الخطوط الحمر»، وتكررت مثل هذه التصريحات بأشكال مختلفة. هنا نحن نخرج من حدود إدانة الانتهاكات بحق مواطن عربي شيعي إلى التحريض بل والتلويح بالتدخل للتعامل مع تلك الانتهاكات من منظور مذهبي. ومن المفهوم أن البحرين كانت قد قطعت علاقتها الدبلوماسية مع إيران تضامناً مع السعودية في واقعة إعدام الشيخ نمر النمر، وانضمت إليهما السودان ولا ناقة لها في الموضوع ولا جمل.

مثل كرة الثلج أخذ التصعيد الخليجي ـ الإيراني المتبادل يكبر وتتسع رقعته؛ ففي إطار رد السعودية على الانتقادات الحادة لها بعد إعدام الشيخ نمر باقر النمر أعلنت أنها ستجري مراجعة شاملة لعلاقاتها مع لبنان وأوقفت مساعداتها لتسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، واتخذ

مجلس التعاون الخليجي قراراً خطيراً بتصنيف حزب الله منظمة إرهابية ونحا منحاه مجلس وزراء الداخلية العرب في اليوم نفسه وهو ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، وأكد مجلس الوزراء السعودي قرار مجلس التعاون الخليجي ذا الصِّلة، كما رحب بقرار وزراء الداخلية العرب، وأخيراً جاء دور مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على مستوى وزراء الخارجية بعد ذلك بعدة أيام ليعلن اعتبار حزب الله منظمة إرهابية ويثمن جهود البحرين في إحباط مخطط إرهابي يدعمه كل من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني. ولقد أحدث هذا القرار في أطره المختلفة انقساماً سياسياً على مستوى الوطن العربي وداخل كل دولة عربية على حدة بحكم محورية دور حزب الله في مواجهة إسرائيل، ولم يؤيد القرار كل من العراق والجزائر وتونس كما رفضه لبنان على المستوى الرسمي وإن اتخذ تيار المستقبل موقفاً مختلفاً، واستنكرته فصائل المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة الجهاد. لكن عندما تم انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر ـ ٢٠١٦ بتأييد ودعم كاملين من حزب الله ـ أبرق العاهل السعودي وولي العهد وولي ولي العهد برسائل تهنئة إلى الرئيس اللبناني. كما أوفد الملك سلمان مستشاره وأمير مكة خالد الفيصل إلى بيروت أيضاً للتهنئة ولدعوة عون لزيارة الرياض، وتبعت قطر الرياض فأوفدت بعد يومين وزير خارجيتها محمد بن عبد الرحمن آل ثاني للإعراب عن تهانيها، ومع تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة سعد الحريري أعلنت السعودية استئناف مساعداتها للجيش اللبناني، وفي مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ قام الرئيس عون بزيارة الرياض. هكذا بدا أن المملكة ربما تحاول تغيير سياستها حيال الدول العربية التي تتمتع إيران بنفوذ فيها من المقاطعة وإدارة الظهر إلى الانفتاح والمنافسة، وتعزز هذا التحليل بزيارة عادل الجبير وزير الخارجية السعودي بغداد في شباط/فبراير ٢٠١٧.

لكن كما سبق القول فإن قضية التدخل الإيراني في شؤون السعودية والبحرين كان واجهة لخلاف أعمق خليجي ـ إيراني حول موقف الجمهورية الإسلامية من الثورات والحركات الاحتجاجية العربية منذ ٢٠١١ وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير. في حالة الثورة السورية وقفت إيران بقوة ومنذ اللحظة الأولى مع النظام والدولة في مواجهة الجماعات المسلحة التي تقاطرت على هذا البلد العربي من كل أنحاء العالم، بما في ذلك الصين نفسها، كل منها بهدف مختلف وتبعية مختلفة والكل تحت راية واحدة هي راية الإسلام، وفي المقابل دعمت السعودية وقطر والإمارات مالياً وعسكرياً وإعلامياً جماعات مسلحة تعدّها معتدلة. وعندما ألقت روسيا بثقلها في الصراع السوري منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥ تغيرت موازين القوة بوضوح لمصلحة النظام السوري وصولاً إلى تحرير مدينة حلب في الشمال بموقعها الاستراتيجي وكثافتها السكانية، وبالتوازي مع شراسة المعارك الميدانية على الأرض كانت تدور معارك دبلوماسية في أروقة الأمم المتحدة بهدف التأثير في مجريات الصراع ما أدى إلى تبلور التباينات في المواقف العربية حول الصراع في سورية.

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تقدمت روسيا بمشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بوقف إطلاق النار في مدينة حلب دون أن يتعرض لوقف القصف الجوي الروسي ـ السوري على

الأحياء التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة كما تريد ذلك السعودية والدول الغربية الداعمة لتلك الجماعات. وفي المقابل تقدمت كل من فرنسا وإسبانيا بمشروع قرار آخر يطالب بالهدنة الفورية في حلب مع إنهاء كل الضربات الجوية وطلعات الطائرات الحربية فوق المدينة. لم يتم تمرير أي من القرارين، لكن ملابسات التصويت التي أحاطت بالقرارين معاً فجرت الخلاف المكتوم في العلاقات المصرية ـ السعودية. أرادت مصر أن توازن بين موقفها المبدئي المعلن بدعم الجيوش العربية في صراعها مع الجماعات المسلحة وبين علاقاتها مع دول الخليج التي أيدت بقوة المسار التصحيحي لثورتها في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، فكان أن صوتت بالإيجاب على القرارين المختلفين. شنت السعودية هجوماً شديداً على تأييد مصر القرار الروسي، إذ اعتبر مندوبها في مجلس الأمن أن الموقفين السنغالي والماليزي كانا أقرب للموقف التوافقي العربي من موقف المندوب العربي في إشارة إلى المندوب المصري، ومثلت إيران الطرف الحاضر في خلفية الهجوم السعودي على تصويت مصر؛ فبين كثير مما كتبه الصحافي السعودي الشهير جمال خاشقجي حول الموضوع قوله «مصر لا ترى خطر الإيرانيين»، وتجاوز الغضب السعودي مسألة النقد العلني إلى قيام شركة أرامكو بوقف تزويد مصر بالمنتجات النفطية التي تقدر بـ ٧٠٠٠٠٠ طن شهرياً لمدة خمس سنوات وبقيمة ٢٣ مليار دولار، وكان هذا التعاقد بين أرامكو والهيئة المصرية العامة للبترول قد تم أثناء الزيارة الأولى للملك سلمان لمصر في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ورغم أن أرامكو حرصت على عدم التسبيب السياسي لقرارها، إلا أن الأمر لم يكن يحتاج إلى فطنة كبيرة للربط بين التصويت المصري وبين قرار وقف الشحنات النفطية.

تستحق الجزئية الخاصة بتحليل تأزم العلاقات المصرية ـ السعودية على خلفية التقارب بين الموقفين المصري والإيراني من سورية بعض التوقف أمامها لأنها أخذت مساحة كبيرة من الجدل العام في عدد من البلدان العربية. ربطت السعودية ربطاً ميكانيكياً بين حرص مصر على الحفاظ على الدولة السورية، وهذا مبدأ ثابت في سياستها الخارجية، وبين اصطفاف مصر مع إيران في مواجهتها. وكان من الغريب أن السعودية، وهي التي استخدمت سلاح النفط ضد مصر، تعتبر أن قبول مصر العرض العراقي لتعويض شحنات أرامكو يمثل تقارباً مع إيران. وراج أن وزير البترول المصري يعتزم زيارة إيران. بشكل عام أصبحت كل إشارة إلى إيران أو إلى جماعات أو أفراد يرتبطون بها دلالة على انقلاب مصر على تحالفاتها العربية، ومن ذلك الحديث الجانبي بين المندوبين المصري والسوري في الأمم المتحدة قبيل التصويت على القرارين الروسي والفرنسي ـ الإسباني، وانتشار صورة المرشد الإيراني السيد علي خامنئي في شوارع القاهرة كجزء من حملة إعلامية نفذتها قناة الغد بخصوص برنامج لها، وحصول فيلم «جزيرة الخالدية» عن ظروف تكوين الحشد الشعبي العراقي على جائزة تقديرية في مونديال القاهرة للفن والإعلام... إلخ. أما واقع الحال فهو أن مصر تعرف أن لإيران مشروعها الإقليمي كما أن لتركيا مشروعها الإقليمي، وأن سبب نجاح هذين المشروعين المتنافسين هو غياب المشروع العربي والاختلاف على ترتيب مصادر

تهديد الأمن القومي العربي، ورغم تلاقي الموقفين المصري والإيراني في الصراع السوري إلا أن تمدد النفوذ الإيراني داخل سورية يقلق مصر كما أن عمليات التغيير الديمغرافي على أساس مذهبي وآخرها صفقة الفوعة ـ كفريا/مضايا ـ الزبداني أيضاً تقلقها، وهي ترفض التلميح إلى احتمال إنشاء قواعد بحرية إيرانية في اليمن وسورية. ومصر مقتنعة أن اختلافها مع المشروع الإقليمي الإيراني لا يعني الدخول في تحالف «سني» في مواجهته، وأن تقارب موقفها مع إيران في سورية ليس معناه الانخراط معها في حلف، فسياسة مصر الثابتة هي مقاومة الأحلاف العسكرية.

في حالة الثورة اليمنية كان الأمر مختلفاً؛ فلقد انحازت إيران بوضوح إلى جانب القوى التي انقلبت على نظام عبد ربه منصور هادي بينما قادت السعودية عاصفة الحزم ضد تحالف أنصار الله مع علي عبد الله صالح. وشهد عام ٢٠١٦ تصعيداً في المواجهات العسكرية مع استهداف صواريخ الحوثيين عمق الأراضي السعودية، فبغض النظر عن الجدل الذي دار حول وجهة أحد الصواريخ الباليستية وما إذا كان مطار الرياض أم مكة المكرمة فإن الهدف في الحالتين تجاوز الحدود السعودية ـ اليمنية إلى قلب المملكة، كما اشتدت حرب السفن والبوارج باستهداف بارجة حربية سعودية وأخرى أمريكية وسفينة حربية إماراتية، ومثّل ميناء الحديدة بؤرة للصراع المسلح في ظل تسابق كل من الطرفين المتحاربين للسيطرة عليه كأحد أهم منافذ تهريب السلاح للحوثيين، بينما تمكن التحالف الداعم للشرعية من استعادة ميناءَي المخا وميدي ولعبت دولة الإمارات دوراً معتبراً في هذا الخصوص. وهكذا أفشل هذا التصعيد العسكري جهود التسوية السياسية والهدن الواحدة بعد الأخرى على نحو ما تم استعراضه في الجزء الخاص بالنزاعات العربية في هذا التقرير. ومثل هذا الجمود في المشهد السياسي أضاف مزيداً من التعقيد للعلاقات المصرية ـ السعودية؛ فمع أن مصر أدانت منذ البداية انقلاب الحوثيين وصالح على المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، إلا أنها تمسكت بالحد الأدنى من المشاركة في عاصفة الحزم فقبلت المشاركة الجوية والبحرية ورفضت الدخول براً إلى ساحة المعركة، ومثّل هذا نقطة خلاف مبدئي مع السعودية فاقم منها تعثر حسم الموقف عسكرياً وتعذر الحل السياسي.

بالانتقال إلى العراق نجد أن الجيش العراقي تمكن بمساعدة الحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي ودعم التحالف الدولي من تحرير مدينة الفلوجة من قبضة تنظيم داعش، وشكل ذلك انتصاراً كبيراً ساعد على التقدم في اتجاه الموصل وتحرير شطرها الأيسر بالكامل والانتقال لتحرير الجانب الأيمن حيث جامع الموصل الكبير الذي ألقى منه أبو بكر البغدادي خطبة الخلافة، وهذا له دلالة رمزية كبيرة، وقد سبق القول إن السعودية أخذت في التقارب مع العراق في محاولة لموازنة النفوذ الإيراني، وساعد ذلك على احتواء المملكة أزمة كبيرة في علاقتها بالعراق من قبيل اضطرارها إلى سحب سفيرها العميد الركن ثامر السبهان من بغداد بناء على طلب من الخارجية العراقية في آب/أغسطس ٢٠١٦. وكانت الفترة التي قضاها سبهان في منصبه وهي تزيد قليلاً على العام (من ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٥ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) قد شهدت عدة أزمات في علاقته

بالسلطات العراقية نتيجة تصريحاته التي تنتقد الحشد الشعبي وتعلق على التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية العراقية. تم سحب السفير وتولى العميد الركن عبد العزيز الشمري مهام القائم بالأعمال في السفارة السعودية، وعائلة شمر عائلة ذات امتداد في العراق وعدة دول خليجية ومنتسبوها يتبعون المذهبين السني والشيعي. أما السفير السابق فتم تعيينه وزير دولة لشؤون الخليج، ومن موقعه الجديد واصل انتقاد التطورات الداخلية العراقية، ومنها تعيين العميد في الحرس الثوري الإيراني ومستشار قاسم سليماني قائد فيلق القدس إيرج مسجدي سفيراً لإيران في العراق.

في ما يخص تحليل الدور الإيراني في العراق فإن هذا التحليل له شقان: الشق **الأول** هو دورها في مكافحة التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش وهذا موضع اتفاق، والشق **الثاني** يتعلق بتمدد نفوذها داخل العراق كأثر للغياب العربي في وقت عاصرت فيه إيران ولادة العملية السياسية منذ بدايتها في ٢٠٠٣، وهذا موضع خلاف. وقد حفل عام ٢٠١٦ ببعض مظاهر هذا النفوذ شديدة الدلالة من قبيل تعيين قاسم سليماني مستشاراً لرئيس الحكومة العراقية، وعلى كثرة المستشارين الأمريكيين في العراق فإن سليماني أمره مختلف بالكلية بالنظر إلى الطبيعة الأيديولوجية للجهاز الذي يتولى قيادة واحد من فيالقه أي جهاز الحرس الثوري. والأمر **الثاني** هو تقنين وضع الحشد الشعبي كهيئة تابعة للجيش العراقي وإن لم يكن جزءاً منه، فمثل هذا التطور كان موضع اختلاف على تقييمه. فهناك من يخشى من نقل تجربة الحرس الثوري الإيراني للعراق عبر هيئة الحشد الشعبي ويستحضر الانتهاكات بحق السنة من أهالي الفلوجة أثناء التحرير وبعده، وفي هذا الإطار نفهم دلالة السؤال الذي تم توجيهه إلى السيد علي السيستاني وما إذا كان سماحته بعد تحرير العراق من وباء داعش يمكن أن يأمر بحل الحشد كما أمر بتشكيله بمقتضى فتوى الجهاد الكفائي فكان رده «ليس بعد». وهناك على الجانب الآخر من يعتبر أن تقنين وضع الحشد أمر إيجابي لأنه يسمح بحصر عدد وعتاد كل فصيل من الفصائل الداخلة في تشكيله، وهذا أمر يحقق نتائج مختلفة منها محاربة الفساد (بسبب صرف رواتب لأسماء وهمية)، ومنها تكوين تصور عام عن قدرات الفصائل المختلفة لدى السلطات العراقية. وتربط وجهة النظر هذه بين تقنين وضع الحشد وبين إجراءات أخرى اتخذها رئيس الوزراء حيدر العبادي هدفها الحد من انتشار السلاح لما له من خطورة في مرحلة ما بعد داعش، وفي هذا الإطار يأتي قرار العبادي بجعل حي الكرادة في بغداد منزوع السلاح في إثر التفجير الضخم الذي شهده في تموز/يوليو ٢٠١٦.

في كل الأحوال فإن أسئلة ما بعد داعش في العراق كما في سورية لا تقل خطورة عن الأسئلة التي تنبثق عن الحرب على داعش، فمن سورية يتم التجهيز لإعادة ترسيم الحدود لشكل جديد لتوازنات القوة بين الولايات المتحدة وروسيا فضلاً عن إيران وتركيا وهذا يعني أن مصير سورية في مرمى الحرب الباردة تماماً. ثم هناك الاستحقاقات الكردية في كل من سورية والعراق بالحديث عن الحدود التي يرسمها الدم وبرفع علم كردستان على مدينة كركوك والتجهيز للاستفتاء على حق تقرير المصير، وهناك وضع الجماعات المسلحة الموصوفة بال «معتدلة» في سورية والتي وضعت

يدها على أجزاء من الأراضي السورية وأدارتها لسنوات فهل تقنع بالفدرالية وهل وارد تحول سورية للنظام الفدرالي؟ ثم ها هو العراق يفصله عام على الانتخابات التشريعية وثمة محاولات لتجهيز نوري المالكي لاستلام رئاسة الوزارة مجدداً، وفِي هذا الشأن يجري الرهان على رئيس البرلمان سليم الجبوري، فهل يعود نوري المالكي إلى الواجهة وهو الذي تطارده تهم الطائفية والفساد، وأي فرصة لمحاولات كتلة مواطن بزعامة عمار الحكيم لتكوين تحالف عابر للمذاهب يتجاوز دوره حدود النجاح في الانتخابات المقبلة؟ أسئلة لها إجابات شتى.

تبقى الإشارة إلى أنه بنهاية عام ٢٠١٦ وتحديداً في ٦ و٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الدورة السابعة والثلاثون لدول مجلس التعاون الخليجي في المنامة، وحظيت إيران بفقرات مطولة تناولت إدانة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وسياساتها التوسعية، واحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث، وتسييس فريضة الحج. ومن المعلوم أنه تعذر توقيع محضر لترتيب شؤون الحجاج مع الطرف الإيراني ما جعل العام الهجري ١٤٣٧ يمضي دون أداء الإيرانيين شعيرة الحج، كما جرى التشديد على وجوب تقيد إيران بالاتفاق النووي وعدم إطلاق الصواريخ الباليستية، ولما كان عام ٢٠١٦ هو الذي شهد تصنيف حزب الله إرهابياً فلقد انطوى بيان المجلس لأول مرة على فقرة تدعو إيران لعدم إيواء الجماعات المسلحة على أراضيها بما فيها «ميليشيات حزب الله والميليشيات الإرهابية في المنطقة». وتكشف مقارنة هذا البيان ببيان الدورة السادسة والثلاثين لدول المجلس عن تضخم الهواجس الخليجية من المشروع الإيراني، أما بيان القمة العربية الثامنة والعشرون في البحر الميت بالأردن فرغم التجييش الكبير الذي سبقها ضد إيران إلا أن البند الثامن من البيان لم يسمِّ إيران وإن أشار في إطار الحرص على علاقات حسن الجوار إلى رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وتأجيج النزاعات والفتن الطائفية، والمُرسل إليه معلوم بالضرورة.

٣ ـ إيران من الداخل

يغطي هذا الجزء من التقرير الفترة من ٢٠١٦ حتى منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٧ وهي فترة تميزت بإجراء انتخابات مجلسَي الشورى والخبراء كما تميزت بالاستعداد لانتخابات الرئاسة الإيرانية. على مستوى الانتخابات التشريعية فإن فوز الإصلاحيين من أنصار الرئيس حسن روحاني بمقاعد العاصمة طهران أعطى الانطباع بأن هناك اكتساحاً إصلاحياً قادماً للأغلبية العظمى من المقاعد البرلمانية، لكن هذا الانطباع لم يكن دقيقاً وأثبت المحافظون أن لهم قواعدهم الشعبية في المحافظات الإيرانية؛ فمع إعلان النتائج في الدوائر التي حُسمت نتائجها تبين أن المحافظين حصدوا ١٠٣ مقاعد من أصل ٢٩٠ مقعداً بينما حصل الإصلاحيون على ٩٥ مقعداً، وتوزع ٢٣ مقعداً على المستقلين والمحافظين المعتدلين والأقليات؟ ولم تتمخض نتائج الإعادة عن تمكين الإصلاحيين من تشكيل الأغلبية. وعلى مستوى مجلس الخبراء ذي المقاعد الثمانية والثمانين

كانت هناك علامات بارزة أهمها تصدُر علي أكبر هاشمي رفسنجاني قائمة الفائزين فيما حل ثالثاً الرئيس حسن روحاني، وهذا معناه أنه رغم أن الإصلاحيين لم يشكلوا أغلبية داخل المجلس إلا أن رموزهم نجحت في استقطاب أعلى الأصوات، ولهذا دلالته.

وفِي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ توفي رفسنجاني حكيم النظام الإيراني في إثر أزمة قلبية، ولم يكن مقعده في مجلس الخبراء الذي خلا بوفاته هو التعبير الوحيد عن الفراغ الذي خلفه الرجل من ورائه. صحيح أن دوره في مجلس الخبراء مطلوب لاختيار خليفة آية الله علي خامنئي، لكن دوره الأبرز على مستوى النظام ككل كان لضبط التفاعلات وتحقيق التوازن بين الاتجاهات والتيارات المختلفة؛ فلقد أحدث الاتفاق النووي الإيراني أثراً عميقاً في المجتمع الإيراني ما جعل حكمة رفسنجاني ملحة وضرورية. جزء من هذا الأثر سبقت الإشارة إليه وهو رفع مستوى الآمال الاقتصادية بما يتجاوز كثيراً الإنجازات الفعلية، خاصة مع تجديد العقوبات الأمريكية، وكان تحريك الاقتصاد الإيراني أمراً بالغ الحيوية، خصوصاً مع التكلفة المالية للسياسات الخارجية الإيرانية في سورية والعراق واليمن ولبنان. لكن الجزء الآخر من هذا الأثر يتعلق بالجانب القيمي المرتبط بالانفتاح على الغرب؛ فالاستثمارات والبضائع الأجنبية غير محايدة وهي تأتي محملة بقيم البلدان التي تستثمر وتتاجر، وهذا أمر يحسب له المرشد الإيراني حساباً كبيراً ويحذر منه كثيراً.

ربما قام التصعيد الأمريكي ضد إيران بدور تعويضي أو موازن لأثر القيم الوافدة؛ فالقاعدة أن اللُحمة الداخلية تقوى مع اشتداد الخطر الخارجي، لكن ربما يكون لاستمرار الضغط الأمريكي أثر عكسي يدعو لمراجعة السياسات وإعادة النظر في التحالفات، وقد عرفت إيران على مدار عام ٢٠١٦ ظاهرة الخروج الشعبي للمطالبة بإعطاء الأولوية للحاجات الداخلية لا للالتزامات الخارجية، وإن كان هذا الخروج محدوداً حتى الآن لكن صراعات المنطقة ممتدة الآماد. خصوم روحاني إذاً في انتظار استثمار الوضع الشائك في الداخل بالتوظيف السياسي لسلبيات الاتفاق النووي، ولذلك فعندما دعا روحاني إلى «برجام في السياسة الداخلية والاقتصاد» ـ أي إلى اتفاق داخلي مشابه للاتفاق النووي على المستوى الخارجي ـ فإنه لم يسلم من النقد، لأن الاتفاقية النووية ليس عليها اتفاق أصلاً، والجبهة الشعبية لقوى الثورة الإيرانية التي شكلها المحافظون تستعد بإبراهيم رئيسي لتولي مقاليد الحكم، ورئيسي هو الرجل القوي المدعوم من الحرس والذي ارتبط اسمه بلجنة الموت التي أعدمت العديد من أعضاء مجاهدي خلق في عام ١٩٨٨، والمرشد نفسه وجه انتقادات ـ في مناسبة عيد النوروز ـ لسياسات روحاني «المخيبة للآمال»، ودعا إلى الاقتصاد «المقاوم» والاعتماد على الذات، وبعض أنصار روحاني محبطون من عدم تحريك ملف الحريات السياسية وفي القلب منه ملف الإصلاحي مير حسين موسوي، وفي هذا الإطار وفِي ظل تلك التجاذبات يجري الاستعداد للانتخابات الرئاسية.

وبينما كان مرشحو الرئاسة الإيرانية لا يزالون يتقدمون بأوراقهم في انتظار الكلمة الأخيرة لمجلس صيانة الدستور، فاجأ الجميع محمود أحمدي نجاد الرئيس السابق بالإعلان عن ترشحه. كان شائعاً أن المرشد لا يريد ترشح نجاد منعاً «للاستقطاب الضار»، لكن في ما يبدو أن التوجيه لم يكن مباشراً ما سمح له بالتقدم، هل نجاد هو الرجل الأنسب للمرحلة؟ هل تحتمل إيران تصادم شعبوية نجاد مع شعبوية ترامب؟ أسئلة الانتخابات الإيرانية في انتظار إجابتها فيما العالم من حول إيران يتغير بسرعة لافتة.

ثالثاً: حال العرب مع أفريقيا

باتت المقارنة بين حال العرب وأفريقيا موضوع الحوار الدائم في كثير من الدوائر السياسية والاستراتيجية، لأسباب لا تخفى، سواء لما يجرى على الأرض العربية من أشكال العنف والتشرذم، أو مقارنة أحوال الاستقرار والاضطراب بين منطقة وأخرى، أو أنماط التقارب والتصارع من قبل القوى الكبرى حول المنطقتين. باتت عناصر المقارنة أيضاً شاملة المواقف السياسية المتبادلة، ومن يسعى للتعاون مع من؟ والأسباب الاقتصادية أو معدلات النمو التي تدفع منطقة نحو الأخرى، وفي مجمل هذه العناصر تبدو أحوال الدول الأفريقية أسعد حالاً، بل وميسرة عن معظم الحالات العربية، التي بات «أقطابها» في مأزق لا ينتهي، ومصائرها معلقة بأصابع أجنبية قاسية، بينما تبدو الأحوال الأفريقية أكثر ميلاً للاستقرار، والنمو، بل ويمضي الكثير منها في دروب الدمقرطة.

١ ـ خلل النموذج العربي

كان أي استعراض لأحوال العرب، منذ الحرب العالمية الثانية، وبصفة خاصة مع زهوة ومعنى «الوطن العربي» مهما تحمل من صراع مع الكيان الصهيوني وأنصاره من القوى الإمبريالية، بل وتحملت المنطقة عبء تصارع القوى الكبرى حولها من الغرب أو الشرق على السواء، وقدمت المنطقة العربية فترة ازدهارها أنماطاً من التفاعل السياسي مع العالم سبق الكثير من مناطقه الأخرى، فشهدت تأسيس باندونغ والتصدي للأحلاف العسكرية وبلورة حركة عدم الانحياز. وكان ذلك مثالاً حياً أمام دول القارة الأفريقية التي بلورت مع العرب محاولات توحدها في «مجموعة الدار البيضاء» ١٩٦١ ثم إقامة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ وحتى الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢. من هنا سميناها مرحلة التحرر الوطني، بقيادة لا تخفى من قبل عدد من النظم والقيادات العربية. وكانت المنطقة مصدر اختراقات كبرى حتى وهي بالسلب أو الإيجاب، من حرب ١٩٧٣ إلى كامب دايفيد، إلى الظاهرة البترولية، ونفوذ «البترودولار العربي»، ولم تكن السياسات المحلية، مهما انحرفت يميناً أو يساراً، تميل إلى إمكانات التدهور المذهل الذي نشهده في السنوات الأخيرة.

كان هذا هو الحال، ومن ثم تطلعت الدول الأفريقية لفتره إلى «النموذج العربي» ـ إن جاز التعبير ـ لعدد من الأسباب، حيث كانت الأقاليم الأفريقية تشهد أشكالاً من التصارع العرقي والتفتت

السياسي بل والمواجهة البطيئة للنظام العنصرى، وانتظار قيام منظماتها الإقليمية الكبرى مثل منظمة الوحدة الأفريقية، أو مبادرات الكاريزمات العربية، كما انتظرت أحوالها الاقتصادية الرثة الأموال العربية، والترجي لدفع مسائل التعاون العربي ـ الأفريقي إلى أن يصير عنصراً فاعلاً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من حالة الإفقار التي سادت الإقليم الأفريقي.

هي فترة من الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهدت فيها أفريقيا عنف الاقتتال في أنغولا وموزمبيق (بالجنوب الأفريقي) مع القوى الاستعمارية الشرسة قرب النظام العنصري هناك، وشهدت اقتتالاً دامياً في ليبيريا وسيراليون، وغينيا كوناكري، في غرب القارة، لم ينقذ شعوبها منه إلا تعاون القوى الأجنبية مع نظم أقرب للعسكرية في نيجيريا وتشاد... فيما أسماه مفكر مثل علي مزروعي الاستعمار الإقليمي الضروري للاستقرار وليبقى ذلك نموذجاً دائماً لاستقرار المناطق الغنية بالثروات مثل الكونغو والصحراء الكبرى، كما شهدت السنوات التالية عنف الاقتتال في جنوب السودان وانهيار الدولة الصومالية، ومذابح يندى لها جبين الإنسانية في رواندا بمراقبة غير مسؤولة من قبل الفرنسيين، وصمت الأمريكيين؛ والحالتان الأخيرتان (الصومال ورواندا) أمثلة حية لم يستفد العرب من مراقبتهما وهم يتعرضون الآن لما هو أقسى منها.

٢ ـ مقارنة واجبة

لا نريد هنا المبالغة في المقارنات إلا بقدر ما توحي الكلمات به من دروس للزمن التالي، فقد فرضت على أفريقيا طوال الثمانينات، خاصة برامج التدمير الاقتصادي، والتكيف الهيكلي على النحو الذي نراه الآن في منطقتنا، وأدت سياسات الإفقار القاسية إلى تدهور أحوال عديد من شعوب القارة، وإلى انفجارها بالتصارع الدامي الذي رأينا، ولكنه أدى أيضاً، من أواخر الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات إلى أنواع من الانتفاضات الشعبية، ومطلب «السيادة الشعبية الوطنية» بالشكل الذي وقع في ثورات «الأورانج» لفترة، تشبهاً بما حدث في أوروبا الشرقية، وإن سمي بعد ذلك في التأريخ له «الربيع الأفريقي» عندما توهم البعض نجاح الربيع العربي...! وقد حدث هذا «الربيع» في أكثر من عشر دول أفريقية (غانا ـ النيجر ـ الكونغو ـ مدغشقر ـ بنين... إلخ).

ولهذه المقارنة أهميتها، لأن فشل الربيع الأفريقي إنما كان بسبب ما تسلل إليه من «سياسات القوة الناعمة» الإمبريالية، لتسحب منه روح الربيع المتوهجة، وتجعله خريفاً تسيطر عليه الطبقات والفئات السابق هيمنتها، أو العسكريون السابق سيطرتهم؛ كما تستمر، بضغط الأيدي الأجنبية سياسات التكيف الهيكلي وشروط صندوق النقد الدولي، فتنهار اقتصادات دول مثل مالي وكوت ديفوار والنيجر وبوركينا فاسو، وتنزانيا ومدغشقر وتشاد، ليصبح معظمها في عداد أفقر دول العالم، ويتحول «الربيع» إلى خريف قاس يعود إلى طلب الإعانات، ويقدم أرضه وشعبه وشبابه إلى أقسى أشكال الاستغلال أو البطالة والهجرة الشرعية وغير الشرعية، أو تنظيمات محلية خادمة لرأس المال الأجنبي في ما سمي «الاستثمارات المباشرة سريعة المردود لأصحابها».

لكننا لاحظنا أن الإمبريالية المعولمة كانت أكثر رأفة بهذه المناطق الأفريقية ـ طمعاً في سيطرة تدريجية ـ منها مع «الإقليم العربي» الذي أصبح جزءاً من مسمى أكبر عن الشرق الأوسط..! وقد نشأت «الرأفة» بأفريقيا ـ إن جاز التعبير ـ لأسباب أعمق من التصور الحسن النية. فقد بات الإقليم الأفريقي أكثر وعداً ومستقبلية للاستثمار من الإقليم العربي، وقابلية لأسباب تاريخية لإعادة التشكل التي تبدو صعبة نسبياً في الإقليم العربي؛ ففي أفريقيا عملت القوة الناعمة بسهولة على تشكيل المنظمات الإقليمية (إيكواس ـ سادك ـ كوميسا ـ إيغاد... إلخ)، وفي قلب كل تنظيم إقليمي «قوة إقليمية» صاعدة وضابطة، بعضها قوي البنية التحتية مثل جنوب أفريقيا الرأسمالية، أو نيجيريا العسكرية في غرب القارة أو إثيوبيا وكينيا في شرقها كساحة استثمارية جاذبة. ومع ذلك فإن القوى الإمبريالية لم ترحم الأفارقة، ولا هم رحموا أنفسهم من تطوير الأشكال الإرهابية في نيجيريا أو الصحراء الكبرى لتبقى القوة العسكرية الدولية صاحبة الكلمة العليا، بل أصبح السلاح الليبي المخزون مصدر ثراء وحده.

ولكن في أفريقيا أيضاً ثروات استراتيجية من المياه والطاقة الناتجة من مشاريعها في أنهار الكونغو والزامبيزي بالإضافة إلى مشروعات النيجر والسنغال، وهي المشاريع الممتدة نفسها إلى منابع النيل في إثيوبيا بديلة للسودان. بل وفي المنطقة نفسها، وخاصة الشرق الأفريقي، بات استخراج الذهب مشروعاً مستقبلياً إلى جانب الألماس واليورانيوم والبترول في الوسط والغرب، والكل ساحة للوجود العسكري ومشروعات القيادة العسكرية الأفريقية (الأفريكوم). وقد بلغت حالة الهيمنة الناعمة أن وُجدت في قطر صغير مثل جيبوتي قوات «قواعد» عسكرية للفرنسيين والأمريكيين والألمان والصينيين مجتمعين في نسق آمن وغير مفهوم!

كل ذلك يشير منذ إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق «بوش» بالقول بأفريقيا بديلة للدول العربية والشرق الأوسط عموماً، ولا سيَّما أن الخطط الاستراتيجية تتجه أيضاً إلى وسط آسيا وشرقها، ومن ثم نعود لنتذكر ما قاله كيسنجر يوماً مبكراً أن العرب سيشربون يوماً بترولهم. من هنا كان لا بد من إنجاح خطط الاضطراب والتفتيت والإرهاب الدولي في جانب العرب، وإنجاح التهدئة والنمو في الجانب الآخر (الأفريقي).

ثمة فارق آخر في المنطقتين لم يستفد منه العرب أنفسهم، وهو مجال تحولات النظام العولمي. فليس صحيحاً أن نظام العولمة يرتبط تلقائياً بالتفتيت والتدمير المباشر رغم أنه لا يرتاح بالطبع لفلسفة «الدولة الوطنية» المستقرة. كما أننا أشرنا إلى إمكاناته في اتباع أسلوب القوة الناعمة ولو سياسياً لا دبلوماسياً فقط. والدليل على ذلك هو الفارق بين سياسة العولمة الإمبريالية أو المتوحشة في الشرق الأوسط، بينما تساعد القوة الناعمة على ترتيب أوضاع الدول الأفريقية بشكل مختلف يتيح لها هذا الاستقرار الظاهري. ويبدو ذلك واضحاً في إدارة الاستقطاب الدولي ممثلاً بتعدد المحاور أو العولمة متعددة الأطراف، كما يراها استراتيجيون أمثال سمير أمين وتشومسكي وغيرهما ممن يرون أن الأسلوب الإمبريالي متعدد الوجوه، حتى لو حللنا عناصر الرأسماليات المحلية

التابعة، ففي إطار تعددية الأقطاب هذه وجدنا أشكالاً من العمل ذات تأثيرات محلية لا تخفى على نحو ما ينعكس في سلوك الاتحاد الأوروبي، المختلف نسبياً عن الولايات المتحدة، بل وفيه تختلف ألمانيا عن فرنسا، مثل اختلاف اليابان أو كوريا الجنوبية عن كليهما. وعلى جوانب خادمة لهذا التعدد تبرز إسرائيل، وتركيا، وبعض دول جنوب شرق آسيا، مثل سنغافورة وماليزيا، بل وتتمنى بلاد مثل مصر والمغرب دخول هذه الحلبة.

٣ ـ مع الحراك الدولي

تستفيد الدول الأفريقية من هذا «الحراك العالمي» المقرون بصفة النعومة، التي تنقذ بها نظم ديمقراطية أو استبدادية في أفريقيا أوضاعها الخاصة، بما تجذبه من استثمارات مباشرة أحياناً، أو تكسبه من فرص التجارة الدولية مع هذه الدول الكبرى لمصلحة طبقات محلية مستغلة تجيد إدارة العلاقات الخارجية والسيطرة الداخلية في نفس الوقت، وهي تحضِّر بنشاط للقمم المتعددة مثل القمة الأمريكية ـ الأفريقية (للتجارة في ما يسمى مشروع الفرص أغوا (AGOA)) أو الكمنولث والفرانكفونية، أو الإطار الهندي ـ الأفريقي، والياباني الأفريقي بل والتركي الأفريقي، وهو ما يتيح فرص استقرار أو تأمين لنظم تعاني شعوبها الإفقار المستدام.

هنا تبرز إحصاءات البنك الدولي والصندوق مطمئنة أهل القارة على وجه الخصوص لـ «معدل النمو» (Growth) المثير للإعجاب، دون إشارات إلى أي مشروعات للتنمية (Development)، مثيرة للانتباه في أي من الدول النماذج في هذا الصدد مثل غانا والكونغو ونيجيريا، ناهيك بأثيوبيا؛ فحالة الإفقار في هذه الدول مرصودة وتواجه بدون حرج، ولكن ثمة تسهيلات في التجارة والتبادل والاستثمار تحقق بالطبع بعض الرضا هنا أو هنالك.

ولهذه الترضيات مهام أخرى في القارة خاصة، فهي توحي بانتهاء عصر الحرب الباردة والصراع الدولي حول أفريقيا، وهذا ظاهر في حل كثير من النزاعات أو توحيد بعض المعارك كالإرهاب كما سنرى، وهي من ناحية أخرى تعبىء جيداً معظم الدول الأفريقية للتحفز إزاء «الهجوم الصيني» في القارة. فرغم هذا الهجوم ليس ثمة إحساس بالصراع الصيني مع أي من القوى الكبرى، لكن هناك «تنافساً» تقدم خلاله خدمات في البنية التحتية أو التجارة والاستثمار، ويتم ذلك بتدرج مشهود يتفق مع إعلانها الدائم عن سياسة الهدوء الشهيرة حتى ٢٠٢٠ كما يروّجون لصمتهم، بحيث تبدو عنصر تهدئة أكثر منها عنصر صراع في معظم الدول الأفريقية. لأن القوى الناعمة الغربية بدأت تستعمل عناصرها في الإعلام وبين القوى العاملة لإثارة الاضطراب أمام الصينيين، خاصة في منطقة الجنوب ووسط أفريقيا.

وتواجه الصين مثل هذه الاستفزازات بهدوء ملحوظ كمن يعد الساحة لما بعد العواصف، ومع ذلك خصصت صندوقاً للتعاون يزيد رأس ماله على ٥٠ مليار دولار لأفريقيا خلال خمسة أعوام قادمة، كما تشارك مجموعة «بريكس» في ترتيبات اقتصادية كبرى يتردد الكثير عن منافستها

القادمة للبنك الدولي ومؤسسات توافق واشنطن. لذلك نقول بهدوء القارة واستمتاعها بقدر من الاستقرار و«النمو» خلافاً لما يعيشه «الوطن العربي» الذي يُجرى التخطيط للاستغناء عن خدماته وتركه ركاماً، خاصة بعد تصريحات الإدارة الأمريكية الجديدة عن ضرورة اعتماد المناطق المحلية على نفسها.

٤ ـ حالة التعاون العربي ـ الأفريقي

في هذه الأجواء لا يمكن أن يتجاوز العرب مسألة العلاقات العربية ـ الأفريقية التي عبرت مرحلة التحرر الوطني والأزمة الاقتصادية البترولية، ودخلت مرحلة الإعلام والثقافة السلبية المتبادلة نتيجة سياسات معظمها من الشمال الأفريقي، ثم هاهي تدخل مرحلة القمم العربية ـ الأفريقية. لقد عادت ظاهرة القمم العربية ـ الأفريقية بعد عناء خلقته روح كامب دايفيد منذ القمة الأولى ١٩٧٧ بالانقطاع عن الاجتماع، مما اعتبر إخلاصاً أفريقياً تجاه قضية العرب القومية الكبرى ضد إسرائيل، واستجابة للقضية بمقاطعة اللقاء إزاء موقف مصر المبعدة من جامعة الدول العربية، بل وسوء إدارة ليبيا القذافي للمسائل القومية في غياب مصر نفسها، لكن هاهي القمم تعود ثانية بصورة شكلية في سرت عام ٢٠١٠، وبصورة جادة للإنقاذ الفعلي في الكويت عام ٢٠١٣، وسعد بعضنا لاحتمال تأثير إمكانات الكويت في إنقاذ الظاهرة ومشاريعها التي حملت شعار «الشراكة العربية ـ الأفريقية من أجل التنمية»، وكدنا نتصور تحريك الدماء في مؤسسات وأجهزة التعاون العربي ـ الأفريقي من لجان ومصارف ومشروعات، تعبر عن روح حقيقية للشراكة.

ولكن للأسف أصبحنا نجد عشرات الأسباب لاستمرار تردّي هذا الشكل الجديد للعلاقات، لأسباب تتعلق بالنفور العربي منذ تأسيس التعاون على العمل الجماعي مع الأفارقة، إذ لم يتم التعاون لا يتم إلا بشكل ثنائي فقط لا يتيح لأي جهاز جماعي مؤسس أي فاعلية. ويذكر هنا الإحصاءات وصلت في المرحلة الاقتصادية إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار على ما بدا من مشروعات التعاون دون عمل جماعي نشهد له، بل استهلكت هذه المعونات الفردية نفسها شركات متعددة الجنسية هنا وهنالك. هكذا عادت الروح نفسها بين ٢٠١٣ ـ ٢٠١٦ تقريباً ما عدا مليارين من الدولارات خصصتها الكويت لأوجه التعاون (ولعلنا نذكر إعلان الصين عن ٥٠ مليار دولار لصندوق مثل هذا التعاون!)، وهذا الوضع المؤسف لا يمكن أن يؤدي إلى إنجاح «شراكة تنموية جماعية» تخدم أكثر من ٦٠ عضواً في هذه القمم المشتركة، علماً بأن القمم العربية ـ الأفريقية يمكن أن تمثل عضوياً ظاهرة أقوى من مجرد القمة الأوروبية أو الآسيوية المنفردة مع المجموعات الأفريقية.

ومع ذلك تعرضت الظاهرة السيئة الحظ في اجتماعها الرابع في مالابو (غينيا الاستوائية ـ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦) لأسوأ الضربات بعد كارثة كامب دايفيد؛ فبعد أن كانت مشكلة الصراع القومي العربي ـ الصهيوني هي سبب التوقف الأول إذا بصراع ثنائي أو ثلاثي، حول قضية الصحراء، هو

الذي يصيب العودة بمقتل وهي في مالابو، وهي التي كانت واعدة بتمثيل أقوى ظواهر التعاون العربي ـ الأفريقي، وإحياء مؤسساته ولجانه. ولولا الوجود المحدود للمصرف العربي للتنمية في أفريقيا القابع متواضعاً في الخرطوم ومعهد الثقافة العربية ـ الأفريقية القابع بدوره في باماكو، ما كنا لنسمع عن ظاهرة لها كل هذه المؤسسات واللجان التي اشتكى من روتينها الجميع، ويبدو أن الموقف يمكن أن يظل مجمداً طالما عادت المغرب بموقفها المتشدد لتواجه الجزائر في اجتماعات الاتحاد الأفريقي المقبلة من أول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

والمشكلة التي ترتبط بظاهرة التعقد الناشئ في الموقف الأفريقي تجاه الأزمات العربية، هي طابعها هذا مقروناً بـ«اللوبي» المتعدد الأنماط بين أصدقاء للمغرب وآخرين للجزائر، فضلاً عن الوضع القانوني للصحراء الغربية باعتبارها مستعمرة بمعايير الأمم المتحدة بينما هي دولة مستقلة عضوة في الاتحاد الأفريقي ولا وجود لها عند المغرب. وبتصور لوضع مثل هذا لا يتوقع توفيق يذكر لتحسن أو تراضي العرب والأفارقة حول «شراكة حقيقية للتنمية». ولَم تعد المشكلة هي عدم احتمال اجتماع القمة العربية ـ الأفريقية فقط، بل احتمال تأثير ذلك في القمة الأفريقية نفسها في أديس أبابا محملة بكل هذه المواقف العربية. وكأنه لا يكفي خلو المقعد السوري من التجمع العربي، فإذا بنا قد نجد أكثر من مقعد خالياً من التجمع الأفريقي.

وبينما العالم ـ حتى القارة الأفريقية ـ تسعى لخلق تجمعات إقليمية ذات حضور في التشكيلات الدولية، فإن أغلب البلدان العربية تعمل على تأكيد مبادئ الفوضى الخلاقة بكامل عناصرها مع كل الأضرار التي تلحق بشعوبنا. وهنا سنجد استقراراً ولو صورياً على المستوى الأفريقي مقابل استمرار الاقتتال والتفتت على المستوى العربي. ويبقى الإرهاب أيضاً قرين التجمع العربي، ومنتج إسلامه السياسي، ضمن الظاهرة العالمية للإرهاب.

٥ ـ حول الإرهاب

لم تعد ظاهرة الإرهاب قاصرة في تحليلها على الإسلام السياسي الذي انطلق من المنطقة العربية بالأساس، بل إنه تخلّق عنفاً مروّعاً لدول الشمال العالمي من جهة، ثم استقر على الأرض العربية ليعبث الإرهابيون بمصائر شعوب المنطقة من جهة أخرى. ولم يكن معروفاً على المستوى الأفريقي أن مظاهر الإرهاب نابعة من حركة الإسلام السياسي، بقدر ارتباطها بتطورات محلية لمجموعة وهابية وريثة حركات الجهاد القديمة، أو مدفوعة بالرد على فساد النظم، ومظاهر الإفقار الشديد في المنطقة الصحراوية بدءاً من جنوب الجزائر وحوض تشاد (شمال نيجيريا) أو حوض النيجر (مالي ـ النيجر) حتى لحقت بها منطقة القرن الأفريقي (الصومال) التي امتدت بها في المحيط الهندي (قراصنة الصومال، وبعض أهل جزر القمر، وهذه كلها خريطة منفصلة أفريقيا عن الخريطة العربية لعناصر الإرهاب حتى جاء دور السلاح الليبي وترسانته بعد أحداث الثورة الليبية وحدث انفجارها المروع في قلب الصحراء، لتشرك العناصر الإرهابية في

أفريقيا ممتدين من الصحراء والشمال الأفريقي إلى بقية الوطن العربي بمساندة بقية دول الشرق الأوسط، بل وتمتد شبكة الإرهاب بأبناء أفريقيا في أوروبا الغربية تحديداً من العناصر الواردة إليه من وسط آسيا، ليصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، مركزها الأفريقي في نيجيريا ومالي والصومال على الأقل.

وقد أدى هذا التطور إلى تحالفات، تدعمت في الإقليم العربي، وبقيت محدودة في الإقليم الأفريقي، لكنها في كل الأحوال أدت إلى بعض التطورات في نظم الحكم، التي انحدر بعضها في مزالق الدكتاتورية أو القبلية مرة أخرى بعد كانت أفريقيا تتصف بالتقدم نحو تجديد دمائها الديمقراطية، وهي لم تواصل التدهور وإن كانت الدكتاتوريات قد فرضت نفسها في عدد من بلدان وسط وغرب أفريقيا (رواندا ـ أوغندا ـ مالي ـ بوركينا فاسو...الخ).

٦ ـ التوقعات القريبة

تطرح الحركة الثقافية الأفريقية إزاء هذه التطورات عدداً من التصورات، وتنبِّه لعدد من المبادئ التي قد تحمي القارة الأفريقية من المزالق العربية الكبرى. يمكن أن نذكر منها باختصار بعض هذه الأفكار:

• ثمة رغبة في المحافظة على تشكيلات المنظمات الإقليمية التي تحقق مكاسب معلومة لشعوب هذه المنطقة أو تلك مثل «سادك» في الجنوب و«الإيكواس» في الغرب و«كوميسا» في الشرق، وهذا خلافاً لتعثر المحاولات في الشمال العربي لأفريقيا بل والشرق العربي المنهار أساساً.

• ثمة إحساس بأن المحافظة على دور الاتحاد الأفريقي كمنظمة جامعة أكثر جدوى وتفاعلاً من الجامعة العربية، حيث يتبنى الاتحاد الأفريقي مجلساً فعّالاً للسلم والأمن من جهة له قوات قارية في أكثر من بلد أفريقي، كما أن مبادئه حاسمة بشأن عدم التسليم بنظم الانقلاب العسكرية حتى تعود بلادها إلى الحكم الديمقراطي.

• التطلع لإنقاذ اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من أي ضربات جديدة يؤدي إليها صراع المغرب ضد وضع الجمهورية الصحراوية في عضوية الاتحاد، وبخاصة أنه قد بات للمغرب نفوذ اقتصادي وسياسي ملحوظ في أنحاء القارة إلا أن موقف الجزائر وجنوب أفريقيا، وهما أيضاً من العناصر القوية، قد يؤثر في مسيرة الاتحاد.

• يعقد البعض آمالاً على المؤتمرات الدولية التي تعقد حول قضايا المناخ والطاقة والبيئة لتحويل انتباه الدول الأفريقية إلى أدوارها في هذا المجال، وبخاصة أن الدول الكبرى صاحبة مصلحة في إشراك الدول الأفريقية في هذه القضايا بسبب الإمكانات المتوافرة لديها في الأنهار والغابات والصحراوات، التي تحتاج إلى حرص على إدارة هذه القضية بشأنها.

• يناقش المثقفون الأفارقة أحياناً بجدية أكثر قضايا الديمقراطية والشراكة والشفافية من جهة، ويطرح عديد من الأدبيات والندوات «الانتقال السلمي» من قضايا «الدولة الوطنية» ذات الاستقلال الخاص إلى قضايا الدولة التنموية بل و«التنموية الديمقراطية» التي تتجنب تسلط فئات عسكرية أو رأسمالية طفيلية، وتحميها القوى الديمقراطية من حركات اجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ضد التطورات المؤسفة.

• ينشغل الكثيرون نشطاء وحكاماً بدراسة أجواء العولمة بعد تطور نمط الاستقطابات الراهنة وانتهاء نمط الحرب الباردة، بحيث تتم الاستفادة من الاستقطابات بشكلها الجديد، نتيجة دخول قوى مثل الصين والهند والبرازيل بالمنافسة من جهة، وقوى في الشرق الأوسط تحتاج إلى كبح طموحاتها ومساندة تبلور المحاور الكبرى العالمية من جهة أخرى، وبذلك يمكن العيش للشعوب الناهضة في أجواء عولمية أكثر إنسانية.

القسم الثاني

النظام العربي وقضاياه

الفصل الثالث

النظـام العربـي

يمكن النظر إلى عام ٢٠١٦ كأحد العقد المفصلية بين أعوام الاضطراب وأعوام بدايات الانتظام في حالة النظام العربي؛ فمسار الأزمات التي دخلها الوطن العربي منذ ٢٠١١ ما زال مفتوحاً على الإشكاليات والقضايا نفسها، مع عدم الاستقرار على الخطوط والمحطات النهائية، ولكنه رغم ذلك يشهد انتظاماً واستقراراً في مظاهره وآلياته، مع دخول الأزمات العربية مرحلة من الاستقرار في معادلاتها وموازينها، وهي المعادلات والموازين التي ستستمر على الأرجح عام ٢٠١٧. لقد شهد عام ٢٠١٦ بعض التغيير في أزمات محورية، فبدأ منطق الدولة يعيد فرض ذاته في الإقليم، مع إعادة بعض الدول سيطرتها على أجزاء من أقاليمها كانت قد انسلخت عنها لأشهر أو سنوات، مع تقليص بعض الدول سياساتها التدخلية الساعية لتغيير الأمر الواقع في بعض الدول الأخرى. ولا يعني ما تقدم عودة الدولة كحقيقة مؤكدة في كل دول الإقليم، وإنما عودة الرهان السياسي الوطني والعربي على إمكان عودة الدولة بصيغتها السابقة، على الأقل في تكوينها السياسي وامتدادها الجغرافي، وليس بالضرورة في طبيعة أنظمتها السياسية، أو نوعية السلام والتعايش الاجتماعي الداخلي فيها.

لقد شهدت الدولة الوطنية في ثلاثة بلدان عربية (سورية والعراق، واليمن نسبياً) بعض علامات على التعافي، ولكن بينما شهدت علاقات عدد من البلدان العربية الكبرى قفزة كبيرة للأمام، فقد أعقبها انكسار مفاجئ، هدد بهدم الأصول والأرصدة في علاقات بلدين يعول عليهما في تأدية الدور الأساسي في استنهاض النظام العربي وهما مصر والسعودية، وشهدت علاقات الدول العربية استمرار عدم القدرة على الاتفاق على نهج محدد في التعامل مع دول الجوار. ولقد استمر الدور المركزي لدول مجلس التعاون الخليجي في السياسات العربية، وإن شهدت سنة ٢٠١٦ ملامح على تراجع قوة الاندفاع الخليجي، مع عودة الفاعلية لقوى عربية أساسية انشغلت لسنوات بأوضاعها الداخلية، ولكنها عودة لأدوار ليست كما كانت في الماضي القريب.

وكان عام ٢٠١٦ عقدة مفصلية أيضاً في ما يتعلق بتحديد القضية المركزية للنظام العربي، التي ظلت تتأرجح بين قضية الإرهاب التي شكلت القضية المركزية للنظام على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، والقضية المركزية التقليدية للنظام العربي(الفلسطينية)، والقضية الثالثة الجديدة ـ القديمة التي يجري الدفع بها أحياناً لتحتل موقع صدارة أولويات النظام العربي(إيران)؛ ففي ما يتعلق بالإرهاب، كان عام ٢٠١٦ أحد الأعوام التي شهدت تراجعاً لموجات العنف وزخم الجماعات الجهادية في المنطقة وتراجعاً لدول وإمارات الخلافة الإسلامية، وشهد علواً لسلطان الدول والحكومات على الإرهابيين؛ وبشكل عام تراجع رهان جماعات المعارضة المسلحة والمتشددين الإسلاميين على خيار الإرهاب والعنف في التغيير السياسي، بعد أن تأكد أن الاستقرار والدولة الوطنية هما الرهان الأساسي للمستقبل. ولقد تكثفت عمليات الدمغ بالإرهاب للجماعات التي كان ينظر إليها في السابق على أنها قوى نضالية وثورية، وتراجع الخلاف العربي بشكل عام حول تسمية قوى وجماعات الإرهاب، وهو الخلاف الذي كانت له انعكاساته السلبية على مواقع الصراعات والحروب في اليمن وسورية والعراق وليبيا، كما استمرت المواجهات بين الدول وهذه الجماعات وظل المشهد الأمني يتصدر الأولوية، ولكن برزت النتيجة الأساسية في عام ٢٠١٦ في أن الإرهاب ـ رغم استمرار ضرباته المفاجئة ـ لم يعد بذلك الخطر الذي يهدد وجود الدول العربية الرئيسية، حيث اكتسبت الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة خبرات جديدة في مكافحته، كما تمكنت الدول التي تعرضت لضرباته في السنوات الماضية من إلحاق خسائر بقواه وأبنيته التنظيمية، وهو ما مهد للحديث مجدداً عن إمكانية عودة الوحدة لكياناتها السياسية التي تعرضت للتفتيت.

أما القضية الفلسطينية التي ظلت القضية المركزية للنظام العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية في الأربعينيات، فقد شهدت حراكاً داخلياً وخارجياً عام ٢٠١٦، لم يكن إيجابياً بالضرورة؛ لكنها بدأت تستعيد بعض حيويتها بعدما أزاحتها ثورات ٢٠١١ وما رافقها من موجات عنف وإرهاب وتفتيت للدول الوطنية، عن موقعها المركزي لمدة خمس سنوات. صحيح أن القضية الفلسطينية لم تعد إلى موقعها السابق، ولكنها عادت على الأقل لتفرض نفسها على مختلف المسارات، كما عادت الأطراف الأساسية تستأنف دورها فيها. ولقد شهد عام ٢٠١٦ ما يشبه صراعاً في الأدوار على القضية الفلسطينية، على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي؛ فعلى الصعيد الداخلي الفلسطيني شهد العام ٢٠١٦ جدلاً حول وضع القيادة الفلسطينية الرسمية ومستقبلها، كما شهد تحولات داخلية في أوساط حركة حماس، وفي مقابل انعقاد سلسلة مؤتمرات وورش عمل في مصر حول القضية الفلسطينية والأوضاع في غزة، عقد المؤتمر السابع لحركة فتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ برام الله في الضفة الغربية، وهو الأول للحركة منذ سبع سنوات، وحضره ممثلون عن حركتي حماس والجهاد، وعاود فيه الفلسطينيون التأكيد على السلام كخيار استراتيجي على أساس حل الدولتين، وأكدوا عزمهم على المصالحة الوطنية، وجرت انتخابات داخلية لحركة حماس في شباط/فبراير ٢٠١٧، وتحركت كل من قيادتي حماس وفتح تحركات نوعية جديدة في الداخل والخارج.

وعلى الصعيد الإقليمي شهد العام تنافساً وصراعاً بين مناهج لدول إقليمية مختلفة حول القضية الفلسطينية، ووجّه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أكثر من مناسبة في ٢٠١٦ دعوة للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وتوجه بالحديث للشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية مباشرة؛ فاعتبر ـ في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ـ أن هناك «فرصة حقيقية لكتابة صفحة مضيئة في تاريخ المنطقة بالتحرك في اتجاه السلام»، وأكد أن «التجربة المصرية.. يمكن تكرارها مرة أخرى بحل مشكلة الفلسطينيين وإيجاد دولة لهم بجانب الدولة الإسرائيلية». وعلى جانب آخر عاودت القضية الفلسطينية طرح ذاتها من باب كونها مدخلاً لتسوية إقليمية أكبر، على خلفية التحليلات التي رافقت زيارة الملك سلمان لمصر في نيسان/ أبريل، والاتفاقيات التي وقعت بين البلدين، ومنها اتفاق تعيين الحدود البحرية (ما عرف بقضية تيران وصنافير). والمعنى الأساسي من كل ما سبق، هو أن القضية الفلسطينية عادت لتنازع على مكانتها الأصلية في قلب تفاعلات النظام العربي والمشهد الشرق الأوسطي، ليس بالضرورة عبر المدخل الصراعي التقليدي.

أما الجديد الآخر فهو الخاص بعلاقات أطراف النظام العربي بالقوى الإقليمية، ودخول بعض هذه القوى على الخط في أخص شؤون العلاقات العربية، وبروز إرهاصات لـ «محاور عربية ـ غير عربية» ضد محاور أخرى عربية ـ غير عربية، أو «اصطفاف عربي ـ غير عربي» ضد آخر عربي ـ غير عربي، على نحو يخلق جسوراً وامتدادات استراتيجية لقوى إقليمية تتصارع وتتنافس في أخص شؤون الوطن العربي. وإذا كان التحالف الإيراني ـ العراقي ـ السوري مع الجماعات والفصائل الشيعية تحديداً أصبح أمراً طبيعياً وآخرها التحالف مع الحوثيين في اليمن، وإذا كان التحالف التركي مع قطر وعلاقة تركيا الخاصة بالسعودية أصبح أمراً طبيعياً أيضاً، إلا أن جديد التحالفات العربية ـ غير العربية، ما برز في ٢٠١٦ في غضون التوتر المصري ـ السعودي من مؤشرات على مكايدات ومناكفات إقليمية تلوح فيها كل من مصر والمملكة ببناء علاقة بما تعتبره كل منهما خصما لها؛ ففهم التقارب المصري ـ العراقي على أنه تلويح مصري بتطوير العلاقة مع إيران، وبالمقابل برز تلويح سعودي بتطوير العلاقة مع إثيوبيا. صحيح أن مثل هذه «المكايدات والمناكفات» يصعب تطورها إلى محاور متنافسة ضمن العلاقات الرسمية للدولتين العربيتين، إلا أنها تنال تدريجياً من الأصول والأرصدة، وتشكك في ثوابت كان يعتقد بأنها شبه مستقرة في علاقات البلدين.

أولاً: الملامح الأساسية للنظام العربي

١ ـ استمرار الصراع على القضية المركزية

ظلت القضية الفلسطينية على مدى العقود الماضية هي مصدر التماسك الرئيسي داخل النظام العربي، والشاغل الأساسي لمؤسسته الرسمية (جامعة الدول العربية)؛ ولقد ظلت كذلك حتى

أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. ومع مطلع التسعينيات والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ تراجعت مكانة هذه القضية نسبياً داخل النظام على خلفية تباين المواقف العربية إزاء الغزو، مع ذلك ظلت القضية الفلسطينية في مكانتها المركزية على الأقل في لغة الخطاب الرسمي للدول وللجامعة العربية، وحافظت على وضعها في قلب النظام العربي مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، ثم الحروب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان وغزة منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ثورات ٢٠١١، ثم تغير المشهد كليا بعد سقوط حكم الإخوان في مصر في تموز/يوليو ٢٠١٣؛ حيث اتجهت القوى والجماعات الإسلامية المتشددة للانخراط في العنف والإرهاب ضد الدول الوطنية، وتفاقم الأمر مع انتعاش نموذج الولايات والإمارات الإسلامية التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش في كل من سورية والعراق واليمن وليبيا ومصر.

لقد أخذت قضية الإرهاب تحتل مكان الصدارة في الأولويات العربية تدريجياً، حتى أصبحت هي التي تحدد حالة الوطن العربي من التماسك أو الانقسام، وتواجهت تكوينات العنف الجهادية المذهبية في سورية والعراق، ووجدت عشرات التنظيمات المقاتلة في مناطق الصراع العربية، وتعززت حالة العنف إقليمياً مع الاصطفافات العربية والإقليمية الرسمية خلفها. ومن ثم تراجعت المكانة التقليدية للقضية الفلسطينية، وأصبح التوافق على الموقف من الإرهاب هو المحدد لطبيعة العلاقة بين الدول العربية المركزية، ولم يكن غريباً في ظل ذلك أن تكون السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥ أقل السنوات من حيث الاهتمام بالقضية الفلسطينية على الصعيد العربي.

ويشير تقرير «مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index) ٢٠١٦» إلى أن المنطقة العربية لا يوجد بها دولة تعيش في مستوى «عالٍ جداً» أو «عالٍ» من السلام، وأن كل دول المنطقة تتراوح بين «متوسطة» و«منخفضة» أو «منخفضة جداً» في هذا المؤشر، وتشكل كل من ليبيا واليمن والسودان والعراق وسورية الحالات الأكثر انخفاضاً في مؤشر السلام في المنطقة العربية. ويدلل ذلك على حجم انتشار خريطة الجماعات والتنظيمات المسلحة التي تتبنى العنف والإرهاب في المنطقة، والتي لم تسلم منها أي من البلدان العربية، سواء بلدان الخليج الغنية أو بلدان الحكم التي تشارك فيها أحزاب إسلامية كالمغرب وتونس، أو البلدان التي شهدت ثورة ثانية أعقبها حكم مستند إلى قوة الجيش كمصر، أو البلدان المأزومة عقب الثورات، التي تحتل منها دولتان عربيتان (سورية والعراق) ذيل القائمة وقاع المؤشر.

ويشير التقرير إلى نتائج فاجعة؛ منها أن التكاليف الاقتصادية لاحتواء العنف والإرهاب بلغت أرقاماً خيالية نوضح مقدار الفرص الضائعة على دول المنطقة وأبنائها في السنوات الأخيرة، ويشير إلى التكاليف الباهظة لكل من سورية والعراق التي تجاوزت تكاليف احتواء العنف في كل منهما ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشير إلى أن مجموع تكاليف احتواء العنف في الوطن العربي اقتربت من التريليون دولار في ٢٠١٤.

التكاليف الاقتصادية للعنف والإرهاب

(بملايين الدولارات وبحسب القوة الشرائية للدولار في ٢٠١٤)

ترتيب البلدان بحسب تكاليف احتواء العنف (بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)	البلد	التكلفة الإجمالية لاحتواء العنف	نصيب الفرد من تكاليف احتواء العنف	تكاليف احتواء العنف (كنسبة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)
١	سورية	٢٣,٥٩٣	١,٠٦٥	٥٤
٢	العراق	٢٠٦,٤٤٤	٥,٩٣٠	٥٤
١١	ليبيا	١٧,٧٦٦	٢,٨٣٩	٢٥
١٢	موريتانيا	٢,٩٩٩	٧٥٦	٢١
١٣	الصومال	١,١٧٠	١١١	٢٠
١٤	السعودية	٢٧٤,٤٧٠	٨,٨٨٦	٢٠
١٥	عمان	٢٤,٢١٨	٥,٧١٧	٢٠
١٨	اليمن	١٧,٨٦٧	٦٨٢	١٩
٢١	السودان	٣٣,٤١٣	٨٤٩	١٨
٢٤	البحرين	٩,٦١٧	٧,٠٦١	١٧
٣٠	فلسطين	٢,٦٧٣	٦٢٢	١٤
٤١	الجزائر	٥٤,٣٧٢	١,٣٩٧	١٢
٦١	الكويت	١٨,٤٧٠	٤,٩٢١	٩
٦٣	مصر	٨٣,٠٥١	٩٢٧	٩
٧٢	لبنان	٧,٤٧٦	١,٦٤٤	٨
٧٤	الأردن	٦,٤٩١	٩٨٣	٨
٩٠	تونس	٨,١٨١	٧٤٤	٧
٩١	المغرب	١٦,٦٥٩	٤٩١	٧
٩٣	قطر	١٨,٢٣٩	٨,٣٩٧	٧
١٠٥	جيبوتي	١٩١	٢١٨	٦
١١٠	الإمارات	٢٩,٨٠٦	٣,٢٨٠	٦

Source: Global Peace Index 2016, The Institute for Economics and Peace (IEP), pp. 108-109. <http://economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2016/06/GPI-2016-Report_2.pdf>.

مع ذلك يمكن القول بأن عام ٢٠١٦ شهد بدء انكسار منحنى الإرهاب كقضية مركزية للنظام العربي؛ حيث وضعت التطورات العربية حداً له، وتأسست تحالفات عربية ضد الإخوان المسلمين، كما نشأت تحالفات عربية وإقليمية ودولية ضد داعش في العراق وسورية. وإلى حد كبير استعادت البلدان العربية بعض قدرتها على التحكم في تفاعلاتها الداخلية، وتمكن بعضها من توجيه ضربات شديدة لقوى الإرهاب، ومن ثم لم يعد الإرهاب هو القضية المركزية في تفاعلات النظام العربي في ٢٠١٦، واستعادت البلدان العربية الزخم في علاقاتها البينية بعدما طغى مشهد الإرهاب والعنف من جانب القوى الأدنى غير الرسمية على العلاقات الرسمية بين الدول. صحيح أن الحرب على الإرهاب لا تزال مستمرة لكن صراعات ومصالح القوى في الإقليم والعلاقات السياسية بين الدول بدأت تبرز مجدداً ويعلو صوتها على صوت جماعات الإرهاب في الإقليم.

ويمكن القول بأنه في عام ٢٠١٦ لم تعد القضية المركزية مفروضة على النظام العربي بحكم الأخطار والتحديات القائمة، وإنما أصبح هناك قدر من الحرية من جانب أطراف النظام للدفع بقضية محددة إلى مركز النظام وهندسة وجودها على قائمة الأولويات، وذلك يعكس تزايد ثقة النظام العربي بنفسه، بحيث لم تعد قضيته المركزية تخضع للضغوط أو مفروضة عليه. ولكن ما زال هناك قدر من الخلاف وربما الصراع حول تحديد القضية المركزية التي يُجرى دفعها إلى صدارة الأولويات العربية، وذلك يتضح في استمرار مصر في دفع قضية الإرهاب باعتبارها القضية المركزية، في مقابل اتجاه السعودية إلى دفع الخطر الإيراني باعتباره القضية المركزية للنظام العربي، خصوصاً مع تفاقم مشكلات المملكة مع الحوثيين في اليمن وتصاعد مواجهاتهم القوات السعودية في الجنوب، وأيضاً مع معركة حلب التي انتصر فيها النظام السوري بدعم من قوات الحرس الثوري الإيراني. ولقد برز هذا كتوجه خليجي خصوصاً مع حلول إدارة ترامب في البيت الأبيض، حيث سعت بلدان الخليج والمملكة بشكل خاص إلى وضع إيران على قائمة اهتمامات الإدارة الجديدة بوصفها الخطر الأساسي.

بشكل عام لم يتمكن النظام العربي في ٢٠١٦ من التخلص تماماً من مستجدات ٢٠١٣ ـ ٢٠١٥ التي دفعت بخطر الإرهاب إلى موقع الصدارة، كما أنه لم يعد إلى القضية الفلسطينية تماماً على نحو ما كان قبل ٢٠١١، وهو أيضاً لم يستقر بعد على إيران كقضية مركزية بسبب اختلاف التوجهات العربية بشأنها، والأرجح أنه في النظام العربي المقبل لن تحتل قضية واحدة مركز النظام بشكل مستمر، وخصوصاً أن توجهات الوطن العربي تميل نحو صياغة توازنات وترتيبات إقليمية قد تؤثر في جوهر عقيدة وفلسفة النظام ذاته. ومن المتوقع أن يستمر الصراع بين وجهات النظر المتعددة؛ لكن من غير المرجح أن يستقر النظام العربي على قضية مركزية واحدة على غرار ما كان قبل ٢٠١١، حيث يصعب تصور عودة القضية الفلسطينية لتحتل موقع القضية الأساسية للنظام قبل فترة طويلة، كما يصعب توافق أطراف النظام العربي على قضية مركزية وحيدة لفترة طويلة مقبلة. على سبيل المثال، فإن القضية التي تحتل الأولوية بالنسبة إلى دول الخليج، وهي مواجهة إيران،

ليست بذات القدر من الاهتمام لدى أطراف النظام العربي الآخرين. وعلى الأرجح لن تحتل قضية المواجهة مع إيران صدارة الاهتمامات العربية، لكن ستظل هذه القضية من أكثر القضايا توتراً في تفاعلات النظام العربي سواء مع مساعي دول الخليج لوقف التمدد السياسي العسكري للجمهورية الإسلامية في الدول العربية المأزومة، أو في ظل سعيهم للوصول إلى صفقة كبرى مع إيران تحد من نفوذها في المنطقة.

٢ ـ العجز عن مأسسة التحالفات بين القوى الرئيسية

لم تدفع السنوات منذ ٢٠١١ إلى تغيير أنماط علاقات الأقطار العربية البينية نحو توجه تعاوني أكثر اندماجاً في مواجهة الاضطرابات والمخاطر، ولم يتأسس تحالف سياسي أو عسكري مركزي يسعى إلى وقف التدهور واستعادة الدول المنهارة، على الرغم من كثافة الاجتماعات واللقاءات الرسمية. وكما شهد الوطن العربي في ٢٠١٥ خلافاً حول مقترح إنشاء القوة العربية المشتركة الذي طرحته مصر، فقد ظل التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية الذي تطور الجدل حوله في ٢٠١٦ أقرب إلى الفكرة منه إلى المشروع والمؤسسة العسكرية والهيكل الدفاعي الفعلي.

ولقد أكد ذلك استمرار العجز عن مأسسة النظام العربي بالمفاهيم الاستراتيجية والإجرائية، بل إن العلاقات المرشحة لأن تشكل شراكة استراتيجية بين بلدان متقاربة في أنظمتها السياسية برزت هي ذاتها تعاني العراقيل؛ فعلى الرغم من العلاقة الخاصة بين مملكتي المغرب والأردن بمجلس التعاون الخليجي والشراكة الاستراتيجية التي أعلن عنها بين المجلس والمملكتين، ما تزال العلاقات غير مؤسسية وطبيعة الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين غير واضحة. وعلى الرغم من التوافق المصري ـ التونسي ـ الجزائري بشأن ليبيا، وحضور الدول الثلاث اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار التي بلغت ١٠ اجتماعات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فلم تتأسس بين الدول الثلاث منظومة عمل أو قوة مهام عسكرية تعمل في ليبيا وتبلور سياسة الدول الثلاث في رؤية واحدة مشتركة.

على جانب آخر، استمر عدم الاستقرار في علاقات السعودية بالعراق ولبنان، وتطور الموقف الخليجي من لبنان إلى حد تبني المملكة قراراً بوقف حزمة مساعدات عسكرية بقيمة ٣ مليارات دولار للجيش اللبناني في شباط/فبراير ٢٠١٦، وهو القرار الذي أيده مجلس التعاون الخليجي، الذي أكد أمينه العام في بيان له أن دول المجلس تعرب عن «أسفها الشديد لأن القرار اللبناني أصبح رهينة لمصالح قوى إقليمية خارجية، ويتعارض مع الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية»، وعقب ذلك قررت دول المجلس (باستثناء سلطنة عمان) منع مواطنيها من السفر إلى لبنان، وخفّض بعضها مستوى بعثته الدبلوماسية في بيروت. ولكن على الرغم من طول الأزمة بين دول مجلس التعاون ولبنان التي استمرت حتى أواخر العام تقريباً، وعلى الرغم من خروج الأزمة عن تقاليد التعامل الخليجي مع لبنان، فقد تمكن الجانبان من استيعاب تداعياتها ومردوداتها، ولم

ينته عام ٢٠١٦ إلا مع عودة العلاقات، وكانت أول زيارة خارجية للرئيس اللبناني الجديد ميشال عون هي إلى السعودية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وتظل الإشارة الأبرز بشأن الانعكاسات السلبية لعدم مأسسة العلاقات العربية في عدم استقرار علاقة مصر بالسعودية؛ فبعد أن أخذت العلاقات بين البلدين دفعة سياسية واقتصادية ومجتمعية قوية عقب انتظام انعقاد مجلس التنسيق المشترك الذي أنشأه البلدان في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥، وبعد زيارة الملك سلمان لمصر في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والتوقيع على ١٧ اتفاقية ومذكرة تعاون، شهد منحنى العلاقات انكساراً مفاجئاً كانت علامته الرئيسية استنكار المندوب السعودي في مجلس الأمن علانية للتصويت المصري على القرارين الروسي والفرنسي الخاصين بالأزمة السورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، حيث أعقب ذلك هجمات سياسية وإعلامية متبادلة، وتعرضت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لمصير مجهول، فتراجعت مصر عن تنفيذ اتفاقية تعيين الحدود البحرية (ما اشتهر بقضية «تيران وصنافير») وتراجعت المملكة عن تزويد مصر بحاجاتها من المشتقات البترولية من شركة أرامكو، واتجه كل طرف للتلويح بأوراق الضغط الإقليمية، وفي إطار سياسات المحاور دارت شكوك حول الضغط السعودي على مصر من باب قضية حلايب وشلاتين مع السودان. وهكذا شهدت علاقات البلدين منحنىً سلبياً غير معهود في مستواه منذ الستينيات. وبدا الدعم الخليجي لمصر وقد تراجع نسبياً عن السابق، دون التحول الشامل في الموقف الخليجي؛ فلم يبرز موقف خليجي موحد ضد مصر، ولم تسعَ المملكة أو مصر للتمادي في الخط العدائي. ومع ذلك أكدت الأزمة عجز البلدين عن صياغة علاقة استراتيجية جديدة مستدامة، وأشّرت إلى إمكان المرور بمرحلة من الجمود يمكن أن تطول أو تشهد مزيداً من الانهيار. ويبدو أن البلدين أدركا مساوئ الخط التراجعي السلبي في العلاقة، فاتجها إلى محطة من الصمت السياسي والإعلامي استمرت لأشهر قبل قمة عمان بالأردن آذار/مارس ٢٠١٧، لكن يبقى المسار المستقبلي للعلاقات بين البلدين غامضاً وغير مؤكد، وبشكل عام فإن الرهان على إمكان بناء علاقة مؤسسية مستدامة بين أكبر بلدين عربيين يتراجع.

٣ ـ استمرار الخلافات البينية داخل المناطق الفرعية العربية

شهد عام ٢٠١٦ استمرار الخلافات داخل المناطق والمنظومات العربية الفرعية؛ ففي داخل مجلس التعاون الخليجي برزت الحساسيات بين السعودية وعمان على خلفية موقف السلطنة من الأزمة اليمنية وموقفها من إيران، وبعدما تواترت أخبار غير مؤكدة عن تسرب أسلحة للحوثيين من حدود السلطنة مع اليمن، خرجت بعض مظاهر التوتر إلى العلن قبل أن تعلن السلطنة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر الانضمام إلى التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده السعودية، وهي الخطوة التي مثلت تحولاً نسبياً في أحد التقاليد الأساسية للسلطنة التي حرصت دوماً على التوازن في علاقاتها بين دول مجلس التعاون وإيران وبين أطراف عملية عاصفة الحزم

(السعودية والإمارات). وثار الجدل حول خلافات في الرؤى والموقف بين المملكة والإمارات بشأن التخطيط العسكري والتحركات الميدانية على الأرض، في ظل عملية «الرمح الذهبي» التي استهدفت الاستيلاء على الساحل الغربي لليمن، وبعدما وقع خلاف إماراتي مع الرئيس منصور هادي بشأن السيطرة العسكرية على مطار عدن، وهي الخلافات التي نفاها الطرفان السعودي والإماراتي.

وفي منطقة حوض النيل، شهدت العلاقات بين مصر والسودان استمرار الخلافات الأساسية، مع استمرار الموقف السوداني الخاص بالعلاقة مع إثيوبيا على خلاف موقف مصر من أديس أبابا، وعلى الرغم من زيارة الرئيس السيسي إلى السودان وزيارة الرئيس البشير إلى مصر، استمر خلاف البلدين بشأن مثلث حلايب وشلاتين، وطرح الأمر أكثر من مرة إلى العلن في تصريح رسمي من البشير قال فيه إن «المثلث» سوداني، وأن بلاده سوف تلجأ لمجلس الأمن لحسم الخلاف مع مصر حوله.

وفي منطقة المغرب العربي، استمر الخلاف بين الجزائر والمغرب، وهو الذي برز حتى في أدنى المؤشرات، في الخلاف بشأن حقوق الملكية التراثية للأعمال الفنية، حيث تقدمت الجزائر في أواخر آب/أغسطس بطلب رسمي إلى منظمة «اليونسكو» لتصنيف «أغنية الراي» موروثاً غنائياً جزائرياً، بعدما كانت وزارة الثقافة المغربية قد تقدمت بملف لدى اليونسكو لتصنيف «الراي تراثاً إنسانياً لا مادياً».

علاوة على ذلك ظلت القضايا الخاصة بالبلدان العربية المنهارة محل خلاف في السياسات العربية، وقد انطبق ذلك على ليبيا كما انطبق على اليمن بمثل ما انطبق على سورية؛ ففي كل هذه القضايا لم تتقارب المواقف بين البلدان العربية داخل المنظومات الفرعية وفيما بينها، فاستمرت الخلافات، مع بعض التراجع عن الإعلان عن طبيعتها، حيث كانت للبلدان العربية قدرة أكبر على استيعاب خلافاتها البينية في ما يتعلق بالدول المأزومة أكثر من قدرتها على استيعاب خلافاتها في القضايا الثنائية. على سبيل المثال، بينما تفجر الخلاف العلني بين مصر والسعودية حول تيران وصنافير وامتد لأشهر طويلة على مدار العام لم يسع البلدان إلى تكريس خلافاتهما بشأن القضايا العربية في ما يتعلق بسورية أو اليمن أو ليبيا، ولم يكن الإعلان عن ذلك أحياناً سوى أداة توظيف للتعبير عن الخلاف بينهما حول القضايا الثنائية.

٤ ـ بوادر شبه تراجع عن خط العسكرة في السياسات الخليجية

شهدت السنوات الماضية ظهور مركز قوة جديد مؤثر في السياسات العربية. شكل أكثر علامات حقبة ما بعد الثورات تمحوراً وبروزاً، وهو مركز القوة والثقل الخليجي. الذي برزت معالمه على ملامح السياسات العربية قبل ٢٠١١ على نحو ما تجسد بشكل أساسي في سياسات دولة قطر، ثم اتضح هذا المركز للقوة بشكل جماعي بعد ثورات ٢٠١١، وعلى الرغم من أن التأثير الخليجي لم يكن غائباً عن القرار المركزي في كل حقب النظام العربي إلا أنه لم يبرز له نهج سياسي محدد أو

خط مستقل في السياسات يدافع عنه أو يسعى لتفعيله أو فرضه عربياً على نحو ما اتضح جلياً بعد ٢٠١١، وبغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الخط الخليجي في السياسات العربية فإنه من الصعب إنكار أن دول الخليج كانت الأكثر تأثيراً في تلك السياسات طيلة السنوات الست الماضية، وهو ما جعل البعض يطلق على هذه الحقبة «لحظة الخليج» في التاريخ السياسي العربي.

ولقد انعكس التأثير الخليجي في إدارة الأزمات العربية منذ ٢٠١١؛ فتبنى النظام العربي بعض القرارات والسياسات التي مالت إلى تبني وجهة النظر الخليجية بالأساس، وهو ما ساعد عليه تراجع تأثير القوى التقليدية (مصر وسورية والعراق والجزائر)، وما بين ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ تبنى النظام العربي سياسات ومواقف من أزمتي سورية وليبيا. ابتعدت به عن خط سياساته التقليدية، فاتجه إلى إقرار نهج التدخل العسكري لأجل فرض التغيير الداخلي والإطاحة بالنظام في الدولتين، في توجه بعيد عن التقاليد العربية في التعامل مع هذا النوع من الأزمات. وفي الحقيقة لم يتمكن النظام العربي ـ الذي تبنى مواقف رسمية معلنة من تلك الأزمات في مؤسسته الرسمية (جامعة الدول العربية) ـ من تغيير سياساته حول تلك الأزمات استجابة للمتغيرات والمستجدات، وظل أسيراً للقرارات التي اتخذها خلال تلك السنوات الثلاث، حيث كان التراجع العربي الرسمي عن تلك المواقف ـ عبر إصدار قرارات مختلفة من داخل جامعة الدول العربية ـ سيعني التصادم مع قلب النظام العربي الجديد الذي انتقل إلى الخليج، والابتعاد عن بؤرة الثقل الخليجية التي لا تزال الأكثر تأثيراً بعد الثورات. وعلى الجانب الآخر. بات استمرار الاندفاع في خط السياسات الخليجية صعباً منذ ٢٠١٥ في ظل تحولات الواقع السياسي العربي، ومن ثم كان تجميد دور الجامعة العربية واستمرارها على ما جرى إقراره في «اللحظة الخليجية»، هو الخيار الأقل ضرراً.

وفي عام ٢٠١٦ برز قدر من التغيير في هذه المعادلة، وذلك بفعل عدد من المتغيرات؛ فقد استعادت السياسة الخارجية المصرية حيويتها وعادت مصر لممارسة بعض دورها في الإقليم وأعلنت عن توجهات جديدة كانت تتبناها وتستشعر الحرج في الإعلان عنها من قبل، وبرز خط معلن في السياسات المصرية يسعى إلى رسم طريق آخر في التعاطي مع الأزمات ويعيد إصلاح بعض الخلل في العلاقات العربية وفي علاقات العرب بدول الجوار، وإلى حد ما برزت مجموعة عربية أخرى ـ في مقابل المحور الخليجي ـ غير متماسكة في التنسيق والهيكل، وإن كانت متقاربة في السياسات والتوجهات، وهي مجموعة تشمل كلاً من مصر والأردن والجزائر والعراق، وتتسع لمختلف الدول العربية التي تضررت من حال النظام العربي بين ٢٠١١ و٢٠١٥. وبرز بعض عمليات التنسيق بين أطراف هذا المحور لأجل بناء تفاهم رئيسي بشأن بعض الأزمات العربية.

ساعد ذلك على بروز ملامح لتوجهات جديدة داخل النظام العربي في ٢٠١٦؛ ففي ما يتعلق بالأزمة اليمنية كان لاستمرار الحرب والخسائر البشرية والمادية على الجانب اليمني وعلى جانب قوات التحالف العربي، واستمرار المعارك على النقاط الحدودية بين اليمن والسعودية لمدة عامين متتالين دون انقطاع، تأثيره في إعادة التفكير بشأن أرجحية الخيار العسكري، وهو أمر وإن لم يترجم

حتى الآن في إقرار التسوية وإنهاء الحرب، إلا أنه غيَّر نسبياً في مسلك التحالف العربي. وفي سورية، كانت سنة ٢٠١٦ مفصلية في تأكيد قدرات النظام السوري وحلفائه (روسيا وإيران والجماعات الجهادية الشيعية) على إلحاق الهزيمة بالجماعات الجهادية السنية وجماعات المعارضة المسلّحة وفرض أمراً واقعاً على الأرض، وهو ما تجسد جلياً في معركة حلب، وقد برزت انعكاسات ذلك على السياسات الخليجية تجاه سورية، حيث تراجع مطلب إزاحة الرئيس بشار في الخطاب السياسي الخليجي، وضغطت دول الخليج على حلفائها من قوى المعارضة والجماعات في سورية لتقليص طموحاتهم وأهدافهم المعلنة، بل تطورت المراجعات بشأن الأزمة السورية إلى حد أن بدأت أصوات داخل النظام العربي تطالب بإعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية.

وإلى حد كبير يمكن القول بأن وجهة النظر الأقل تشدداً في السياسات الخليجية تغلبت في النهاية على حساب وجهة النظر التي كانت تنحو إلى تبني سياسات من شأنها فرض قيادة خليجية على الوطن العربي ولو بالتدخل بالقوة العسكرية في الأزمات العربية. ويمكن القول بأن أحد الملامح الأساسية للتطور داخل النظام العربي في ٢٠١٦ تمثل بتوسيع دائرة التفاعل في مركز القرار العربي ليستوعب وجهات نظر مختلفة عن وجهة النظر التي ظلت متسيدة لفترة، وأصبحت الأطراف الخليجية أكثر استعداداً للقبول بتسويات إقليمية في موقف تراجعي لأول مرة منذ عام ٢٠١١.

٥ ـ بروز معالم خط استراتيجي إقليمي جديد بين بعض العرب وإسرائيل

للعلاقات السرية بين العرب وإسرائيل، ولمناهج التسوية البديلة معها، ميراث طويل داخل تفاعلات النظام العربي؛ فعلى مدى تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يكن هناك توافق عربي تام بشأن قواعد الصراع ونهج التسوية، رغم التوافق المؤسسي والخطابي، على نحو ما عكسته مقررات وبيانات القمم العربية والمجالس الوزارية، ففي كل حقبة من حقب الصراع برزت أصوات عربية تدعو إلى تبني مسارات بديلة لمسار المواجهة، وكان ذلك سابقاً على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ١٩٧٩، وعلى المبادرة العربية للسلام في ٢٠٠٢، وهو فكر يعود بجذوره إلى أواخر الستينيات، ومن ثم فليس جديداً أن يتجه العرب إلى تسوية مع إسرائيل، أو أن يطرحوا التسوية مقابل التطبيع في سياق صفقة إقليمية أكبر.

ولكن الجديد الذي أبرزته التفاعلات العربية في ٢٠١٦ هو هذا الخط الذي بدا شبه معلن، ويقترب من التدشين الرسمي له، حول نوعية جديدة من الارتباطات والتفاهمات تدخل بمقتضاها الدولة العبرية بشكل اعتيادي في نسيج التفاعلات العربية الرسمية، وهو ما يحمل اعترافاً عربياً رسمياً بأن الصراع التاريخي مع إسرائيل الذي بدأ رسمياً عقب إعلان قيام الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ قد انتهى، وأنه لم يعد من بين القضايا المركزية للنظام العربي. وفي الحقيقة، فإن ما حمله عام ٢٠١٦ كان أكبر في دلالاته من مجرد الإشارة إلى إنهاء الصراع قبل تسويته فعلياً، لأنه ألمح إلى بدء مرحلة جديدة من التعاون، يكون فيها للدولة العبرية «امتياز محدد وحصري» في المنطقة العربية.

وإذا كان ذلك لا يزال متعذراً كواقع تقر به الشعوب والمجتمعات، فإنه بدا واقعاً يسعى إليه بعض الحكومات، وإذا كان التعاون الأمني مع إسرائيل من جانب بعض الحكومات أمراً واقعاً منذ مدة في ضوء اتفاقات دولية تقيم علاقات معلنة، كالعلاقة بين كلٍ من مصر والأردن وبين إسرائيل، فإن الجديد هو تصدير الإيحاء بإمكان الاعتماد على إسرائيل في بناء نظام أمني إقليمي، أو الاعتقاد بإمكان إسهامها في ضمان الأمن الداخلي لبعض البلدان العربية والأمن الإقليمي العربي. وعلى الأقل فإن هذه هي الأفكار التي ولدتها الأخبار والشائعات التي لا تزال تدور سراً، وهي شائعات وأخبار تطرح في سياق الحديث عن بناء حلف إقليمي سنّي تكون تركيا وإسرائيل على علاقة معه. وقد وجدت هذه الأفكار طريقها بقوة عام ٢٠١٦ إلى المصادر الإسرائيلية وإلى الخطاب الإسرائيلي الرسمي والإعلامي، وفي الحوارات الإعلامية لبعض النخب العربية.

ولقد انتعشت هذه الجدالات مع الكشف عن لقاءات وزيارات وفود عربية غير رسمية ومسؤولين عرب إلى إسرائيل في ٢٠١٦، ولقاء رئيس الاستخبارات السعودي سابقاً الأمير تركي الفيصل مع وزيرة خارجية إسرائيل السابقة تسيبي ليفني على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، كما تعززت هذه الأفكار أيضاً مع بروز إيحاءات إقليمية بالتقارب في لغة الحوار وفي الاستراتيجية بين إسرائيل ودول الخليج في ما يتعلق بالمواقف والاستراتيجية المتبعة إزاء إيران، وانتعاش الحديث عن حلف عسكري إقليمي يكون بديلاً من المظلة الأمريكية، في ظل تراجع التزامات إدارة أوباما بأمن الخليج، وطرح إدارة ترامب تأييدها فكرة بناء ناتو عربي للدفاع عن الأمن الإقليمي. كما تنامى هذا الحديث في ظل الكشف عن لقاء العقبة الذي جمع الملك عبد الله الثاني والرئيس عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري، وما تسرب عنه من دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي لأن تقوم كل من السعودية والإمارات بأنشطة سياسية ذات منحى تطبيعي مع إسرائيل بشكل علني وجلي، وفي ظل ذلك لم يكن غريباً أن يعرض وزير الدفاع الإسرائيلي ليبرمان في شباط/فبراير ٢٠١٧ إقامة حلف مشترك على غرار حلف شمال الأطلسي، معلناً أنه حان الوقت «لتشكيل تحالف رسمي (عربي/إسرائيلي) بشكل علني»، وأن يصرح نتنياهو بأن التهديدات الإيرانية للمنطقة ستفتح الباب للتطبيع بين إسرائيل والمنطقة العربية في المستقبل وأن هذا التهديد (الإيراني) يخلق مصالح مشتركة بين إسرائيل والعرب، معتبراً ذلك فرصة لبلاده لتطبيع علاقاتها مع دول المنطقة.

كل ذلك يشير إلى تفكير جديد يجري الدفع به ويستهدف إحداث اختراق في العقل العربي نحو إعادة إدراك إسرائيل واكتشاف قيمة وجودها في المنطقة، باعتبارها فرصة وميزة وليست عبئاً، وكعنصر استقرار للأنظمة وجسر تواصل بين المنطقة والقوة الرئيسية في العالم الولايات المتحدة. وهو ما يتناقض كلياً مع الإدراك العربي التاريخي (الشعبي والرسمي) السابق للدولة العبرية. ومن المرجح أن تدخل أطراف وجهة النظر هذه ـ وهم أقلية طفيفة على الجانب العربي ـ في إشكاليات مع أنصار وجهة النظر العربية الطاغية، التي تحمل خلاصة خبرة الصراع العربي مع إسرائيل، وهذا

الخط من التمايز بين أنصار وجهتَي النظر هاتين داخل النظام العربي من الممكن أن يشكل جزءاً من الخلافات والصراعات التحتية في المنطقة العربية عام ٢٠١٧.

٦ ـ تزايد تقاطعات قوى الجوار الإقليمي مع الشأن العربي

يلخص عام ٢٠١٦ حقيقة أنه لم تعد هناك مفاصل أو حدود لما يمكن تسميته علاقات العرب بدول الجوار الإقليمي، خصوصاً بعد أن تسللت العلاقات مع هذه الدول لتدخل إلى نسيج العلاقات العربية، ولترسم قدراً من هذه العلاقات، أحياناً بتوافق رسمي وحكومي، وأحياناً أخرى عبر التواصل المباشر بين هذه الدول والفصائل والجماعات الأدنى داخل البلدان العربية المأزومة، عبر اختراق مستهدف من تلك الدول أو استجلاب متعمد لها من جانب قوى وفصائل بالداخل، وقد جعل كل ذلك الحدود بين النظام العربي والنظام الإقليمي أكثر تداخلاً وتعقيداً، وربما انهارت الحدود الفاصلة بين النظامين فعلياً، لتصبح التقاطعات بين أجزاء من النظام العربي أكثر اندماجاً ـ من ناحية حجم التعاون وكثافته ـ في أجزاء من النظام الشرق الأوسطي، مقارنة بالاندماج بينها وبين أجزاء النظام العربي الأخرى. وقد بلغ الأمر أحياناً حد الغياب العربي التام عن قضايا يفترض أن تكون حصرية للنظام العربي؛ على سبيل المثال غياب العرب عن مؤتمر آستانة الخاص بالأزمة السورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وحضور كل من تركيا وإيران وروسيا. وبينما قد لا ينال من خصوصية النظام العربي كثيراً ـ في علاقته بنظام الشرق الأوسط ـ أن يدخل العرب في الخليج في صراع مع إيران، حيث إن التفاعل الصراعي يزيد على الأرجح من تمييز النظام العربي ودفاعه عن ذاته، فإنه حين يكون التداخل والتشابك بين جزء من النظام العربي وبعض دول الجوار أكثر كثافة في التعاون والاندماج منه بين هذا الجزء وأجزاء أخرى في النظام العربي، فهنا يصبح التداخل بين النظامين العربي والشرق الأوسطي في مستوى قد يلغي خصوصية النظام العربي.

في عام ٢٠١٦ كان الخط التعاوني بين إيران وسورية والعراق ـ علاوة على الفصائل والقوى الأدنى مثل حزب الله والحوثيين ـ كبيراً بحد يفوق كثيراً علاقات سورية والعراق والحوثيين وحزب الله بالنظام العربي، وهو ما يجعل هذه الدول والقوى أكثر انخراطاً في الفلك الإيراني. وبينما لا يمكن القول بأن السعودية وقطر تدوران في الفلك التركي ـ على شاكلة علاقة العراق وسورية بإيران بالنظر إلى الظروف الخاصة بالبلدين ـ فإنه لا يمكن إنكار العلاقة الخاصة التي أبرمتها المملكة وقطر مع تركيا، وهو الأمر الذي اكتسب طابعاً أكثر رسمية في ٢٠١٦، حيث طرحت فكرة التحالف السني بمشاركة السعودية وتركيا وقطر في مقابل إيران، وعقدت الدولتان وباقي بلدان الخليج العربية اتفاقيات كثيرة مع تركيا.

وكانت العلاقات الخليجية ـ التركية قد شهدت تراجعاً نسبياً لفترة قصيرة بعد الانقلاب في تركيا في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، خصوصاً مع مواقف كل من السعودية والإمارات من الانقلاب والتي اعتبرتها أنقرة غير قوية في إدانته بما فيه الكفاية. لكن العلاقات شهدت عودة حميمة مع

الزيارة الرسمية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن نايف لتركيا في أيلول/سبتمبر وزيارة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد أنقره في تشرين الأول/أكتوبر، ثم الزيارة الرسمية للرئيس أردوغان إلى كل من البحرين والسعودية وقطر في شباط/فبراير ٢٠١٧، والتي شهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات؛ حيث جرى توقيع أربع مذكرات تعاون في مجالات الدبلوماسية والصناعات الدفاعية والتعليم مع البحرين، واتفق البلدان على التعاون والعمل المشترك في قطاع الطاقة والصناعة والزراعة والاقتصاد والبنية التحتية. وكانت العلاقات القطرية ـ التركية قد شهدت تطورات كثيرة بعد التحالف التركي ـ القطري مع قوى الإسلام السياسي في المنطقة. ولقد نتج من ذلك توقيع البلدين أكثر من ثلاثين اتفاقية ومذكرة تفاهم وتعاون خلال العامين ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، منها الاتفاقية الموقّعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والخاصة بمشاركة ثلاثة آلاف جندي من القوات البرية التركية، إلى جانب وحدات جوية وبحرية ومدربين عسكريين وقوات عمليات خاصة، في التركز في القاعدة العسكرية متعددة الأغراض التي تقرر إنشاؤها لتكون أول منشأة عسكرية تركية في الشرق الأوسط خارج حدودها. أما مع السعودية فكانت علاقات البلدين قد شهدت إبرام العديد من الاتفاقيات خلال عامي ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦. وكان أبرز مستجدات تلك العلاقات إنشاء مجلس التنسيق السعودي ـ التركي المشترك بهدف زيادة التنسيق الاستراتيجي وتطوير التعاون في الجوانب العسكرية والدفاعية والاقتصادية والتجارية والتنسيق بشأن الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط.

أما الإمارات ـ التي لم يزرها أردوغان في جولته الخليجية ـ فقد زارها رئيس أركان الجيش التركي من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧. وبحسب بيان الأركان التركية فقد استهدفت الزيارة بحث مسائل التعاون العسكري، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية. وعلى هامش معرض الدفاع الدولي «أيدكس ٢٠١٧» أبرمت الإمارات صفقة تشتري بموجبها آليات عسكرية تركية، بقيمة ٦٦٠ مليون دولار، وكانت العاصمة التركية قد استضافت قبل ذلك في الشهر ذاته اجتماعات لجنة المشاورات السياسية الأولى بين البلدين.

وقد رصد بعض المتابعين عقد اثني عشر لقاء قمة خليجية ـ تركية كان أبرزها ست قمم مع قادة السعودية وأربع مع أمير قطر خلال اثني عشر شهراً فقط وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتوجت تلك القمم بتعاون اقتصادي وعسكري وثقافي متنام بين تركيا ودول الخليج. وبدأت العلاقات الخليجية ـ التركية تنفتح بشكل عام في ٢٠١٦ على الرغم من علاقة تركيا بالإخوان، وموقف أردوغان من النظام في مصر.

وهكذا شهدت العلاقات العربية انخراطاً كثيفاً لدولة غير عربية في النظام العربي هي تركيا، بينما شهدت انخراطاً صراعياً أكثر كثافة مع دولة جوار غير عربية هي إيران، علاوة على مؤشرات انخراط لم تتضح طبيعته مع دولة جوار أخرى هي إثيوبيا، فضلاً عن علاقات مفتوحة على كل الاحتمالات مع إسرائيل. وفي ظل تلك الصيغ كافة غير العرب أكثر مما يكسب العرب، ومع الإعلان المفاجئ أو تسريب طبيعة هذه العلاقات التي تشمل بعض العرب مع بعض دول الجوار إلى العلن، يجري

استنزاف أرصدة أساسية من العلاقات العربية، وتصبح هذه العلاقات عرضة للضربات المفاجئة من المنافسين والخصوم والأعداء في الجوار.

٧ ـ انتشار قوى «الجهاد» الإقليمي وتراجع القوى السياسية والمدنية

تمثل أحد ملامح النظام العربي التي برزت عام ٢٠١٦ بأنه في الوقت الذي استمر فيه الاستقطاب والجهاد المذهبي وانتعشت فيه معارك القوى المسلحة الجهادية والمعارك ضدها شهد العام استمرار انزواء وتراجع أدوار القوى المدنية، وبينما اتجهت قوى الجهاد المذهبي إلى مزيد من التفتت والانتشار، فإن القوى المدنية اتجهت إلى مزيد من التقلص والانحسار، وبينما تزدهر القوى الأدنى غير المشروعة يتراجع زخم القوى المفترض أن تكون مشروعة. ولا يتعلق تراجع القوى المدنية فقط بقوى المجتمع المدني، التي أُخذ عليها بعض المآخذ في قضايا التمويل الأجنبي وانخراط بعضها في أجندة خارجية إبان الثورات، وإنما بقوى المعارضة المشروعة والمستقلة والحياة النقابية والحزبية والنشطاء الوطنيين، ومن ثم أجهض الكثير من القوى المدنية التي كان يمكن أن تزيد حيوية العمل السياسي في المجتمعات العربية نزولاً على ضرورات مواجهة العنف والإرهاب وانهيار الدولة، وقد قام بعض البلدان العربية بتوظيف حالة الخوف المجتمعي على كيان الدولة ـ بدوافع واقعية فعلية أو من باب التوظيف السياسي ـ والاستفادة منها في إعادة بناء قوى الدولة والإبقاء على طبيعة الحكم. ولكن أحد الأمور المحيرة هو أنه في أغلب الأحيان تعاملت بعض القوى المدنية والسياسية (الأحزاب القديمة تحديداً) مع هذا الحال كأمر واقع، وبدا الأمر كأن هناك توافقاً أو اتفاقاً ضمنياً بينها وبين الدولة على الابتعاد عن صدارة المشهد وتأجيل المطالب إلى حين، إما اقتناعاً بالأخطار الجديدة، أو خوفاً على مستقبلها السياسي، أو قناعة بدور اعتادت عليه على هوامش السلطة.

وبشكل عام لم تعد وحدات النظام العربي إلى الحياة السياسية وأوضاع التطور السياسي التي كانت سائدة قبل ثورات ٢٠١١، حيث دخلت مقاييس الارتقاء على سلم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والتنمية المستدامة إلى حزمة المقاييس المطروحة لمستقبل المنطقة منذ القمة العربية في تونس ٢٠٠٤، بينما أصبح الوجود العربي الآن مهدداً بولادة «فلسطينيات جديدة». ولعل ذلك ما دفع الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط في مقال أخير، إلى أن يطرح قائمة أولويات للنظام العربي في الفترة المقبلة، تتعامل جميعها مع التحديات وليس الفرص، وليس من بينها بند واحد يتعلق بالحالة السياسية الخاصة بالديمقراطية أو الحريات والحقوق. ففي كلمة له أمام مؤتمر ميونيخ في شباط/فبراير ٢٠١٧، وفي مقال له بجريدة **الشرق الأوسط** في الخامس والعشرين من الشهر نفسه بعنوان «الجامعة العربية بين الواقع والتحديات»، طرح الأمين العام مصفوفة من التحديات أمام الوطن العربي لا تقل فداحة عن الإرهاب؛ من ذلك انفراط عقد السلطة المركزية كما هو الحال في اليمن وليبيا وسورية، وتنامي الأطماع الإقليمية لدول الجوار كإيران وإسرائيل،

والانخفاض العالمي في أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي والعجز عن تحقيق التنمية المُستدامة ومُشكلات الانفجار السُكاني والشح المائي والتصحر. ودعا الأمين العام إلى تبنّي استراتيجيات جماعية تستهدف الحفاظ على كيان الدولة الوطنية كأولوية رئيسية للنظام في مجموعه، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإيجاد آلية عربية فعّالة وناجزة في إطار الجامعة للتعاطي مع الأزمات العربية ومعالجتها.

وضمن هذا السياق يمكن الحديث عن عجز المؤسسات الدينية الرسمية العربية عن تقديم أطروحات جديدة؛ فلا هي تمكّنت من استحداث تطويرات ضمن منظومة الفكر الإسلامي في مواجهة فكر الدواعش والتكفير، تؤكد قدرتها على التعايش مع تحديات الحداثة والعصرنة، ولا هي بإمكانها الثبات والمقاومة ضد الهجمات العاصفة التي تطالبها بالتغيير وتتهمها بأنها حجر عثرة أمامه. وفي الحقيقة أن المطلوب منها من قبل بعض الأنظمة أكبر من قدرتها على الاستجابة له، ويمكن إذا أقرته أن ينال من شرعيتها أمام الجمهور، كما أنها ليست مرغوبة ولا معترفاً بها من قبل الجماعات والتنظيمات المتطرفة، وهي أيضاً ينظر إليها بارتياب من قبل الكثير من القوى الليبرالية واليسارية العلمانية والمدنية. وعلى الأرجح سوف تظل قضية تجديد الفكر والخطاب الديني مطروحة في قلب النظام العربي طالما ظلت قضية الإرهاب مطروحة وعلى قائمة الأولويات العالمية. كما سيظل الحديث عن الإرهاب والعنف وتجديد الخطاب الديني جزءاً من خطاب القادة والمسؤولين والمؤسسات العربية لفترة.

٨ ـ بذور المأسسة الاستراتيجية في العلاقات العربية (مجالس التنسيق المشتركة)

على الرغم من أن أغلب ملامح النظام العربي عام ٢٠١٦ قد يبث قدراً من التشاؤم. إلا أن أحد تلك الملامح يسير في الاتجاه الإيجابي المعاكس، وهو الملمح الخاص ببروز بعض بذور المأسسة الاستراتيجية للعلاقات العربية. فمع أن الوصف التقليدي والمتداول رسمياً للعلاقات العربية هو أنها علاقات استراتيجية وحميمة، إلا أن العلاقات بين دول المنطقة ربما تكون أقل صور العلاقات الدولية مأسسة وتوثيقاً على المستوى الاستراتيجي، ومن حيث الفاعلية والاندماج التعاوني الإيجابي. صحيح أن الانخراط الصراعي بين دول المنطقة كثيف بذاته (ويزداد في فترات بصفة عامة المد القومي مقارنة بفترات الانحسار أو الفترات العادية)، على نحو ما خلصت دراسة أحمد يوسف أحمد عن الصراعات العربية ـ العربية، وهي نتيجة يمكن سحبها من نواحي مختلفة على فترة السنوات الخمس السابقة على الثورات، والتي شهدت مستويات من التفاعل الصراعي العالي داخل النظام العربي. كما خلصت الدراسة السابقة إلى مفارقة لافتة تتعلق بالقضية الفلسطينية، التي كان يفترض أن تكون مصدر توحيد، فإذا بها تبرز كثاني أكبر قضية صراعية في العلاقات العربية؛ والأمر ذاته ينطبق على فترة ما بعد ٢٠١٣ في ما يتعلق بموقف البلدان العربية من قضايا الإرهاب، وهو الأمر الذي تباينت بشأنه مواقف الدول العربية رغم أنه كان يفترض أن يكون

قضية توحيدية. ويتضح الأمر أكثر في الاختلاف العربي حول قضايا التعاون، فالكثير من مشروعات التعاون ومقترحاته التي طرحت عربياً في فترة ما بعد الثورات، انتهت إلى اللاشيء. على سبيل المثال: اتفاقيات التعاون السبع عشرة بين مصر والسعودية؛ ومشروعات التعاون المقترحة بين مصر والإمارات في ما يتعلق بالعاصمة الإدارية المصرية الجديدة.

مع ذلك، شهدت العلاقات العربية عام ٢٠١٦ ظاهرة إيجابية جديدة تمثلت بالسعي إلى بناء كيانات مؤسسية وسيطة تتجاوز تعقيدات البيروقراطية السياسية وتساعد صنّاع القرار مباشرة، وشهدت إبرام العديد من الاتفاقيات بين البلدان العربية التي دخلت في مساحات تعاونية لم تكن تقبل عليها من قبل. فلقد تم تأسيس مجلس التنسيق المشترك المصري ـ السعودي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وجرى تأسيس مجلس مشابه بين السعودية والأردن في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ثم مجلس ثالث بين السعودية والإمارات في أيار/مايو ٢٠١٦ على الرغم من أن البلدين عضوان في مجلس التعاون الخليجي. ولقد عقد في سياق هذا المجلس الأخير ما سمّي مؤتمر «خلوة العزم» في أبوظبي بحضور ومشاركة أكثر من مئة وخمسين مسؤولاً حكومياً وعدد من الخبراء في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في السعودية والإمارات، واستهدف تفعيل بنود الاتفاقية الموقعة بين البلدين بإنشاء المجلس، ووضع خارطة طريق له على المدى الطويل ليكون النموذج الأمثل للتعاون والتكامل بين الدول.

وفي داخل مجلس التعاون الخليجي جرى تأسيس هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بين بلدان المجلس التي عقدت اجتماعها الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي سياق هذا الاجتماع جرى تحديد خمس أولويات أساسية تحظى بالاهتمام والمتابعة الفورية، وهي: اتخاذ جميع القرارات والخطوات التنفيذية التي من شأنها الارتقاء بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتحقيق نقلة نوعية فيه، ووضع جميع القرارات الاقتصادية التي سبق اتخاذها ولم تنفذ أو نفذت بشكل جزئي موضع التنفيذ الكامل والسريع واعتماد الآليات اللازمة لذلك؛ إجراء مراجعة شاملة للسياسات والبرامج والمبادرات الاقتصادية والتنموية لمجلس التعاون بهدف تطويرها وضمان كفاءتها وفاعليتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية المتبعة؛ تهيئة جميع العوامل القانونية والهيكلية والمالية والبشرية اللازمة لتطوير البعد الاقتصادي للعمل الخليجي المشترك والوصول به إلى المستويات المتقدمة التي تم إحرازها في العديد من الميادين والمجالات الأخرى؛ والاهتمام بجميع المواضيع والأمور ذات الصلة بالشأن الشبابي وتوفير جميع أوجه الدعم والمساندة للابتكار ولرواد الأعمال من الشباب على النحو الذي يكرس دورهم كرافد أساسي من روافد الاقتصاد الخليجي.

ولقد برزت هذه الآليات المؤسسية كآليات تنسيقية للعمل المشترك والثنائي تتجاوز الآليات التقليدية، وجميع هذه الآليات هي أدوات جديدة لتفعيل الإدارات الحكومية في العلاقات العربية البينية، ولكنها تجربة لم تختبر، كما أنها في النهاية تخضع لبيئة وآليات العمل العربي نفسها التي تشهد تدشيناً مفاجئاً وحيوياً، واجتماعات سريعة ومتدفقة في بداياتها، ولكنها تنتهي إما إلى التجميد

غير المعلن أو الانزواء التدريجي دون متابعة لما جرى الاتفاق عليه، كما أن واحداً من تلك الآليات المؤسسية على الأقل، وهو مجلس التنسيق المصري ـ السعودي، تعرض لضربة شديدة في سياق أزمة العلاقات بين طرفيه؛ وبينما عقد خمسة اجتماعات سريعة خلال خمسة أشهر بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، فإنه لم يعقد أي اجتماع منذ ذلك التاريخ. كل ذلك يشير إلى أن هذه الكيانات المؤسسة ليست محصّنة ضد أمراض وخصائص العلاقات العربية المتقلبة والمتسمة بالشخصانية وغير المؤسسية.

٩ ـ بروز دور الإعلام وأدوات التواصل الاجتماعي في العلاقات العربية

تتمثل إحدى أهم الظواهر الجديدة في العلاقات العربية في السنوات الأخيرة والتي اتضحت بجلاء عام ٢٠١٦، بأن هذه العلاقات أصبحت عرضة لضربات شديدة ومفاجئة من الفضائيات وأدوات التواصل الاجتماعي اللتين أصبحتا محركين أساسيين في الكثير من جوانب المشهد العربي العام. ولقد كان طبيعياً أن يكون لكل منهما دوره في الأحداث والحوارات الوطنية داخل البلدان العربية، وباستثناءات قليلة. لم يكن من المعتاد أن تتجه هذه الأدوات إلى اقتحام شبكة العلاقات العربية، بوصفها بعيدة من اهتمامات المواطن العادي، وبالتأكيد أن اهتمام المواطن العربي بالعلاقات العربية هو أمر جيد عامة، ولكن تركيز نسبة كبيرة من المواطنين على استهداف هذه العلاقات ونشر عدم الثقة بها هو أمر جديد، وربما ساعد على ذلك حقيقة التداخل الكثيف بين أحداث البلدان العربية منذ ٢٠١١، وتدخل بعض البلدان العربية في الشؤون الداخلية لبعضها الآخر، ولكن أحد العوامل الأساسية لذلك هو وقوع قطاعات اجتماعية عربية أسرى لأيديولوجيات وأفكار مذهبية وفئوية خاصة. كرست لديها الاستعداد والمصلحة لتقبل الشائعات والدفع بها وتكرار ترويجها كجزء من عملية استهدافها للأنظمة السياسية التي لا ترضى عنها، والتي تقيم تحالفات عبر دولية لأجل إسقاطها.

صحيح أنه في العقود السابقة لم تكن العلاقات العربية بعيدة من التناول الإعلامي السلبي والتخريبي في كثير من الأحيان، ولكن الجديد بعد الثورات هو أن تفاعلات المشهد الداخلي العربي أصبحت جزءاً من التفاعلات العربية البينية المؤثرة، وكثيراً ما تضطر أجهزة الدولة الرسمية ووزارات خارجيتها وأجهزتها السيادية ومؤسساتها الرئاسية لتمضية الجهد والوقت في تبديد الشائعات. وفي عام ٢٠١٦ كثرت نماذج الحروب الكلامية والمعارك الإعلامية في العلاقات العربية، واستغل بعضها أحداثاً حقيقية وأساء تفسيرها، وأحياناً جرى اختلاق الأحداث والأخبار، كما جرى وضع عناوين ولافتات مغايرة للوقائع والأحداث الأصلية على لسان مشاهير لتزيد من حجم المتابعة والمشاهدة، ولقد كان نصيب العلاقات المصرية ـ السعودية والمصرية ـ الإماراتية والسعودية ـ الإماراتية كبيراً من هذه الهجمات. كما نالت القضايا الخاصة بعلاقات الدول الثلاث

مع إسرائيل تكثيفاً خاصاً، سواء من خلال تتبع تسريبات محددة لجهاز الدولة في مصر، أو للإساءة لمواقف وتصريحات مسؤولين، أو للتنويه إلى تضرر العلاقات بين المسؤولين والقادة.

وعلى سبيل المثال، جرى استغلال موضوع لقاء قمة العقبة سالف الذكر للإضرار بموقف كل من مصر والأردن من القضية الفلسطينية، وجرى بث شائعات عن تنازلات مصرية في سيناء، كما جرت إشاعة الحديث عن رفض قادة عرب اللقاء بقادة آخرين لأجل توسيع الفجوة بين بلدان عربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧ نشر أحد المواقع الإلكترونية الكويتية خبراً عن أن الخطوط الجوية السعودية سيّرت رحلات جوية إلى تل أبيب، وهو ما انتهى بإجبار الشركة الراعية للموقع الإلكتروني على تقديم اعتذار في شكل إعلان مدفوع الأجر في ثلاث صحف كويتية أكدت فيه نفيها تلك المعلومات عن الخطوط السعودية ونشرها عناوين ليس لها أساس من الصحة. ووجدت قضية الخلاف المصري ـ السعودي حول جزر تيران وصنافير مساحة كبيرة من هذه التفاعلات الإعلامية التي أثرت فعلياً في العلاقات المصرية ـ السعودية. مع ذلك لا يمكن القول بأن العلاقات العربية كانت ضحية تماماً للهجمات الإعلامية، حيث تتحمل الدول ذاتها جزءاً مهماً من المسؤولية عن السماح بتضرر علاقاتها البينية بفعل هذه الشائعات.

١٠ ـ قمة البحر الميت... قمة عادية أم محطة مفصلية؟

على الرغم من أن القمة العربية، التي عقدت في عمّان بالأردن في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ سبقتها جهود مكثفة من جانب الأردن ومن الملك عبد الله الثاني، لضمان أكبر حضور من القادة والزعماء، إلا أن مخرجات هذه القمة لم تتجاوز حالة الضعف التي يعانيها النظام العربي. لقد مكنت مساعي الملك الشخصية من ضمان تمثيل استثنائي للقادة العرب، مع حضور أربعة عشر ملكاً ورئيس دولة، ولكن البيان الختامي للقمة أخفى الكثير من الخلافات في المواقف والرؤى التي عكستها بجلاء كلمات القادة، ويمكن وضع اليد على الكثير من تلك النقاط. مع ذلك يحسب للقمة أنها أفصحت عن تحسن ظاهري في حالة النظام العربي، مع انضمام عدد من الدول العربية ـ ولو شكلياً ـ إلى واقع الدول الأقرب إلى الحالة الطبيعية، وهو ما أكد الثقة بإمكان عودة الدولة التي غابت لسنوات في بعض البلدان العربية؛ فضعف الحضور الرسمي في قمة موريتانيا ٢٠١٦ لم يكن عائداً بالأساس إلى عدم التحضير الجيد، وإنما إلى حالة العجز عن الحسم السياسي في بعض الدول التي وضعت بعضها في مواجهة خطر الضياع الكامل (العراق والصومال)، ووقف بعضها الآخر بلا رأس، على نحو ما كان في لبنان. من هنا أضافت قمة عمان دولاً عربية إلى قائمة الدول المكتملة على الأقل شكلياً ورسمياً.

وعلى الرغم من أن القمة لم تضف جديداً بشأن القضية الفلسطينية فقد أعادت ـ على الأقل خطابياً ـ التأكيد بوصفها القضية «المركزية» للنظام العربي؛ حيث تكرر ذلك في أكثر من خطاب وكلمة لرئيس أو ملك في القمة على نحوٍ بدا معه وكأن هناك تنسيقاً فعلياً بين كلمات رؤساء

الدول؛ فمن متابعة الكلمات في الجلسة الافتتاحية يمكن رصد تكرار مصطلح «القضية المركزية» في الإشارة إلى القضية الفلسطينية، في كلمات كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والملك عبد الله الثاني ملك الأردن، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس السوداني عمر البشير، والرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وأورد عدد من الكلمات عبارات قريبة عند الحديث عن القضية الفلسطينية، فأشار البعض إلى أنها «في مقدمة أولوياتنا»، أو «على رأس أولوياتنا»، أو هي «القضية الأولى»، أو «قضيتنا المحورية» أو «الجوهرية».

وإحدى النتائج التي ألمحت إليها القمة أنها أحدثت في ما يبدو قدراً من التوازن بين وجهتي نظر عربيتين في ما يتعلق بإسرائيل؛ وانتهت إلى أن العلاقة مع إسرائيل لن تتطور سريعاً على نحو ما يأمل البعض؛ حيث إن ثمة وجهات نظر لدول مثل مصر والأردن صاحبة الخبرة التاريخية تتجه لموازنة الموقف المندفع لبعض الحكومات نحو بناء علاقة جديدة مع إسرائيل، ولقد تمكنت وجهة النظر هذه من إعادة الاصطفاف خلف مبادرة السلام العربية، بعدما كانت وجهة النظر الأولى تتجه إلى تجاوزها وبناء العلاقات من دون استحقاقات السلام. وبالمقابل فإن تراجع أصحاب وجهة النظر هذه جاء بأمل حشد موقف عربي شامل في المواجهة مع إيران، ونقل إيران من كونها قضية للنظام الخليجي الفرعي إلى تبنيها كقضية للنظام العربي كله. وعلى الأرجح سوف تكون إيران موضوعاً أساسياً للتفاعلات في الإقليم في ٢٠١٧ وما يليه.

ولكن في مقابل النقاط الإيجابية هناك مدلولات سلبية أسفرت عنها القمة؛ فبينما أكدت قمة عمّان أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للوطن العربي أفصحت مخرجات القمة عن محدودية الخيارات العربية في مواجهة إسرائيل، التي أصبحت محصورة في المبادرة العربية للسلام، والتي طرحت أول مرة منذ خمس عشرة سنة في قمة بيروت عام ٢٠٠٢؛ حيث أعادت قمة عمان طرح مبادرة السلام العربية وحل الدولتين كأساس لمصالحة «تاريخية» بين العرب وإسرائيل، وقد أعيد طرح المبادرة على الرغم من التهديدات العربية لسنوات طويلة بالتخلي عنها وطرحها جانباً بعد التجاهل الإسرائيلي لها، ما يؤكد تحرك العرب في القضية الفلسطينية في مسار وحيد وأحادي أمام الطرف الآخر الذي يدرك ذلك تماماً، وذلك يجعل المبادرة في موقف الرجاء والتوسل، وهو موقف ليس في مصلحة المفاوض العربي أو القضية. وقد أعادت القمة طرح المبادرة رغم إعلانات إسرائيل المتواصلة عن مزيد من الاستيطان في الضفة وإعلانها أكثر من مرة عدم نيتها الانسحاب من الجولان.

وعلى الرغم من الاتفاق على خطر الإرهاب، فإن القمة كشفت عن اختلاف وتباين البلدان العربية بشأن كيفية مواجهته؛ فبينما شدد البعض على المواجهة الأمنية ركز آخرون على ضرورات المواجهة الفكرية والدينية والحوار الوطني الداخلي، وبينما عزا البعض الإرهاب إلى سلوك إجرامي خاص بالإرهابيين تحدث آخرون عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤدي للفكر

الإرهابي، وهو ما عكس مدرستين على طرفَي نقيض داخل المنطقة: **الأولى** ضد الإرهاب وتدعو إلى المواجهة الأمنية الحازمة معه ومع كل الجماعات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة الخارجة من عباءة جماعات الإسلام السياسي؛ و**الثانية** تدعو إلى التفريق بين الجماعات والتماس الأعذار الاقتصادية والثقافية لها، وترى أن من بينها جماعات معتدلة لا ينبغي مواجهتها؛ بل ترى أن مواجهتها أمنياً ستزيد من خطورتها وخطورة الإرهاب، وذلك ما عبرت عنه بجلاء كلمتا الرئيس السيسي والأمير تميم بن حمد. فبينما دعا الرئيس المصري إلى ضرورة محاربة الإرهاب والمواجهة الشاملة معه بكل حسم وقوة بدءاً بالحسم العسكري دعا أمير قطر إلى التفرقة بين «المنظمات الإرهابية» و«التيارات السياسية»، ملمحاً إلى أن المواجهة الأمنية قد تزيد عدد الإرهابيين في العالم.

وكان جلياً ما أفصحت عنه القمة من تباين رسمي معلن في مواقف البلدان العربية مما سُمِّي ثورات «الربيع العربي»، وهو أمر ربما يجري الإفصاح عنه لأول مرة في قمة عربية؛ فبينما شبَّه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر «الربيع العربي» بـ «الوهم» الذي أطاح أمن واستقرار الدول وعطل التنمية والبناء، مطلقاً عليه تعبير «الحقبة المظلمة من واقعنا العربي» تضمنت كلمة أمير قطر ما يشير إلى استمرار التزامه لفظياً بقيم الليبرالية والحرية، حين أكد على أن «الإرهاب يتقلص وينكمش مع التنمية الإنسانية والمساواة أمام القانون وفي ظروف الحرية، وينمو في ظروف الاغتراب عن المجتمع وقيمه والحرمان واليأس وانعدام الأفق وإذلال الناس في المعتقلات والسجون سواء بسبب الاحتلال أو الطغيان، وغياب حكم القانون وتفشي سياسة الإقصاء والتهميش» (وهو نفس الخطاب الثوري الحقوقي الذي ذاع أثناء الثورات)، وقد أشار ذلك إلى أنه حتى بين بلدين ينتميان إلى منظومة عربية فرعية لها خصوصية محددة (هي منظومة مجلس التعاون الخليجي) فإن هناك انقساماً بين رؤيتين متباينتين تماماً للأوضاع العربية، شنت الأولى جام غضبها على الثورات، بينما ركزت الثانية حديثها على مخاطر الدكتاتورية والطغيان.

ثانياً: سيناريوهات التفاعل في النظام العربي ٢٠١٧

يصعب رسم سيناريوهات وملامح محددة لحالة النظام العربي في ٢٠١٧؛ فأغلب ملامح المستقبل تتحكم بها قضايا وأزمات متشابكة ومعقدة ولم تصل لمحطتها النهائية بعد، كما أن قدراً كبيراً من الأوضاع يحكمه السرية والغموض والشائعات، وهي أمور تُصعِّب من القدرة على رسم توقعات مستقبلية. ومع ذلك يمكن تحديد مجموعة قضايا مفتوحة للتطور داخل النظام من حيث درجة التفاهم وطبيعته بين القوى المركزية حولها، وهي على النحو التالي:

١ ـ استمرار عجز النظام العربي عن بناء علاقات استراتيجية مستقرة

على الرغم من التفاؤل بإمكان الوصول إلى توافق بين القوى العربية المركزية في عام ٢٠١٧، أو في أي وقت في المستقبل إلا أن تجربة ٢٠١٦ أكدت أن العلاقات العربية بعيدة من احتمال تنامي

إدراك مشترك بخطورة اللحظة الراهنة وحجم المسؤولية إزاء المستقبل العربي؛ حيث لم يكن لحجم التحديات والمخاطر تأثيره الكبير في تقريب التوجهات، ولم يحل دون استمرار أنماط الخلافات المعتادة في الأوقات العادية، وهو ما سلّط الضوء على القصور المؤسسي المزمن في بنية العلاقات العربية، التي لم تظهر أي علامات على أنها من طبيعة استراتيجية، على الرغم من الإفراط السياسي والإعلامي في التعبير عنها ووصفها بأنها كذلك.

ومن المرجح أن ما كشف عنه عام ٢٠١٦ هو ملمح قابل للاستمرار لفترة طويلة؛ حيث أكد أن السياسات العربية تسير في خط منفصل عن التحديات والتهديدات، وأن اعتبارات الأمن القومي كدافع للتماسك داخل النظام العربي ليست بالقدر الذي يُعتقد به. وهكذا ستظل العلاقات العربية عموماً، والعلاقات بين القوى المركزية بشكل خاص في ٢٠١٧، محكومة بنوبات من التقارب الحميمي والكثيف، يعقبها فترات من الفتور أو التراجع الشديد الذي قد يصل لحد القطيعة، وجزء من إصلاح هذا النهج يتمثل بالسعي إلى البناء في علاقات المجتمعات والنخب الثقافية والشبابية أكثر من التعويل على العلاقة بين النخب السياسية التي لديها موروث من الفشل في التعاون يقضي على اقتناعها الفعلي بإمكان إحراز تقدم في علاقاتها البينية.

لكل ذلك فالأرجح ألا تخرج العلاقات العربية ـ العربية في ٢٠١٧ وما بعدها عن نوبات الصعود الشديد والانكسار المفاجئ، وهي النوبات المعتادة في العلاقات العربية على مدى العقود الماضية.

٢ ـ استمرار الجدل حول أفكار التعاون العسكري الإقليمي ومشروعاته

تقفز فكرة إنشاء «ناتو عسكري عربي» ـ على غرار الحلف الأطلسي ـ على الكثير من العقبات والعراقيل العربية، كما أن طرح الفكرة في شكلها الإقليمي (الذي يشمل إسرائيل وتركيا) يقفز على موروث من المحرمات العربية، مع ذلك فعلى الأرجح أن تستمر هذه الأفكار والمقترحات لفترة، لأنها تطلق عبر مصادر إسرائيلية بالأساس، ولأن أغلبها ينشأ نتاجاً لفراغ أمني إقليمي ملموس عقب الثورات وبعد اضطراب دول وطنية كبرى، وعقب مواقف إدارة أوباما وحلول إدارة ترامب.

لكن المؤكد أن هذه الأفكار التي تتجه لربط الأمن العربي بتحالفات إقليمية أوسع سوف تواجه عراقيل لا حصر لها عند محاولة تطبيقها على أرض الواقع، حيث لا تتضح الأهداف المطروحة والعقيدة العسكرية لهذا «الناتو»، فمن الصعب قيام حلف عسكري دون تحديد عقيدته الدفاعية، أو لمجرد أن الإدارة الأمريكية تدعمه. فلقد فشلت فكرة القوة العربية المشتركة التي كانت فرصها أوفر حظاً، كما أن التأرجح بشأن هذه الأفكار (قوة عربية مشتركة، حلف عربي، أو ناتو إقليمي، أو حلف سني) يعود إلى الاختلاف حول ماهيتها وأهدافها وعقيدتها، وبما أن نوعية الأخطار والتهديدات والتحديات هي محل تباين شديد بين البلدان العربية نفسها، وبينها وغيرها من الدول في الإقليم، فضلاً عن التعارض التام بينها وبين إسرائيل، فسوف تظل هذه الأفكار محل اختلاف وتباين واسع؛

وهي إما أن تواجه عراقيل وحقائق صادمة تمنع قيامها، أو تظل تتفاعل سراً في نوعيات من الأخبار المتسرّبة حول علاقات عربية ـ إسرائيلية ولقاءات غير معلنة وغير مؤكدة.

وعلى الأرجح فإن أفكاراً من هذا القبيل ـ إذا جرى تبنيها عربياً وهو أمر غير متوقع ـ سوف تؤدي إلى السقوط الرمزي لما سمّي تاريخياً «معسكر الاعتدال العربي»، وذلك بعد أن سبقه بسنوات السقوط الفعلي لما سمّي «جبهة الممانعة»، كما أن طرح إيران كهدف ومركز الخطر والتهديد للنظام العربي بديلاً من إسرائيل هو أمر دونه عراقيل كثيرة، حيث لا يزال من الصعب نشر هذه الحالة وتعميمها بشأن إيران خصوصاً خارج منطقة الخليج.

٣ ـ استمرار تأثر حالة النظام العربي بتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي

لا تزال الأزمات العربية التي انخرطت فيها دول الخليج على مدار السنوات من ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ مفتوحة وبعيدة عن محطات التسوية النهائية، كما أن نتائج السياسات الخليجية في العالم العربي لا تزال تفرز تداعياتها على نحو سوف يربط دول مجلس التعاون الخليجي بالشؤون الداخلية للبلدان العربية لفترة مقبلة، وبالنظر إلى عدم قدرة دول المجلس على صياغة فلسفة وعقيدة للنظام العربي تشكل بديلاً للعقيدة التي استمرت في العقود الماضية، وبالنظر إلى استمرار مساحات التباين بين الدولة الرئيسية في مجلس التعاون (السعودية) ومصر، وعدم قدرة البلدين على التوفيق بين رؤية كل منهما، فسوف تظل البلدان العربية في وضع يضعف الإمساك بمقاليد النظام العربي عبر وجهة نظر مركزية غالبة.

في ظل ذلك قد تميل السياسات الخليجية إلى مسارين متعاكسين: **أولهما** تعزيز خط من المراجعة والاعتدال في سياساتها إزاء سورية والعراق واليمن وليبيا، مستفيدة من حصاد وخبرة المرحلة السابقة، ومن ثم التنازل في بعض تلك القضايا، مقابل توفير أكبر موقف إسناد من قوى النظام العربي تجاه إيران، وفي إطار ذلك يمكن تفهم زيارة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير للعراق، وما يتردد عن تقليص الدعم السعودي ـ القطري لجماعات الإسلام السياسي والقطري للإخوان. بالمقابل ـ وعلى عكس المسار السابق ـ قد تسعى دول الخليج إلى الاندفاع نحو حسم المعارك المفتوحة في اليمن مستفيدة من الغطاء والفرصة التي توفرها لها الإدارة الأمريكية الجديدة.

وتبقى الخلاصة الأساسية متمثلة بأن النظام العربي الذي شهدته المنطقة في السابق قد تغيّر بشكل عام وأن المنطقة إزاء كيان جديد لم تتضح بعد ملامحه وتحالفاته البينية وقضاياه المركزية وطرائق عمله وأسلوب تعاطيه مع أزماته ومشكلاته، وهو نظام قد لا يكون عربياً مئة بالمئة، وإنما هو نظام معقد ومتداخل، ويصعب تحديد مبادئه أو عقيدته وفلسفته أو حتى العدد النهائي لوحداته السياسية.

الفصل الرابع

قضايا محورية في النظام العربي

أولاً: الأزمات العربية: تدخلات عسكرية ومصالحات متعثرة

طوال العام ٢٠١٦ استمرت معاناة شعوب وحكومات دول الأزمات العربية، وعلى الرغم من وجود قرارات دولية صادرة من الأمم المتحدة يتولى تطبيقها مبعوثون أمميون مَدعومون بتأييد دولي وإقليمي إلا أن جهودهم واجهت العديد من الصعوبات والعقبات التي حالت دون التوصل إلى اتفاقات مقبولة من كافة أطراف الصراع، ومن ثم مر العام ولم تحدث الانفراجات المأمولة، كما أن العديد من التدخلات الخارجية أسهمت في زيادة حدة الصراع، الأمر الذي أدى بدوره إلى إضافة عقبات جديدة، وبخاصة أن الواقع المحلي في دول الأزمات كان ولا يزال مليئاً بالانقسامات السياسية الحادة، وبالمعاناة الشعبية الصارخة. وبوجه عام تعددت هذه التدخلات ما بين عسكرية وسياسية، أثرت في التوازن العام في كل بلد على حدة. سوف يناقش هذا الجزء تطورين أساسيين: **الأول** يتعلق بأشكال التدخلات العسكرية والسياسية التي حدثت طوال العام، و**الثاني** تطور الانقسامات السياسية في دول الأزمات العربية ومدى تأثيرها في جهود المصالحة الشاملة.

١ ـ التدخلات الخارجية في الأزمات العربية

أ ـ الحالة السورية: الدور الروسي من العمل العسكري إلى التسوية السياسية

شكَّل التدخل العسكري الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أحد أبرز العوامل التي أعادت صياغة التوازن العام ميدانياً واستراتيجياً بين النظام السوري وجماعات المعارضة المسلحة وتنظيم داعش، كما كان له تأثيره المباشر في المواقف الدولية والإقليمية التي أحاطت بالأزمة السورية، وبالرغم من الاعتراضات والانتقادات الأمريكية والأوروبية والتركية والسعودية التي وجهت إلى روسيا فقد بدا ضرورياً التعامل مع الواقع الجديد في سورية، ومحاولة إقناع روسيا لتكون قوة ضغط على الحكومة السورية، للتجاوب مع متطلبات الحل السلمي، غير أن روسيا دعت من جانبها إلى تغيير

بعض أسس إعلان جنيف وطرح «هيئة الحكم الانتقالي» بديلاً من «هيئة حكم تمثيلي غير طائفي» الواردة في بيان جنيف ٢٠١٢، على أن يبقى الرئيس الأسد جزءاً من المرحلة الانتقالية، وهو ما قبلته الولايات المتحدة في ما عرف باتفاق فيينا، الذي شكل رؤية عملية للحل السياسي المقبول دولياً تمت بلورتها في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي صدر بالإجماع متضمناً أسساً جديدة أبرزها التشديد على كفالة الانتقال السياسي في ظل عملية سياسية جامعة يمتلك السوريون زمامها.

وقد اشتمل القرار الدولي على ستة عشر بنداً تدور حول وقف إطلاق النار، وأن تبدأ العملية التفاوضية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مع وضع آلية لرصد وقف إطلاق النار، وأن يتم تشكيل هيئة حكم انتقالية تمتلك صلاحيات تنفيذية كاملة تتولى إجراء تعديلات دستورية، يليها إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، على أن يتم ذلك في مدى زمني لا يتعدى ثمانية عشر شهراً، مع التشديد على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية. ولم يتضمن القرار موقفاً محدداً من الرئيس الأسد، مثل تعهد محدد بإزاحته عن السلطة أولاً، أو بشأن احتمال مشاركته في الانتخابات الرئاسية في حال إقرارها، الأمر الذي عنى ضمنياً القبول باستمراره في المشهد السياسي السوري طوال فترة التفاوض.

ووفقاً لهذه الأسس حصل التدخل العسكري الروسي على شرعية دولية بوصفه تجسيداً للحرب ضد الإرهاب الدولي، ولم تعد الأزمة السورية تعبيراً عن صراع دام بين حكم ومعارضة مسلحة، بل أيضاً جزءاً من الصراع الدولي العام في مواجهة الجماعات الإرهابية، وأبرزها تنظيما داعش والقاعدة اللذان ينتشران في الأراضي السورية والعراقية وعدد آخر من البلدان العربية وغير العربية. ومع بداية عام ٢٠١٦ بدا أن الاهتمام الدولي الأكبر سيكون محاولة لترجمة القرار الدولي ٢٢٥٤ إلى عملية سياسية بين الحكومة والمعارضة، وتحدد نهاية شهر كانون الثاني/يناير كبداية لانطلاق المفاوضات. هنا تبلورت أولى العقبات المتمثلة بتحديد ما بات يعرف بجماعات المعارضة المعتدلة صاحبة الحق في التعبير عن الشعب السوري والتفاوض مع الحكومة السورية، بعد عزلها عن الجماعات الإرهابية، وهي المهمة التي تشكلت لجنة دولية بشأنها ضمت ١٧ دولة وتولتها الأردن من خلال وضع لائحة تبين كل نوع على حدة. غير أن الخلافات ظهرت بين الدول الراعية لهذه الفصائل أو تلك، وفي اللائحة الأولية اعتبرت تنظيمات الحرس الثوري وفيلق القدس وقوات حزب الله إلى جانب تنظيمات داعش والنصرة وعدد آخر من التنظيمات المسلحة كيانات إرهابية، وهو ما اعترضت عليه إيران وروسيا بشدة، وفي المقابل اعترضت كل من السعودية وتركيا على وضع أحرار الشام وجيش الإسلام على اللائحة نفسها.

ووفقاً لنصوص القرار ٢٢٥٤ فقد أُعطي للمبعوث الدولي دي ميستورا حق دعوة الفصائل المعارضة المسلحة والسياسية إلى المفاوضات، على أن يراعي دعوة مجموعات المعارضة السياسية التي تشكلت برعاية كل من مصر وروسيا خلال عام ٢٠١٥، وعرفت لاحقاً بمنصتي

القاهرة وموسكو، إضافة إلى ما يُعرف باسم الهيئة العليا للمفاوضات التي نتجت من مؤتمر عُقد في السعودية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وضم إلى جانب ممثلي المعارضة السياسية ممثلي أكثر من خمسة عشر فصيلاً من المعارضة المسلحة، بهدف تشكيل وفد موحد للمعارضة السورية. وكان من أبرز المشاركين: الائتلاف الوطني السوري؛ هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي؛ الجيش السوري الحر؛ حركة أحرار الشام الإسلامية؛ جيش الإسلام؛ فصيل نور الدين زنكي؛ فيلق الشام؛ والفرقة الساحلية الأولى والثانية.

وقد تم بالفعل تنظيم محادثات سلام في جنيف في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ كانت هي الوحيدة التي عُقدت طوال العام، حيث دعا المبعوث الدولي كلاً من الحكومة السورية والمعارضة السورية للبحث في القضايا الواردة في القرار ٢٢٥٤، غير أن وفد المعارضة السورية المشكل في الرياض لم يحضر المباحثات في يومها الأول؛ لكنه شارك لاحقاً بعد حصوله على ضمانات دولية لم يُعرف مضمونها في الوقت الذي أصر وفد الحكومة السورية على طرح مناقشة موضوع مواجهة الإرهاب ضمن بنود المباحثات، وهو ما رآه دي ميستورا خارج المحاور المنصوص عليها في القرار الدولي. وفي النهاية لم تُسفر هذه الجولة عن شيء، ولكنها جسدت الصعوبات العملية والفجوات الكبرى بين وفدي الحكومة والمعارضة، كما عكست الضعف النسبي للقوى الكبرى في الضغط على القوى المحلية المتصارعة للتفاعل الإيجابي مع الرؤية الأممية للحل السياسي.

وعلى الصعيد الميداني بدا أن الأطراف المتصارعة تتجه نحو الاستمرار في تغيير توازن القوى القائم بهدف اكتساب مساحات أكبر يمكن ترجمتها إلى مكاسب سياسية في أي مفاوضات قد تنظم لاحقاً. فبعد التغير الذي تضمنه الموقف الدولي الجديد بعدم التركيز على إقصاء الرئيس الأسد، وبعد تخلي كل من تركيا والسعودية عن دعوتهما إلى تشكيل قوة عسكرية برية للتدخل في الصراع السوري لإسقاط حكومة الرئيس الأسد، وبعد فشل تركيا في الحصول على تأييد أمريكي وغربي لإقامة منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة تحت سيطرتها في عمق الأراضي السورية المتاخمة لها حدودياً، فضلاً عن القيود التي أقرتها روسيا آنذاك بشأن التحركات العسكرية براً وجواً في الأراضي السورية بعد إسقاط تركيا طائرة مقاتلة روسية، بدأ الجيش السوري منتصف شباط/فبراير ٢٠١٦ عملية عسكرية كبرى على أكثر من محور تجاه حلب واللاذقية ودير الزور وحمص وحماه وإدلب في وقت متزامن، بهدف تطويق الجماعات المسلحة أياً كانت في تلك المنطقة، ودفعها إلى الخروج من المناطق التي تتحصن فيها، وبالتالي تحريرها واستعادة سيطرة الحكومة المركزية عليها. وتعدّ هذه العملية بداية عملية تحرير حلب التي تمت بعد حوالى تسعة أشهر من المواجهات المستمرة والكر والفر بين الجيش السوري والقوى المعاونة له والتي يصفها بالقوى الرديفة وتتشكل من مجموعات مسلحة إيرانية ولبنانية وعراقية، في مواجهة قوى المعارضة المسلحة ولا سيَّما الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا والمكونة من حوالى ١٤ ألف مسلح، والتي بدأت الانسحاب المبكر من شمال حلب منتصف شباط/فبراير إلى داخل تركيا، الأمر الذي فسح في

المجال لمقاتلي جبهة النصرة (القاعدة سابقاً) وجماعة أحرار الشام المدعومة من السعودية للسيطرة على الطريق الواصل بين حلب وتركيا عبر «باب الهوى». في الوقت ذاته حققت القوات الكردية مكاسب استراتيجية مهمة في شمال حلب، وفي الطريق المؤدي إلى المنفذ الحدودي البري بين سورية وتركيا.

وفي محاولة لتطويق الفشل الحادث في مباحثات جنيف اتفقت روسيا والولايات المتحدة على ما عرف بوقف «الأعمال العدائية» بين قوات الجيش السوري ومناصريه من جانب وفصائل المعارضة المسلحة من جانب آخر؛ على أن يدخل حيز التطبيق في ٢٧ شباط/فبراير. استهدفت هذه الخطوة بناء الثقة بين الطرفين تمهيداً لمباحثات أخرى لاحقة، وتم استثناء الضربات الجوية الروسية ضد مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة (فرع القاعدة في سورية). وكان ذلك قبل أن تعلن الجبهة في ٢٨ تموز/يوليو فك ارتباطها بتنظيم القاعدة وتحويل اسمها إلى جبهة الشام الإسلامية، في محاولة للحصول على اعتراف أمريكي وروسي بكونها إحدى فصائل المعارضة السورية المسلحة المقبول مشاركتها في مفاوضات الأزمة السورية حال عقدها.

مع ذلك لم يؤد وقف الأعمال العدائية إلى تغيير ملموس في الأوضاع الميدانية أو في المباحثات غير المباشرة التي دعا إليها دي ميستورا في جنيف في ١٤ آذار/مارس واستمرت لمدة عشرة أيام، ولم تصل إلى نتيجة ملموسة، وكذلك في الجولة الثالثة للمباحثات التي عقدت منتصف نيسان/أبريل، وشهدت انسحاب وفد المعارضة بحجة عدم إمكان التفاوض بينما والجيش السوري يواصل قصف المدنيين.

استمرت الأعمال القتالية على قدم وساق في أكثر من جبهة، ولا سيَّما بعد أن بدأ الجيش التركي عمليته العسكرية المسماة «درع الفرات»، التي استهدفت في المقام الأول منع تكون إقليم كردي مستقل على الحدود التركية السورية من خلال السيطرة على المنطقة الواصلة بين جرابلس وأعزاز، الأمر الذي يحول دون تواصل المناطق الكردية شمال وشمال غرب سورية. ومنذ مطلع أيلول/سبتمبر قطع الجيش السوري طريق «الكاستيلو» الذي يُعدّ نقطة التواصل الوحيدة لأهالي شرق حلب بالعالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى حصار كامل لما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة، وشهدت هذه المناطق قصفاً عنيفاً بسبب تمركز المسلحين فيها من جبهة أحرار الشام والفصائل المتحالفة معها. وقد أثارت هذه المواجهات بقوة القضايا المتعلقة بحماية المدنيين أثناء العمليات الحربية.

وفي محاولة أمريكية ـ روسية جديدة لوقف إطلاق النار توصل وزيرا خارجية البلدين في ٩ أيلول/سبتمبر إلى اتفاق لفرض هدنة يمكن البناء عليها لاحقاً للعودة إلى المفاوضات السياسية. وبالفعل بدأ سريان الهدنة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ولكنها أيضاً لم تخلُ من انتهاكات من الأطراف كافة تقريباً، ثم انهارت تماماً على وقع تقدم الجيش السوري ناحية الأحياء التي كانت تسيطر عليها المجموعات المسلحة شمال حلب بداية من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، ومن ثم تعددت محاولات فرض هدنة من قبل الأمم المتحدة وهو ما عارضته كل من الصين وروسيا

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبعد أسبوعين تقريباً أعلن الجيش السوري سيطرته الكاملة على حلب في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بعد أن استقر الأمر للجيش النظامي في كل من اللاذقية ودرعا وحمص وريفها. وفي الحصيلة النهائية شكل تحرير حلب من المسلحين تغييراً مهماً في خريطة توازن القوى العسكرية لمصلحة الرئيس الأسد وداعميه، ولا سيَّما أن حلب كانت تعد أحد أكبر معاقل المسلحين على الحدود الشمالية مع تركيا، ويوجد بها معبر باب السلامة، الذي كان قناة رئيسية للجماعات المسلحة في الحصول على كل أنواع المساعدات من تركيا. وبدا السؤال المطروح على كل من الحكومتين السورية والروسية ومن ورائهما إيران هو كيف يمكن توظيف هذا الانتصار العسكري الكبير سياسياً، في أي مباحثات تعقد لاحقاً؟

وبالفعل بدأت مشاورات مكثفة بين وزراء خارجية الدول الثلاث، انتهت إلى بلورة ثمانية مبادئ تمثل الإطار العام الذي تستند إليه الجهود الدولية المشتركة لإعادة الاعتبار لعملية مفاوضات جادة تأخذ في الاعتبار مجمل التطورات العسكرية على الأرض، وعرفت هذه المبادئ التي نشرت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر بوثيقة موسكو، وتضمنت: احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها بصفتها دولة متعددة الأعراق والطوائف ودولة ديمقراطية علمانية، وعدم وجود أي حل عسكري للنزاع والتركيز على أهمية دور الأمم المتحدة في حل سياسي استناداً إلى القرار الصادر من مجلس الأمن ٢٢٥٤، وتوسيع وقف إطلاق النار ليشمل المناطق السورية كافة، وتسهيل عمليات التفاوض بين المعارضة والنظام، واستئناف مباحثات السلام بموجب القرار ٢٢٥٤، والتزام روسيا وتركيا وإيران بمحاربة تنظيم داعش وجبهة النصرة، وفصلهما عن فصائل المعارضة السورية.

إلا أن بعض فصائل المعارضة السورية عبَّرت عن رفضها الوثيقة بكونها صدرت بعيداً من مشاركة أصحاب القضية الأصليين، ومع ذلك فقد شكلت هذه المبادئ أساس التحرك الثلاثي في مجلس الأمن الدولي من ناحية، وإعلان التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين القوات النظامية السورية والمعارضة المسلحة، على أن يبدأ منتصف ليل ٢٩ كانون الأول/ديسمبر من ناحية أخرى، وأن تضمنه كل من روسيا وتركيا وإيران، بالإضافة إلى اتفاقيْن آخرين يتعلق **الأول** بالرقابة على وقف إطلاق النار، و**الثاني** يتعهد بالإعداد الجيد لمفاوضات السلام، وأن يبدأ العمل من خلال تثبيت وقف إطلاق النار الشامل عبر مفاوضات تعقد في العاصمة الكازاخية آستانة في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتمهد للمفاوضات الشاملة في جنيف لاحقاً، وقد استثني من وقف إطلاق النار كل من جبهة فتح الشام وتنظيم داعش بوصفهما تنظيميْن إرهابييْن. وقد أقر مجلس الأمن الدولي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر الرؤية الروسية ـ التركية بعد إدخال تعديلات عليها، وهو ما صدر به القرار ٢٣٣٦.

غير أن التوجه ناحية المفاوضات لم يكن ممهداً تماماً، فالالتزام بالهدنة الشاملة لم يكن مضموناً، كما أن الحسابات الخاصة والمحلية للفصائل المسلحة كان لها دور كبير في التشويش على جهود تنشيط المفاوضات سواء في آستانة أو في جنيف؛ فقبل أيام قليلة من انعقاد جنيف

المقرر لها ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ قامت عدة تنظيمات مسلحة بالهجوم على حي جوبر والغابون من أحياء ريف دمشق مع محاولة الوصول إلى قلب العاصمة دمشق ذاتها من ناحية ساحة العباسيين. وشارك في الهجوم كل من هيئة فتح الشام التي تنتمي عملياً للقاعدة، بهدف تعطيل أو إلغاء مؤتمر جنيف (بوصفها غير معنية بالأمر ولكونها مصنفة جماعة إرهابية) وحركة أحرار الشام وفيلق الرحمن ومعهما تنظيمات أصغر كتنظيم كتائب الفجر وقوات الطليعة (لغرض تحسين الموقف التفاوضي في جنيف بوصفهما ممثلين في المعارضة السورية). وعلى مدى أربعة أيام من المواجهات الكثيفة، تمكنت قوات الجيش السوري وبمساعدة مجموعات شعبية مسلحة وقصف جوي شديد من رد هجوم هذه التنظيمات وتحرير المناطق التي سبق احتلالها لعدة أيام، ودفع القوات المهاجمة إلى مواقعها السابقة في ريف دمشق. لكن تظل هناك استنتاجات مهمة، منها **أولاً** أن نجاح هذه الفصائل المسلحة في اختراق الدفاعات النظامية بالقرب من العاصمة وفي أحياء مهمة فيها، قد كشف نقاط الضعف في تكتيكات الجيش السوري ومناصريه في الدفاع عن العاصمة، وهي الرمز الأعلى للنظام بلا منازع؛ و**ثانياً** أن مشاركة تنظيمات مسلحة في هجوم موحد بالرغم مما هو موجود بينها من تباينات سياسية وصراعات على مناطق النفوذ، أكد أنها على استعداد للتخلي المرحلي عن تلك الخلافات من أجل إسقاط النظام أو إنهاكه بشدة والتأثير في معنويات جنوده والقائمين عليه؛ و**ثالثاً** أن الجبهات التي استمرت لفترة ساكنة نسبياً يمكن تحريكها لأغراض تكتيكية واستراتيجية على السواء وبصورة مفاجئة؛ و**رابعاً** أن عملية التفاوض التي تتم برعاية روسية وتركية وقبول أمريكي مُعرضة للانهيار إذا لم تكن هناك معالجة جذرية لنشاط مثل هذه المجموعات المسلحة التي لا يعنيها الوصول إلى حل سلمي وترى فيه مؤامرة دولية على سورية.

ب ـ التدخل العسكري التركي في العراق وسورية

جاء التدخل العسكري التركي في كل من العراق وسورية تجسيداً لطموحات القيادة السياسية مُمثلة بالرئيس أردوغان في جعل تركيا رقماً مهماً في التطورات المختلفة في هذين البلديْن العربييْن، ولا سيَّما ما يتعلق بمستقبل الأكراد وتسوية الأزمة السياسية ومخارجها المختلفة، وبحيث تراعى المصالح التركية العليا وأهمها عدم قيام كيان كردي في الشمال السوري يتمتع بالقابلية لأن يتحول إلى دويلة مستقلة؛ لما في ذلك من تأثيرات سلبية كبرى في الوحدة الجغرافية للدولة التركية ذاتها. ويُعد العامل الجغرافي أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه الطموحات التركية. وقد عرفت تطورات عام ٢٠١٦ نموذجيْن بارزيْن للتدخل العسكري التركي في الأزمات العربية؛ **أحدهما** في العراق وكان لفترة محدودة بعد أن وقفت الحكومة العراقية مدعومة بالتأييد الأمريكي ضد أي تغلغل عسكري تركي في الأراضي العراقية أيا كان المبرر المُعلن؛ و**الثاني** يمثل نموذجاً مختلفاً، حيث قام الجيش التركي بعملية عسكرية موسعة في ٢٤ آب/أغسطس بعد التنسيق مع روسيا، عُرفت باسم عملية «درع الفرات». وهي العملية التي سبقها تحول مهم في العلاقات بين البلدين من القطيعة والعقوبات إلى التعاون وتنسيق الأدوار في الشأن السوري.

وفي ما يتعلق بالحالة العراقية كان هناك نوع من الحوار العلني بين بغداد وواشنطن نهاية عام ٢٠١٥ حول اقتراح تقدم به بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي بتشكيل قوة إقليمية من دول عربية وسنية لغرض محاربة داعش في العراق بدلاً من أن تتورط الولايات المتحدة بجنودها في هذه المواجهة الكبرى. وهو نقاش وإن لم يكن رسمياً قد أثر في ما يبدو في الرؤية التركية بشأن العراق بعامة، وتجاه محاربة تنظيم «داعش» بخاصة. وذلك في الوقت الذي كانت فيه علاقة تركيا بروسيا شديدة التوتر، وهو ما أثر في التحركات التركية في الأزمة السورية وقلّص كثيراً من نفوذها المعنوي والسياسي على الفصائل المسلحة المتعاونة معها وأبرزها الجيش السوري الحر. وفي تلك الأثناء أيضاً نجحت قوات البيشمركة الكردية العراقية في تحرير سنجار من مسلحي داعش، وقابل ذلك نجاح قوات حزب الاتحاد الديمقراطي السوري المدعومة أمريكياً من تحرير منطقة الهول في سورية، وهو ما أدى إلى قطع الطريق الواصل بين الموصل بالعراق والرقة في سورية، وهما المدينتان الأكبر تحت سيطرة داعش.

في ظل هذه التطورات رأت أنقرة أن استعادة بعض من نفوذها تحت شعار مواجهة داعش يمكن أن يكون من البوابة العراقية، وبالفعل دخلت القوات التركية المدرعة إلى الأراضي العراقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في منطقة بعشيقة بمحافظة نينوى من دون إذن أو علم الحكومة العراقية، والتي بادرت على لسان رئيسها حيدر العبادي بالطلب من الحكومة التركية بسحب قواتها في غضون يومين، مع التشديد على حق بلاده في استخدام كل الخيارات المتاحة للدفاع عن سيادة الوطن وحماية أراضيه. وفي محاولة للمراوغة زعمت الحكومة التركية أن دخولها الأراضي العراقية جاء بعلم الحكومة العراقية وموافقتها، وهو ما تم رفضه بشدة، وبعدها عللت أنقرة موقفها بأنه لأغراض تدريبية وأن القوات التركية تستهدف مواجهة داعش وليس الشعب العراقي، وهو ما رفضته بغداد أيضاً وأصرت على موقفها، وطلبت من الولايات المتحدة الضغط على الحكومة التركية لسحب قواتها من الأراضي العراقية أو قد تذهب إلى الأمم المتحدة. وقد توالت الضغوط على تركيا لسحب قواتها، ومن أبرزها رفض حلف الناتو تقديم أي مساعدة لتركيا إذا ما تورطت في مواجهة عسكرية مع العراق، فما كان من الحكومة التركية إلا أن سحبت قواتها، مؤكدة استعدادها للمشاركة في أي جهود عسكرية لمحاربة داعش وتحرير الموصل، وهو ما رد عليه العراق بأن هذه المهمة مرهونة بالقوات العراقية والعراقيين فقط.

وفي ما يتعلق بالحالة السورية، التي شهدت تدخلاً عسكرياً تركياً، على نقيض ما جرى في العراق، يجدر ذكر ثلاثة متغيرات مهمة مهدت لعملية «درع الفرات»: **الأول** أن الموقف التركي من الحل السياسي للأزمة السورية تعرض لتغير جوهري في غضون أيار/مايو، حيث قبلت أنقرة بقاء الرئيس الأسد أثناء المرحلة الانتقالية بدلاً من المطالبة بإقصائه كما كان الأمر سابقاً، وهو ما ساعد على التقارب مع كل من موسكو وطهران، وقد بدت السياسة التركية أكثر مرونة في هذا السياق بعد فشل ما يُعرف تركياً بالانقلاب العسكري المدعوم من حركة فتح الله غولن، وهو الفشل الذي

أتاح للرئيس أردوغان القيام بعملية تطهير واسعة في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والقضائية كافة، والتخلص من كل الذين يُشتبه في معارضتهم إياه أو لا يوافقون تماماً على أطروحاته السياسية المختلفة، ولا سيَّما ما يتعلق بالتحول إلى نظام رئاسي يتمتع فيه الرئيس أردوغان بصلاحيات مطلقة وأقل رقابة برلمانية ممكنة. وبالنسبة إلى الجيش التركي فقد أصبح أكثر ميلاً لتنفيذ تعليمات الرئيس أردوغان بدون أي معارضة، الأمر الذي يَسّر تنفيذ عملية «درع الفرات».

أما المتغيّر **الثاني** فهو أن طرد «داعش» من منطقة منبج في ١٢ آب/أغسطس على يد قوة مهاجمة من مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي تعتبره أنقرة حزباً إرهابياً، شكّل عامل إنذار قوي لتركيا، وبخاصة أن تطهير منبج تضمن أيضاً عملية إبعاد منهجية لسكانها العرب والتركمان، وبما يعني تأهيل المنطقة شرقي وغربي الفرات شمال سورية لكي تكون كردية وحسب. ونظراً إلى ما يتضمنه ذلك من مخاطر استراتيجية وفقاً للرؤية التركية، تم البدء بعملية عسكرية موسعة في ٢٤ آب/أغسطس، حيث عبرت قوات خاصة تركية وكتيبة مدرعة من الجيش التركي خط الحدود مع سورية وتوغلت إلى عمق عشرة كيلومترات في المنطقة الفاصلة بين جرابلس وأعزاز، بذريعة توفير الدعم لقوات الجيش السوري الحر، استعداداً لتحرير مدينة جرابلس السورية الحدودية من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وحماية الأمن التركي من المخاطر التي يمثّلها «داعش» والحزب الديمقراطي الكردستاني (الإرهابي بالمنظور التركي) نظراً إلى علاقته بحزب العمال الكردستاني التركي.

أما المتغيّر **الثالث** فيتعلق بتأييد موسكو التدخل البري التركي في الأراضي السورية مع تعديل جزئي في مواقف أنقرة. فبعد أن انتهت القطيعة بين الرئيسين بوتين وأردوغان عقب الموقف الروسي الرافض للانقلاب والمؤيد لحكومة أردوغان، الأمر الذي مهد للقاء بين الرئيسيْن في مدينة بطرسبرغ في ٨ آب/أغسطس، والمرجح أنهما ناقشا الدور العسكري التركي وأهدافه وربطه بمحاربة «داعش»، واحتواء المخاطر الناتجة من سيطرة الأكراد على الشريط الحدودي مع تركيا. ولم تمضِ سوى أيام قليلة حتى بدأت عملية «درع الفرات».

ومن المهم الإشارة إلى أن التدخل البري التركي في سورية قد تم من دون أي اتصالات مسبقة مع السعودية، التي تشهد قواتها المسلحة صعوبات جمة باليمن في مواجهة الحوثيين وأنصار الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، وبخاصة أن التدخل البري التركي لم يرتبط بمحاربة الجيش السوري وإسقاط الرئيس الأسد، وهو الهدف الذي تعتبره الرياض أولوية قصوى على ما عداه. ويمكن القول إن أهم دلالات عملية «درع الفرات» تمثل بإحداث قطيعة في السياسة التركية تجاه سورية والحُكم فيها، حيث برزت أهمية الحفاظ على الدولة السورية وعدم وقوعها في أيدي تنظيمات إرهابية أو السماح بانقسامها وظهور كيانات مستقلة فيها على أجزاء من أراضيها، وإن كان ذلك **أولاً** لا يعني بالضرورة تأييداً لبقاء الرئيس الأسد؛ و**ثانياً** أن التنسيق مع روسيا بات أمراً لا غنى عنه نظراً إلى سيادتها الجوية على كامل الأراضي السورية، وبما يعني مراعاة مصالحها الكبرى

في سورية الآن وفي المستقبل؛ و**ثالثاً** ضمان وجود طريق آمن للإمدادات العسكرية التركية من داخل تركيا إلى كل من سورية والعراق، إذا تطلبت التطورات العسكرية تدخلاً أكبر لاحقاً؛ و**رابعاً** أن قبول روسيا بالتدخل البرى التركي لم يصاحبه قبول رسمي بالمطلب التركي الرئيسي المتمثل بإنشاء منطقة عازلة أو مؤمَّنة على الحدود برعاية تركية وقبول دولي تكون مهمتها تجميع اللاجئين السوريين لغرض منعهم من التحرك خارج الأراضي السورية. وتعني هذه الدلالات مجتمعة أمراً واحداً، وهو أن تركيا باتت أكثر تورطاً في الأزمة السورية، وأكثر تأثراً بتطوراتها العسكرية والسياسية على السواء، وهو تورط يقترب جزئياً من الحالة الإيرانية وتدخلاتها الأكثر عمقاً وتأثيراً في مسار الأزمة السورية.

ويجدر الذكر أنه مع تولي ترامب مقاليد السلطة في الولايات المتحدة في العشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عادت فكرة إنشاء مناطق آمنة في عمق الأراضي السورية للظهور مرة أخرى، بوصفها جزءاً من السياسة الأمريكية الجديدة تجاه سورية والهادفة إلى منع تدفق اللاجئين خارج أراضيهم، غير أن هذا التوافق بين الموقفين التركي والأمريكي في عهد ترامب لم يصاحبه قبول للموقف التركي الساعي إلى استخدام القوات البرية في تحرير الرقة من مسلحي تنظيم داعش؛ إذ ظلت السياسة الأمريكية على موقفها بأن تحرير الرقة يتم من خلال حلفائها الأكراد وتنظيمات سورية عربية سنية موالية، وبدعم أمريكي مباشر من السلاح والقوات معاً.

ج ـ التدخل العسكري الأمريكي وتحرير الموصل

يمثل التدخل العسكري الأمريكي في الحالة العراقية تطبيقاً للتفاهمات والاتفاقات المبرمة بين الجانبين منذ نهاية إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، وانعكاساً للطبيعة الخاصة التي تربط بين البلدين رغم النفوذ الإيراني الكبير في الوضع العراقي ككل. حقيقة الأمر أن هذا التدخل لا يمثل أمراً غريباً بل متوقعاً إن لم يكن حتمياً. فمنذ بداية العام ٢٠١٦ بدا أن إدارة الرئيس أوباما تولي اهتماماً خاصاً بالمشاركة المباشرة في مواجهة تنظيم داعش في العراق، حيث طالب الرئيس أوباما الكونغرس في ١٣ كانون الثاني/يناير بالموافقة على خطة تحرك عسكري أمريكي ضد تنظيم داعش تتضمن نشر قوات أمريكية خاصة في العراق لمساعدة الجيش العراقي في خططه الرامية إلى تحرير المناطق والبلدات التي سيطر عليها داعش، وتأمين أفضل للعاصمة بغداد، واستهداف قيادات داعش في المناطق التي يتحصنون بها. واعتبر أوباما أن ذلك يأتي ضمن الخطة العامة للتحالف الدولي الذي تشارك فيه ستون دولة بهدف القضاء على تنظيم «داعش».

وقد حدد وزير الدفاع أشتون كارتر قوام القوة المقرر نشرها في العراق بـ ١٨٠٠ جندي سيرسلون على دفعتين؛ **الأولى** نهاية شباط/فبراير وقوامها ٥٠٠ جندي وسوف يشاركون في تدريب القوات العراقية؛ ثم دفعة **ثانية** في نيسان/أبريل قوامها ١٣٠٠ جندي بمعداتهم وأسلحتهم، وسوف يقومون بمهام التدريب إلى جانب عمليات عسكرية نوعية.

وعلى مدار العام قام العديد من المسؤولين العسكريين الأمريكيين الكبار بزيارة بغداد والتباحث مع الحكومة العراقية بشأن التنسيق لمواجهة داعش، وبخاصة تحرير الموصل، التي أسس فيها تنظيم الدولة الإسلامية معقلاً قوياً. وفي الوقت ذاته طالب الأمريكيون الساسة العراقيين بضرورة حل المشكلات السياسية واحتواء الصراعات المحيطة بحكومة العبادي، وحل المشكلات المالية الناتجة من انخفاض عائدات النفط، ووضع خطط مستقبلية لإدارة المدينة بعد تحريرها، كما عبر العسكريون الأمريكيون عن أن استعادة الموصل لن تكون عملاً سهلاً، نظراً إلى الاستعدادات التي قام بها تنظيم داعش من حفر الخنادق حول المدينة وداخلها، وإجراءات دفاعية وزرع العبوات الناسفة والألغام وكل السبل التي تعوق تقدم القوات العسكرية، وهو الأمر الذي يتطلب خططاً عسكرية مُعدة جيداً.

وقد تعهد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في ٨ نيسان/أبريل أثناء زيارته بغداد، في وقت كانت الأزمة السياسية والانقسام في البرلمان في قمتها، بتعزيز الدعم للقوات العراقية من خلال المزيد من التدريب استعداداً لاستعادة السيطرة على مدينة الموصل، وبأن الولايات المتحدة بالتنسيق مع الحكومة العراقية سوف تزيد الضغط على مسلحي التنظيم من خلال الضربات الجوية التي تستهدف مخازن أسلحته وقادته الميدانيين، مشيراً إلى أن التنظيم خسر في الأشهر السابقة ما يقرب من ٤٠ بالمئة من الأراضي التي استولى عليها في العراق، وهو مؤشر على قرب انهياره، وبخاصة أنه لم يشن أي هجوم جديد منذ أربعة أشهر. وفي السياق ذاته أكد كيري أن العراق بحاجة إلى الاستقرار السياسي عبر الحوار بين القوى السياسية وبما يدعم العمليات العسكرية. وتعبيراً عن مساندة العراق تعهدت الولايات المتحدة تقديم مساعدة إنسانية بقيمة ١٥٥ مليون دولار لعائلات الأفراد الذين اضطروا إلى النزوح من المناطق التي يسيطر عليها «داعش».

وبعد أن رفضت الولايات المتحدة قيام تركيا بأي دور عسكري في تحرير الموصل كما كانت تطالب بذلك، انطلقت العمليات العسكرية العراقية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي فجر هذا اليوم أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي بدء تحرير نينوى من بطش وإرهاب داعش، مؤكداً أن دخول الموصل سيقتصر على الجيش العراقي والشرطة، ولم يشر إلى مشاركة الحشد الشعبي، التي بدا أنها سوف تقتصر على تأمين بعض المهام الخلفية لا الهجومية، كما لم يشر إلى الدور الذي ستقوم به قوات البيشمركة الكردية، رغم الإعلان المسبق عن مشاركتها في جهود التخلص من داعش.

وفي اليوم ذاته أعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية، أن معركة الموصل للتخلص من داعش تحتاج إلى بعض الوقت وأنها ستطول، مؤكداً أن المعركة يقودها وينفذها عراقيون، وأن المشاركين فيها هم قوات عراقية ضخمة والبيشمركة والعشائر السنية، وسيقوم التحالف الدولي بتقديم الدعم الكامل من خلال شن غارات جوية على العناصر المسلحة، وقيام المستشارين الأمريكيين بتقديم المشورة للقوات العراقية، وأن خمسة آلاف جندي أمريكي موجودون في العراق

ويمكن للقادة العراقيين الاستفادة من القدرات العسكرية الأمريكية، لكنه أكد أن أي دور للجنود الأمريكيين في المعركة مرتبط بموافقة العراقيين. من جانب آخر، أكد الجنرال ستيفن تاونسند قائد التحالف الدولي أن استعادة مدينة الموصل قد تستغرق أسابيع وربما أكثر، وأن التحالف قام بتأهيل وتجهيز أكثر من ٥٤ ألف رجل من أفراد القوات العراقية، وفي الوقت ذاته أعلن وزير الدفاع الفرنسي عن اتصالات مع نظيره الأمريكي لبحث التنسيق في عمليات الهجوم على مسلحي داعش في الموصل ومحيطها.

ومع تقدم العمليات العسكرية حتى نهاية العام ومطلع ٢٠١٧ ودخول الجيش العراقي بعض المناطق والأحياء في مدينة الموصل من ناحية الشرق ثم من ناحية الغرب، ونظراً إلى وجود دفاعات مُحكمة أقامها مسلحو داعش في بعض الأحياء، ولا سيّما غرب الموصل، وتعثُّر التقدم العراقي الذي بدا بطيئاً نسبياً، نُشرت عدة تقارير حول مشاركة قوات أمريكية وبريطانية في تحرير وتأمين بعض الأحياء والمناطق وقطع خطوط الإمداد لمسلحي داعش، وهو ما نفاه تماماً الجيش العراقي، في الوقت الذي أصدرت فيه بعض منظمات الحشد الشعبي بيانات إدانة للمشاركة الأمريكية البرية في تحرير الموصل مُطالبة بمنع هذه المشاركات، وهي بيانات عكست تذمر الحشد الشعبي من القيود التي وضعتها حكومة العبادي على تلك المجموعات، منعاً لتورطها في انتهاكات وجرائم حرب كالتي جرت من قبل في الفلوجة وتكريت، وتنفيذاً للتفاهمات التي جرت مع الجانب الأمريكي بشأن كيفية تحرير الموصل وإدارتها بعد إتمام تحريرها.

د ـ التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية

شهدت الحالة الليبية مزيجاً من التدخلات الخارجية، بعضها صبّ في تأييد حكومة الوفاق الوطني والعمل على تذليل العقبات التي تواجهها، والضغط على المعارضين لها، وبعضها الآخر أسهم في زيادة حدة الأزمة، ولا سيَّما ما يتعلق بتوفير الملاذ الآمن للقوى المتطرفة والمنتمية إلى تنظيم داعش، التي حاولت التمركز في سرت وأجدابيا والتمدد شرقاً إلى بنغازي، وكذلك توفير الأموال والعناصر البشرية من بلدان أفريقية والأسلحة لتعزيز التنظيمات المتطرفة.

وقد تعددت صور التدخل الخارجي على النحو الذي عكس اهتماماً دولياً بمساعدة حكومة السراج على تأمين وجودها والقيام بالمهام المحددة في اتفاق الصخيرات من مثل: صياغة دستور جديد والاستعداد لانتخابات في نهاية المرحلة الانتقالية؛ جمع الأسلحة ودمج العناصر المسلحة في المنظومة الأمنية الرسمية؛ إتمام المصالحة السياسية الشاملة، فضلاً عن تأمين البلاد من انتشار المنظمات المتطرفة والإرهابية. فقد أكد الاتحاد الأفريقي دعمه وتأييده جهود المجلس الرئاسي الليبي في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، والعمل على خروج ليبيا من أزمتها الحالية، وذلك في اجتماع عُقد بمقر الاتحاد الأفريقي في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وشارك فيه الرئيس التشادي أدريس دبي، ورئيس أوغندا يوري موسيفيني، ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، ووزير

خارجية مصر سامح شكري، ووزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي، والوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي عبد القادر مساهل.

واستضافت العاصمة الفرنسية باريس في ٣ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعاً دولياً حول ليبيا؛ لبحث جهود إعادة الأمن والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الليبي، ودعم حكومة الوفاق الوطني، وهو الاجتماع الذي اتُّفق عليه بين الرئيس الفرنسي هولاند ورئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج أثناء زيارة الأخير فرنسا نهاية أيلول/سبتمبر، وشارك في الاجتماع ممثلو عدة دول أوروبية وأفريقية وعربية منها مصر والإمارات، وإقليمية كتركيا، وتحدد الهدف الرئيسي في دعم جهود الحكومة الليبية في مواجهة الإرهاب والسيطرة على حركة الهجرة غير الشرعية.

وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر عُقد مؤتمر آخر في العاصمة البريطانية لندن حول الأوضاع في ليبيا بمشاركة وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، ونظيره الأمريكي جون كيري، ووزير الخارجية الإيطالي، ورئيس الحكومة الليبية فايز السراج، ووزير الخارجية محمد طاهر سيالة، ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي إسماعيل شرقي، والمبعوث الخاص إلى ليبيا لدى الاتحاد الأفريقي جاكايا كيكويتي. وقد ركزت المناقشات حول سبل إنهاء الجمود السياسي في ليبيا عبر التركيز على الجانب الاقتصادي، وحل العجز النقدي الحاد فيها. والمفارقة أن جامعة الدول العربية لم تُدعَ للمشاركة في هذين الاجتماعين الفرنسي والبريطاني. ووفقاً لتقارير صحفية فقد تبلور اتجاه في الاتحاد الأوروبي تقوده إيطاليا يدعو إلى إقناع ليبيا بفتح معسكرات للاجئين على أراضيها، على أن تستخدم في استقبال اللاجئين غير الشرعيين الذين يصلون إلى الأراضي الأوروبية عبر البحر المتوسط مروراً بالأراضي الليبية. وهو ما رفضته حكومة الوفاق بطريقة صارمة.

على الصعيد الإقليمي، ولا سيَّما دول جوار ليبيا العربية، يمكن الإشارة إلى أن اهتمام كل من مصر وتونس والجزائر بالأوضاع الليبية والحرص على إتمام المصالحة السياسية فيها يتأسس على اعتبارات قومية وجغرافية ومصلحية كبرى؛ فالدول الثلاث تتأثر بمجريات الأحداث الليبية سلباً أو إيجاباً، وكل منها يملك روابط مجتمعية عريضة مع الشعب الليبي، وكل منها يتابع بتركيز شديد مدى تغلغل المنظمات المتطرفة والإرهابية في مناطق مختلفة من ليبيا، وتتفق الدول الثلاث على ضرورة ضبط الأوضاع الحدودية المشتركة مع ليبيا ومنع تدفق الأسلحة والأفراد عبر هذه الحدود. ورغم الاتفاق الثلاثي على دعم وتأييد اتفاق الصخيرات والبحث عن حلول للمشكلات التي تعترض تطبيق الاتفاق بصورة كاملة فقد تأثرت كل دولة على حدة بالبعد الجغرافي؛ فمصر تعد أقرب إلى تأييد المشير خليفة حفتر وتدعم جهوده في بناء جيش ليبي موحد، وكذلك تحركاته المختلفة في مواجهة التنظيمات المتطرفة خاصة التابعة لداعش التي حاولت التمركز في سرت وأجدابيا، لذلك دعت مصر الأمم المتحدة إلى رفع حظر السلاح عن الجيش الليبي. أما الجزائر وتونس فقد أسستا موقفيهما على مراعاة التوازن القائم في الغرب الليبي، حيث التأثير كبير لتيار الإسلام السياسي بتنويعاته المختلفة التي تشمل الإخوان والسلفيين والجهاديين.

ونظراً إلى توافق البلدان الثلاثة على الهدف العام وهو دفع جهود المصالحة والاستقرار الليبي، وتذليل العقبات وإقناع الأطراف الليبية بتقديم التنازلات الممكنة وصولاً إلى تسويات شاملة؛ فقد وسعت كل دولة من اتصالاتها مع أغلبية القوى السياسية إن لم يكن كلها، واختفت إلى حد كبير التحفظات التي وجدت من قبل على هذا الطرف أو ذاك، وهو ما شكل لاحقاً الأساس الذي بنيت عليه المبادرة التونسية الخاصة بدول الجوار والداعمة للحوار الليبي ـ الليبي واتفاق الصخيرات. ومن ثم استقبلت الجزائر المشير حفتر وعدداً من قيادات التيار الإسلامي في الغرب الليبي، وتواصلت تونس مع كثير من الرموز الليبية، وقامت مصر بدعوة كل من السراج وعقيلة صالح والمشير حفتر، واستقبلت عدداً من المسؤولين الليبيين الذين انتهوا بعد حوارات مكثفة في القاهرة والجزائر إلى طرح أفكار بتغيير عدة بنود في اتفاق الصخيرات تسمح بإنهاء اعتراضات القوى السياسية في الشرق الليبي، وتتيح فرصة إدماج المشير حفتر في بنية الحكومة، وما زالت الدول الثلاث تتابع جهودها في هذا السياق الهادف إلى تعزيز الاستقرار في ليبيا.

هـ ـ التدخل العسكري الأمريكي في الأزمة السورية

يأخذ التدخل الأمريكي في الأزمة السورية أشكالاً مختلفة، من بينها دعم فصائل معارضة مسلحة بالسلاح والتمويل والتدريب. وتعد قوات سورية الديمقراطية العاملة في مناطق الأكراد بشمال سورية من أكثر الفصائل التي تدعمها الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من اعتراضات تركيا. وبينما كانت أنقرة تسعى للمشاركة في تحرير الرقة من مسلحي «داعش» وقفت إدارة الرئيس ترامب موقفاً مناهضاً، ونُشرت عدة تقارير في شهر آذار/مارس ٢٠١٧ تشير إلى أن قوات أمريكية خاصة وأخرى بريطانية انتشرت في محيط مدينة الطبقة وسدها الشهير على نهر الفرات كجزء من التقدم الميداني ناحية مدينة الرقة استعداداً لتحريرها وتقديم العون العسكري المناسب لقوات سورية الديمقراطية حين تبدأ المعركة الكبرى لتحرير المدينة وإسقاط نظام «داعش» فيها.

وبينما كانت الأنظار تتجه إلى حماية سد الطبقة من الانهيار وإجراء الإصلاحات الضرورية وتأمينه من عمليات المواجهة العسكرية بين قوات سورية الديمقراطية التي وصلت إلى السد يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ وبين مسلحي داعش الذين حاولوا استعادة السيطرة على السد مرة أخرى، قام الطيران السوري بغارة يوم الثلاثاء ٤ نيسان/أبريل على منطقة خان شيخون بريف إدلب التي تسيطر عليها جماعة النصرة، ترتب عليها مقتل وإصابة عدد من المدنيين نتيجة التعرض لغازات كيميائية قيل إنها غاز السارين الذي يصيب الأعصاب، الأمر الذي أثار انتقادات دولية ومطالبات، ولا سيَّما من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بمعاقبة النظام السوري باعتبار أنه استخدم أسلحة محرمة دولياً، كما طلبت الولايات المتحدة عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لغرض إصدار قرار دولي بشأن التحقيق في الهجوم السوري على خان شيخون.

وبينما نفت الحكومة السورية رسمياً استخدامها للأسلحة الكيميائية، وذكرت بالمقابل أن الغارة التي استهدفت مسلحي جماعة النصرة الإرهابية أصابت مخزناً تابعاً لهذه الجماعة كانت الأسلحة المحرمة التي أصابت المدنيين السوريين موجودة فيه، وقد أيدت روسيا تلك الرواية رسمياً، واعتبرت أن الاتهامات التي وجُهت إلى الجيش السوري تهدف إلى عرقلة تقدمه في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في بعض الأراضي السورية. أما الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا وإسرائيل فقد انطلقت مواقفها ـ وقبل أي تحقيق دولي يقوم به خبراء موثوق بهم ومختصون في هذه النوعية من الأسلحة ـ من التأكيد على أن نظام الرئيس الأسد مسؤول مباشرة عن سقوط ضحايا نتيجة استخدامه أسلحة محرمة، وأنه يجب معاقبة النظام على فعلته ومحاكمة المسؤوليين المتورطين في هذه الجريمة، وكان الموقف الأمريكي قبل حادثة الثلاثاء قد تحدد على لسان وزير الخارجية تيلرسون بأن بلاده لا تعطي أولوية لإقصاء الرئيس بشار الأسد وأن مصيره هو بيد شعبه، وأن الأولوية هي لمحاربة تنظيمات الإرهاب في سورية وعلى قمتها داعش والجماعات المتطرفة الأخرى، وقد تغير هذا الموقف بعد حادثة خان شيخون إلى ضرورة معاقبة النظام السوري ورفض بقاء الرئيس الأسد في أي مرحلة انتقالية. وبدا الأمر مؤشراً على قيام الولايات المتحدة بعمل عنيف يدل على رفضها لما جرى في خان شيخون، وبالفعل قامت سفينتان حربيتان أمريكيتان تعملان في شرق البحر المتوسط فجر الجمعة ١٠ نيسان/أبريل بإطلاق ٥٩ صاروخاً مجنحاً من طراز توما هوك القادرة على إصابة أهدافها بدقة عالية ومن مسافات بعيدة، على قاعدة الشعيرات العسكرية السورية القريبة من حمص في وسط سورية، وقد أحدثت هذه الصواريخ إصابات بالغة في منشآت القاعدة ولا سيما حظائر الطائرات وغرف التحكم والرادار، فضلاً عن إصابة عدد من العسكريين وبعض المدنيين.

بررت الولايات المتحدة على لسان رئيسها ومسؤوليها هذا الهجوم، وهو الأول من نوعه ضد منشآت عسكرية سورية تعمل في مواجهة التنظيمات الإرهابية، بضرورة معاقبة النظام السوري لاستخدامه أسلحة محرمة ضد أطفال أبرياء، وحتى لا يتجاوز الخطوط الحمر مرة أخرى، وأنها رسالة لمن يدعم النظام السوري بأن الولايات المتحدة في عهد ترامب ليست متقاعسة كما كان الوضع في عهد الرئيس السابق أوباما، ودعوة لروسيا لتفك علاقاتها المتشابكة مع إيران، ومع ظهور تفاصيل تقنية حول الطريقة التي نُفذ بها القصف الصاروخي تبين أن الولايات المتحدة قامت بإبلاغ روسيا بالقصف قبل حدوثه بمدة زمنية تراوحت بين ساعة كاملة و٢٠ دقيقة، وقامت روسيا بدورها بإبلاغ الحكومة السورية، وهي المدة التي كانت كفيلة بأن يحرك الجيش السوري طائراته الحربية الحديثة ومجموعات الجنود من المواقع المتوقع استهدافها إلى مواقع آمنة، وهو ما يفسر محدودية الإصابات السورية التي حدثت في قاعدة الشعيرات نتيجة القصف الصاروخي الأمريكي، كما يفسر أيضاً عدم إصابة أي جنود روس، وعدم قيام منظومات الأسلحة الروسية الحديثة من طراز إس٣٠٠ وإس ٤٠٠ باعتراض الصواريخ الأمريكية، كما تبين أيضاً أن الجيش الأمريكي قدم ثلاثة اختيارات

للرئيس ترامب، وهي توجيه ضربة شاملة تطيح الرئيس بشار، أو تدمير كافة المنشآت العسكرية السورية، أو القيام بعملية قصف صاروخي لأحد المواقع العسكرية السورية كنوع من العقاب والتحذير في آن واحد، وقد فضل الرئيس ترامب الخيار الأخير، باعتبار أنه يمكن تبريره بأن القصف استهدف موقعاً عسكرياً سورياً انطلقت منه الطائرة المسؤولة عن «جريمة خان شيخون» حسب تعبيرات الرئيس الأمريكي نفسه.

أثار القصف الصاروخي الأمريكي بدوره انتقادات عدة من بينها أنها عمل فردي عدواني ضد ميثاق الأمم المتحدة، ولا يستند إلى حقائق دامغة تدين الحكومة السورية، وأنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تتصرف كشُرطي العالم، كما أنه أعطى دفعة معنوية للجماعات الإرهابية على نقيض ما تدّعيه إدارة ترامب. أما روسيا فقد اتخذت موقفين عمليين، **الأول** وهو تعليق العمل باتفاقية سلامة الطيران ومنع الحوادث مع الجيش الأمريكي، وهي الاتفاقية التي تتطلب تعاوناً متبادلاً بين الطرفين لمنع التعرض لطائرات الطرف الآخر في السماء السورية، ومع تعليق العمل بهذه الاتفاقية بات نظرياً على الأقل من حق القوات الروسية العاملة على الأراضي السورية أن توجه ضرباتها للطائرات الأمريكية، كما أعلن مجلس الأمن الروسي بعد اجتماع له برئاسة بوتين عزم بلاده على تزويد الجيش السوري بمنظومات أسلحة حديثة للدفاع الجوي والصاروخي.

من جانب آخر فقد أيّد القصف الصاروخي كل القوى الدولية والإقليمية التي تُصر على استمرار الحرب الأهلية في سورية حتى ولو انتهى الأمر إلى تقسيمها أو وقوعها في أيدي مجموعات إرهابية حليفة للقاعدة و«داعش»، وفي مقدمها بريطانيا وتركيا التي طالبت بمزيد من هذه الضربات الصاروخية حتى إسقاط النظام السوري. كما تبلورت عدة مواقف، كموقف مصر وبوليفيا في جلسة مجلس الأمن في ١٠ نيسان/أبريل، ناقشت آثار القصف الصاروخي الأمريكي ورأت أن حماية المدنيين السوريين ووقف الحرب يتطلب تعاوناً أمريكياً ـ روسياً لإحياء عملية سلام جادة.

وفي ضوء الملابسات التي أحاطت بالقصف الصاروخي الأمريكي تبدو الاعتبارات الداخلية الأمريكية ذات أثر كبير في قرار الرئيس ترامب، ولا سيّما الاتهامات التي توجه إلى إدارته وإليه شخصياً بالتساهل مع روسيا نظراً إلى تدخلاتها في الانتخابات الرئاسية التي أدت إلى فوزه. فمن خلال قرار القصف الصاروخي يبدو الرئيس الأمريكي قوياً يمكنه أن يوجه الإنذارات إلى روسيا وعلى استعداد لمواجهتها إذا تطلب الأمر ذلك. وأنه إذا قام بالتعاون معها لتنشيط جهود التسوية السلمية للأزمة السورية فسوف يكون ذلك من موقف قوة يسمح له بفرض شروط وليس من موقف مهادنة.

٢ ـ الانقسامات السياسية وتعثر المصالحات

أ ـ الحالة العراقية: مطالب بالإصلاح وصراعات سياسية

منذ نهاية عام ٢٠١٥ تصاعدت المطالبات بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تضرب البلاد ومكافحة الفساد، وإعادة تشكيل الحكومة والاعتماد على وزراء تكنوقراط فقط والابتعاد عن المحاصصة السياسية، وبخاصة بعد أن تقدم عدد من الوزراء المنتمين للتيار الصدري بالاستقالة من الحكومة، ووصل الأمر إلى حد المطالبة باستقالة حيدر العبادي رئيس الوزراء، ورئيسي الجمهورية والبرلمان كجزء من عملية التصعيد السياسي، ونظراً إلى عدم التوافق بين الكتل الرئيسية على ثلاث قوائم لعدد من الشخصيات الأكاديمية والتكنوقراطية التي تقدم بها حيدر العبادي في ٣١ آذار/مارس لضمها إلى الوزارة بدلاً من الوزراء المنسحبين من حكومته، فضلاً عن عدم التوافق على ما سمي «الوثيقة الوطنية للإصلاح» التي تحدد كيفية التعاون بين الحكومة والبرلمان، حدثت انقسامات شديدة في البرلمان العراقي، ولا سيَّما في ١٥ نيسان/أبريل الذي شهد أكبر أزمة برلمانية حين صوَّت ١٧١ نائباً من أصل ٣٢٤ نائباً على إقالة رئيس البرلمان ونائبيه وانتخبوا النائب عدنان الجنابي رئيساً مؤقتاً للبرلمان، غير أن رئيس البرلمان المُقال سليم الجبوري تقدم بطعن بعدم دستورية الجلسة التي تمت فيها إقالته، ودعا من جانبه أعضاء البرلمان إلى عقد الجلسات بصورة اعتيادية والتصويت على التشكيلة التي تقدم بها حيدر العبادي لحكومته الجديدة، وساندته في ذلك كتلته السياسية «تحالف القوى العراقية»، كما أيدته لاحقاً المحكمة الاتحادية العليا.

تعددت مواقف الكتل السياسية تجاه الاعتصام في البرلمان ما بين مؤيد ومعارض، حيث أيدت كتلة دولة القانون، التابعة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، الاعتصام داخل البرلمان، كما شارك بعض قيادات كتلة المواطن بزعامة عمار الحكيم في الاعتصام، فيما رفضت قيادات شيعية أخرى مطالب الاعتصام. أما القوى الكردية فقد اتخذت موقفاً مضاداً للاعتصام، وذلك بناءً على توجيهات من قبل رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بعدم التدخل في الأزمة. أما الكتلة الوطنية بزعامة إياد علاوي فقد أعلنت تأييدها الاعتصام، في حين وقف تحالف القوى العراقية، الممثل الأكبر للسنة داخل مجلس النواب، بشكل واضح ضد الاعتصام وعملية إقالة رئيس البرلمان.

وفي ظل هذه المواقف المتعارضة، وتحت ضغط دعوات التيار الصدري بالنزول إلى الشوارع والاعتصام أمام البرلمان، ألغت المحكمة الاتحادية العليا في ٢٨ تموز/يوليو قرار إقالة رئيس البرلمان سليم الجبوري، الأمر الذي ساعد حيدر العبادي على إعلان قبول استقالة سبعة وزراء ينتمون جميعهم إلى كتلته المسماة «التحالف الوطني»، وهم وزير النفط عادل عبد المهدي، ووزير النقل باقر الزبيدي، المنتمين إلى المجلس الإسلامي الأعلى، ووزير الإعمار طارق الخيكاني،

ووزير الموارد المائية محسن الشمري، ووزير الصناعة صاحب الدراجي، وهم من التيار الصدري، فضلاً عن وزير الداخلية محمد الغبان المنتمي إلى منظمة بدر. وفي اليوم التالي قبلت استقالة وزير التعليم والبحث العلمي حسين الشهرستاني المنتمي إلى كتلة «مستقلون». وفي مطلع آب/أغسطس قدم العبادي قائمة حكومية جديدة إلى البرلمان، ضمت خمسة وزراء جدد من التكنوقراط للنفط والتعليم العالي والموارد المائية والنقل، والصناعة، وقد أقرها البرلمان في منتصف الشهر، وبذلك انتهت واحدة من أطول الأزمات الحكومية.

غير أن محاولات تيار الإصلاح الذي ينتمي أغلبية أعضائه إلى كتلة دولة القانون برئاسة نوري المالكي لم تتوقف عن الضغط على حكومة العبادي بهدف إفشالها والتمهيد مرة أخرى لإعادة انتخاب المالكي كرئيس للوزراء، حيث صوت البرلمان في ٢٥ آب/أغسطس لإقالة وزير الدفاع خالد العبيدي على خلفية استجواب بشأن الفساد في وزارته، ثم في ٢١ أيلول/سبتمبر صوت البرلمان أيضاً لإقالة وزير المالية هوشيار زيباري بتهم تتعلق بالفساد، في حين نفى الوزيران هذه التهم وأكدا أن إقالتهما تمت لأسباب سياسية، كما جرت محاولات لإقالة إبراهيم الجعفري من منصب وزير الخارجية، والمعروف بقربه من رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي قام بدوره بالتواصل مع رئيس إقليم كردستان ودعوته إلى بغداد في مسعى لبناء تحالفات سياسية موسعة تحول دون انهيار الحكومة من جانب، والبحث من جانب آخر في الملفات المتعلقة بتحرير الموصل من تنظيم داعش ولا سيَّما مشاركة البيشمركة والمشكلات المرجح إثارتها بعد الانتهاء من العمليات العسكرية، والتي بدت أنها تتطلب شهوراً طويلة وجهوداً عسكرية مكثفة وتنسيقاً عالي المستوى مع الولايات المتحدة، وبعد اللقاء صدرت تصريحات من الجانب الكردي بأن كل المشكلات مع بغداد تمت تسويتها.

ويُعد لقاء العبادي والبرزاني في بغداد في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وهي زيارته الأولى للعاصمة منذ خمس سنوات، إحدى الخطوات المهمة التي ساعدت على تهدئة العلاقة المتوترة بين بغداد وإقليم كردستان، كما أنها أعطت تأييداً لحكومة العبادي الجديدة وحالت دون مزيد من إقصاء الوزراء فيها وفقاً للخطة التي سارت عليها كتلة دولة القانون بهدف إفشال الحكومة ورئيسها. وفي ظل هذا الوضع السياسي طُرح نقاش بين الكتل السياسية الشيعية والسنية حول الاتفاق على مبادئ مرحلة ما بعد تحرير الموصل وأسسها، وضمان عدم انقسام القوى السياسة كما كان الوضع في العام ٢٠١٤، والذي أسهم بدوره في انهيار الجيش العراقي آنذاك أمام مسلحي داعش. وقد أُطلق على هذا الحوار «مشروع التسوية السياسية» بهدف تصفير الأزمات الداخلية والخارجية وتهيئة الأوضاع العراقية لمزيد من التوافق بشأن المستقبل، وبخاصة طريقة إدارة مدينة الموصل في ظل التعددية السياسية والطائفية والعرقية في محافظة نينوى ككل.

ب ـ الحالة اليمنية: مبادرات متعددة وفشل مزمن

بعد ما يقرب من عام كامل من بدء العمليات العسكرية، بدا أن هناك تعثراً شديداً في تنفيذ أهداف عاصفة الحزم، وخاصة إعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى العاصمة صنعاء، وإنهاء سيطرة تحالف الحوثيين والرئيس الأسبق علي عبد الله، وتطبيق القرار الدولي ٢٢١٦، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية والإنسانية العالية التي ترتبت على العمليات العسكرية. ومن ثم بدا أن السعودية أكثر اهتماماً بخطوات سياسية تمهد لإنهاء الحرب وتؤدي إلى عملية سياسية وفقاً للقرار الأممي، ومن بين هذه الخطوات قيام الرياض سراً بدعوة ممثلين لتنظيم «أنصار الله» المعبر عن الحوثيين لإجراء مباحثات تقود إلى إعلان هدنة لأغراض إنسانية مع تبادل للأسرى من الجانبين، بحيث يمكن البناء عليها لاحقاً في ترتيب مفاوضات في أجواء تخلو من العمليات العسكرية. وبالفعل تم الإعلان من قبل «التحالف العربي» عن تطبيق هدنة على طول الحدود اليمنية ـ السعودية ومبادلة ضابط سعودي بسبعة أسرى من الحوثيين، مع السماح بإدخال مواد غذائية إلى مناطق حدودية مشتركة، ثم تلا ذلك إعلان آخر في ٢٦ آذار/مارس عن عملية كبيرة لتبادل الأسرى، حيث استعادت السعودية ٩ من أسراها في مقابل تحرير ١٠٩ من الأسرى الحوثيين.

واتخذ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بالتوازي مع هذه الإعلانات عدة قرارات في الثالث من نيسان/أبريل بدت وكأنها تهدف إلى بناء الثقة وتمهد للمفاوضات التي اتفق على البدء بها في الكويت في منتصف شهر نيسان/أبريل، وتضمنت هذه القرارات تعيين الفريق علي محسن الأحمر نائباً لرئيس الجمهورية، وهو المعروف عنه علاقاته القوية مع العديد من القبائل اليمنية وحزب الإصلاح اليمني الذي يمثل جماعة الإخوان اليمنيين، وإقالة رئيس الحكومة وتعيين أحمد عبيد بن دغر رئيساً للحكومة مع استمرار باقي الأعضاء في مناصبهم، وتعيين خالد بحاح نائب الرئيس المُقال مستشاراً لرئيس الجمهورية. كذلك تم التنسيق مع «التحالف العربي» لوقف العمليات العسكرية اعتباراً من ليل العاشر من نيسان/أبريل، على أن يتم الدخول في مفاوضات تلبية لدعوة كويتية تبدأ في ١٨ نيسان/أبريل، بهدف تطبيق بنود المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ ومخرجات الحوار الوطني اليمني الذي جرى من قبل برعاية الأمم المتحدة.

ووفقاً لما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٦، فقد ناقش وزير الخارجية جون كيري مع المسؤولين السعوديين إمكان التوصل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن على غرار الترتيبات التي طُبقت في سورية. وهو ما أكده وزير الخارجية السعودي بأن السعودية مصممة على حماية الشرعية في اليمن والالتزام بعملية سياسية تضمن التزام الحوثيين بالتفاهمات المشتركة التي تم التوصل إليها قبل سيطرتهم على صنعاء، وأن دول مجلس التعاون الخليجي تتعهد البدء في عملية إعادة إعمار طويلة المدى، وخطة للتنمية فور انتهاء العمليات القتالية.

وقد بدت هذه التطورات مجتمعة بمنزلة خطوات تقود إلى بدء عملية تفاوض وفقاً للدعوة الكويتية. غير أن الأمر لم يأتِ وفقاً للتوقعات، فبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات وعدة جولات

في الكويت، شارك فيها ممثلون لحكومة الرئيس منصور هادي، ووفد يجمع بين الحوثيين وأنصار الرئيس علي صالح، ومجموعة من الأفكار التي تقدم بها المبعوث الأممي لتسهيل التفاوض، انتهت المفاوضات بلا أي نتيجة تذكر. ووفقاً للمواقف التي عبر عنها كل طرف تبين أن هناك مساحة واسعة جداً من الخلافات؛ ففي حين أصر وفد الحكومة اليمنية على أن المطلوب من المفاوضات هو تطبيق القرار ٢٢١٦ بما ينص عليه من خروج المسلحين الحوثيين وأنصارهم من العاصمة صنعاء وتسليم الأسلحة للجيش الشرعي، ثم البدء في تشكيل حكومة موسعة تضمن مشاركة الحوثيين وكل القوى اليمنية، مع وضع آليات لتطبيق مخرجات الحوار الوطني، طرح وفد الحوثيين وعلي صالح رؤية أخرى تتجاهل تسليم الأسلحة وخروج المسلحين من العاصمة وتدعو إلى البدء في تشكيل حكومة موسعة، مع التشديد على وقف شامل للعمليات العسكرية للتحالف، ثم بعد ذلك تتم معالجة تسليم الأسلحة بعد تحديد الجهة المناسبة، وبما يعني أن يستمر النفوذ العسكري للحوثيين وعلي صالح، بل والحصول على مشاركة سياسية أكبر من دون أي تنازلات.

أكثر من ذلك، قام الحوثيون وعلي صالح في نهاية تموز/يوليو، ولم تكن مفاوضات الكويت قد انتهت بعد، باتخاذ خطوة مفاجئة تمثلت بإعلان تشكيل «مجلس سياسي أعلى» لإدارة شؤون البلاد مناصفة بينهما، ودعوة البرلمان للتصديق عليه وحشد التظاهرات الضخمة لإضفاء الشرعية الشعبية عليه. وهو ما يعني عملياً الضرب بعرض الحائط شرعية حكومة الرئيس هادي، وإرباك عملية التفاوض ذاتها. وهو التحرك الذي أثار انتقادات دولية ورفضاً شديداً بوصفها خطوة أُحادية تزيد تعقيدات الوضع اليمني. ووفقاً للمبعوث الأممي ولد الشيخ أحمد في ٣١ تموز/يوليو فإن اتفاق جماعة أنصار الله (الحوثيين) وحزب المؤتمر الشعبي العام (الذي يتزعمه علي عبد الله صالح) على تشكيل مجلس سياسي لا يتماشى مع الالتزامات بدعم الحل السياسي بإشراف الأمم المتحدة، ويعرض التقدم المحرز في الكويت للخطر ويعدّ خرقاً للدستور اليمني وللمبادرة الخليجية، وهو انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ الذي يطالب الأطراف اليمنية بالامتناع عن اتخاذ الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تهدد مسار السلام.

وقد برر علي صالح تشكيل هذا المجلس بما وصفه بسد الفراغ السياسي والدستوري الذي مضى عليه أكثر من سنتين، نتيجة لفرار هادي وحكومته إلى المنفى، معتبراً أن الحل يكمن في التفاوض مع السعودية وليس التحالف العربي أو حكومة الرئيس هادي. وقد اعتبر الحوثيون أن هذا المجلس هو تحرك ضروري لتعزيز صمود الشعب اليمني، أما حكومة هادي فأكدت أن هذه الخطوة هي دليل إضافي على أن الانقلاب الحوثي لا يهتم بمصالح الشعب اليمني، وينحصر هدفه في الهيمنة على الدولة اليمنية ومقدراتها، وتعكس عدم احترام القرارات الدولية والجهود المبذولة لإنهاء الأوضاع الخطيرة في البلاد.

وبعد فشل مفاوضات الكويت، زادت وتيرة العمليات العسكرية للتحالف، وفي آب/أغسطس أمكن الحصول على موطئ قدم على ساحل عدن، ثم دخلت قوات التحالف البرية المدينة ونجحت

في طرد المسلحين الحوثيين وحلفائهم من أغلب المناطق في الجنوب على مدار شهرين، وعاد عبد ربه منصور هادي وحكومته من المنفى، واعتبرت عدن عاصمة مؤقتة لحين تحرير العاصمة صنعاء. في مقابل هذا التطور وعلى الرغم من الضربات الجوية للتحالف والحصار البحري الذي استمر على مدار العالم الماضي لم تتمكن القوات الموالية للحكومة من طرد المتمردين من معاقلهم القوية في الشمال، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والولايات المجاورة لها، كما ظل الحوثيون قادرين على فرض حصار على مدينة تعز جنوب البلاد، وإطلاق الصواريخ والقذائف عبر الحدود مع السعودية بشكل يومي تقريباً.

في موازاة العمليات العسكرية للتحالف التي لم تؤد إلى اختراقات كبرى خاصة بالوضع في صنعاء بدت ضرورة قصوى لتنشيط المسار السياسي، مع الأخذ في الاعتبار الأسباب التي أدت إلى فشل مفاوضات الكويت، وقد أسهمت سلطنة عمان والولايات المتحدة في هذه الجهود، وقام كل طرف بالتواصل مع طرفي الصراع بهدف إعلان هدنة تصاحبها مفاوضات سياسية. ولما كانت التحركات العمانية قد انصبت على الاتصال بالحوثيين فقد أعلنت حكومة هادي أنها غير معنية بأي مخرجات لهذه الاتصالات.

من جانب آخر بدت إدارة أوباما وهي في أيامها الأخيرة أكثر حرصاً على تنشيط العملية السياسية، وبعد اتصالات مع زعماء خليجيين والأمم المتحدة، أعلن كيرى في مؤتمر صحافي مع نظيره السعودي عادل الجبير في جدة في ٢٥ آب/أغسطس عن مبادرة سياسية أمريكية لحل الأزمة اليمنية، تشمل جميع أطراف الأزمة، مشيراً إلى أن الخطة الجديدة للتسوية في البلاد تقضي بسحب الحوثيين أسلحتهم من العاصمة صنعاء، وسحب القوات منها وكذلك من مناطق أخرى ونقل جميع الأسلحة الثقيلة ومنها الصواريخ البالسيتية من الحوثيين والقوات المتحالفة معها إلى أطراف ثالثة لم تحدد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبما يمنح الحوثيين وهم أقلية فرصة المشاركة في حكم البلاد. وأكد كيري أنه لا حل عسكرياً للأزمة التي تشهدها البلاد، وأن هذه المبادرة تعد بمنزلة نهج جديد لإنهاء الصراع اليمني بحيث يتم التحرك على مسارين سياسي وأمني بالتزامن من أجل إجراء تسوية شاملة، مع التشديد على وجود حاجة لاحترام وسيادة أمن السعودية.

مرة أخرى لم تجد حكومة هادي في مبادرة كيري ما يفيد التزامها بتطبيق القرار الدولي ٢٢١٦، بل اعتبرت أن فكرة تسليم الأسلحة إلى طرف ثالث غير محدد المعالم تعني التشكيك في شرعية الحكومة المعترف بها دولياً، بل وتساوي بين طرفَي الصراع في المسؤولية. وأعلن المجلس السياسي الأعلى (الذي يحكم صنعاء) بدوره عن أنه سيتعامل إيجابياً مع المبادرة شريطة أن يتم رفع الحصار الجوي والبري والبحري، ووقف الحرب التي تشنها السعودية على اليمن، وهي شروط تعني عملياً رفض التعامل مع المبادرة الأمريكية. ويمكن الإشارة إلى أن توقيت طرح هذه الأفكار الأمريكية في الأشهر الأخيرة من عمر إدارة أوباما، كان أحد الأسباب الجوهرية في عدم اهتمام طرفَي الصراع بها.

وبعد ما يقرب من شهرين، أجرى خلالهما المبعوث الأممي ولد الشيخ أحمد عدة اتصالات مع أطراف عربية وخليجية ودولية، أعلن عن وجود مبادرة أممية معدلة تحت مسمى «خارطة طريق»، واشتملت على شقين سياسي وعسكري؛ ومن أبرز بنودها:

- توافق أطراف الأزمة على نائب رئيس تنقل إليه صلاحيات الرئيس هادي بعد شهر من توقيع الاتفاقية، مع تقديم نائب الرئيس الحالي استقالته فور التوقيع على الاتفاقية.

- التوافق على رئيس حكومة يتم تعيينه من قبل نائب الرئيس، وتعلن الأمم المتحدة عن تشكيل الحكومة خلال ٣٠ يوماً إذا أوفى كل طرف بتنفيذ التزاماته.

- يتم اتخاذ التدابير السياسية بعد تنفيذ مجموعة الإجراءات الأمنية والعسكرية المتعلقة بانسحاب ميليشيات الحوثي وصالح من صنعاء والحديدة وتعز.

- تتولى الإشراف على هذه الانسحابات لجنة عسكرية يتم تعيين أعضائها بقرار من الرئيس هادي بعد التوافق عليهم.

- تسلم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى اللجنة العسكرية، التي بدورها تتولى الإشراف على الترتيبات الأمنية الخاصة بالعاصمة صنعاء، وتعيين قادة الوحدات التي تتولى متابعة ذلك.

- بالإضافة إلى تسليم الصواريخ الاستراتيجية والتكتيكية ومنصات إطلاقها إلى طرف ثالث لم تحدده الوثيقة تنسحب الميليشيات من الحدود السعودية إلى عمق ٣٠ كم داخل الأراضي اليمنية.

وبالنسبة إلى تشكيل اللجنة العسكرية تتم بالتوافق بحيث تشمل ٤٠ بالمئة من طرف الحوثيين وصالح، و٤٠ بالمئة من قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية في الداخل، إضافة إلى ٢٠ بالمئة من ضباط في دول التحالف العربي. وتحدد دور اللجنة بالإشراف الفعلي على الانسحاب من صنعاء وتعز والحديدة، وتسليم سلاح الدولة الثقيل الموثق في وزارتي الدفاع والداخلية اليمنية خلال شهر واحد كحد أقصى.

أما تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة على الساحة اليمنية فقد تضمن تعديل دستور اليمن الاتحادي، الذي وافقت عليه تلك الأطراف في مخرجات الحوار الوطني، وأن تركز حكومة الوحدة الوطنية جهودها على استكمال خطوات النقطة الثانية التي تتضمن الانسحاب الكامل من المدن وتسليم أسلحة الدولة في بقية المحافظات ليد قوات الجيش والأمن التي ستعمل الحكومة على تشكيلها فور الإعلان عن مهام الحكومة، وبالنظر إلى هذه المبادرة الأممية والأفكار التي طرحها جون كيري من قبل، يتضح أنهما متقاربان إلى حد كبير.

وفي أول رد فعل من قبل الحكومة اليمنية رأت أن أي مقترحات تتجاوز القرار الدولي ومخرجات الحوار الوطني لن يُعتد بها، وتم تسريب ما يفيد أن الرئيس هادي رفض تسلم هذه المقترحات، وأنه وصف هذه الخطة بأنها لن تجلب السلام لأنها تؤجل القضايا الواجب حسمها، وتقوم على أفكار مفخخة غير قابلة للتطبيق. في المقابل لم تعلن جماعة «أنصار الله» وحزب «المؤتمر الشعبي

العام» صراحة موقفهما من تلك المقترحات، فيما قال عضو المجلس السياسي في جماعة أنصار الله محمد البخيتي إن أي حل في اليمن لا بد من أن يقوم على أساس الشراكة العادلة، بالإضافة إلى معادلة أمن السعودية في مقابل أمن اليمن، فيما اعتُبر مؤشراً على أن المقترحات الجديدة لا تلبي شروط الحوثيين وأنصارهم.

وفي النطاق الإقليمي لم يصدر موقف محدد من قبل الرياض، بينما أعلنت الإمارات، على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش، عن مساندتها خطّة الأمم المتحدة، لأن الخيارات البديلة مظلمة، وأنه آن الأوان لترك منطق السلاح والعنف بين اليمنيين. ويذكر أن تقارير عديدة أشارت إلى أن الإمارات كثيراً ما عبرت عن شكوكها في قدرة الرئيس هادي على الانخراط في عملية تسوية جادة وتقديم التضحيات المطلوبة. ويدل تأييدها الخطة الأممية الجديدة على موقفها الجديد الراغب في تغيير قيادة الرئيس هادي بأسرع ما يمكن.

وفي محاولة للتخلص من الضغوط التي مورست على هادي أعلنت حكومته في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن تشكيل ثلاث لجان سياسية وقانونية وعسكرية لدراسة خارطة الطريق المقدمة من المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وأن تشكيل هذه اللجان لا يعني القبول بها. وبعد أربعة أيام من المفاوضات المتعثرة، اتهم المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، من جانبه، جميع الأطراف اليمنية بعرقلة الحل السياسي. معلناً أن الأمور وصلت إلى طريق مسدود. وفي تلك الأثناء أشارت عدة تقارير صحافية إلى وجود توتر بين أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام حول تشكيل الحكومة التي تم الاتفاق عليها من حيث المبدأ قبل ثلاثة أشهر برئاسة عبد العزيز الحبتور، وبينما يصر الحوثيون على تشكيل الحكومة فوراً يدعو المؤتمر الشعبي إلى التريث وتأجيل الأمر إلى وقت لاحق، إضافة إلى الاختلاف حول تعيين قائد جديد للحرس الجمهوري.

ومع نهاية العام تأكد أن كل المبادرات السلمية غير قابلة للتطبيق، وأن الوضع العسكري يكاد يتسم بالجمود منذ منتصف العام، وأن التكلفة الإنسانية التي يعانيها اليمنيون تزداد كل يوم بفعل الغارات والعمليات العسكرية وعمليات الحصار التي يفرضها كل طرف على المدن والموانئ الخاضعة للطرف الآخر، ويتحمل المدنيون في اليمن العبء الأكبر في القتال ويصبحون باستمرار ضحايا لما تصفه منظمات حقوقية دولية بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي من قبل كل أطراف الصراع.

ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة المعلنة في تشرين الأول/أكتوبر، قتل ٤١٢٥ شخصاً من المدنيين وجرح ٧٢٠٧ أشخاص في اليمن، وبلغت نسبة الأطفال بين ضحايا الحرب في السنة الأولى من الصراع الثلث، وقد أدى الدمار الذي حل بالبُنى التحتية المدنية والقيود المفروضة على واردات الغذاء والوقود إلى حرمان ٢١ مليون يمني من السلع الضرورية والخدمات الأساسية، ونزوح حوالى ٣,١ مليون يمني بعيداً من بيوتهم، بينما يعاني ١٤ مليوناً نقصاً في أمنهم الغذائي.

وعلى صعيد البنية الأساسية توقفت ١٩٠٠ منشأة صحية عن العمل، من إجمالي ٣٥٠٠ منشأة، وهو ما أثر في الخدمات الصحية المقدمة لليمنيين، كما دُمر الكثير من المدارس والمباني الرسمية ومرافق النقل البحري ومنشآت نفطية، كما بات التحذير من حدوث مجاعة تعصف بحوائج ٢١ مليون يمني أمراً واجباً وحالاً وفقاً للبنك الدولي. وتعد المناطق المحاصرة ومحل الصراع والعمليات العسكرية هي الأكثر حاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة مثل تعز وحجة وصنعاء وعمران وصعدة.

ج ـ الحالة الليبية: تأييد دولي وعقبات داخلية

انتهى العام ٢٠١٥ وقد وقِّع اتفاق الصخيرات الذي تم التوصل إليه بعد ما يقرب من عامين من الجهود التي بذلها المبعوثان الأمميان برناردينو ليون ومارتن كوبلر، في الوقت الذي استمر فيه الصراع العسكري بين العديد من الجماعات المسلحة والقوى السياسية، أبرزها في الغرب ما يعرف بتحالف «فجر ليبيا» الذي يضم الميليشيات المسلحة التابعة لمدينة مصراتة وتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا والجماعة الليبية المقاتلة وتنظيم أنصار الشريعة ومجالس شورى مجاهدي أجدابيا وبنغازي ودرنة التابعة لتنظيم القاعدة، وذلك في مواجهة ميليشيات مسلحة من مدينة الزنتان كانت تتمركز بالعاصمة الليبية طرابلس. أما في الشرق فقد تشكلت «عملية الكرامة» بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي قام بإعادة تنظيم المجموعات المسلحة من بقايا الجيش الليبي كنواة لجيش وطني ليبي، في مواجهة التنظيمات المسلحة المتطرفة والتابعة لكل من داعش والسلفيين الجهاديين. وترتب على هذه التعددية السياسية والعسكرية أن تشكلت حكومة أمر واقع تحت مسمى «الإنقاذ الوطني» في العاصمة طرابلس تؤيدها التنظيمات المنضوية في تحالف فجر ليبيا ذي الميول الإسلامية، وهي الحكومة التي لا يعترف بها البرلمان الليبي الموجود في طبرق، ولا تتعامل معها التيارات السياسية المنضوية تحت عملية الكرامة.

وقد نظم اتفاق الصخيرات مرحلة انتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً تنتهي بانتخابات برلمانية بعد إصدار دستور جديد، ويتم خلالها تشكيل حكومة وفاق وطني يرأسها رئيس مجلس الدولة، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد والإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في حزيران/يونيو ٢٠١٤، ومقره طبرق. ووفقاً للاتفاق اختير فايز السراج رئيساً لحكومة الوفاق الوطني، الذي قدّم تشكيلة حكومته لمجلس النواب في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ لغرض نيل الثقة، ولكن البرلمان رفض منح الثقة بحجة ارتفاع عدد وزراء الحكومة، ثم تعددت أسباب الرفض طيلة العام، الأمر الذي أثار الشكوك حول شرعية حكومة الوفاق رغم الاعتراف الدولي بها والضغوط الكثيرة التي مارستها الأمم المتحدة ودول أوروبية لإقناع مجلس النواب بمنح الثقة الدستورية للحكومة. كما يرأس فايز السراج «المجلس الرئاسي» الذي يضم خمسة أعضاء يمثلون جميع الأطراف الليبية، وثلاثة وزراء كبار يقومون بتسمية الوزراء، غير أن تشكيل حكومة الوفاق الوطني لم يؤد إلى انتهاء حالة التعدد الحكومي والانقسام السياسي في

البلاد، فقد استمر التنازع على السلطة مع حكومتين أخريين، وهما حكومة عبد الله الثني في الشرق، وحكومة عمر الحاسي ثم خليفة الغويل في الغرب.

ونظراً إلى رفض البرلمان حكومة السراج الأولى لكثرة عدد الحقائب الوزارية، أعيد تشكيل الحكومة من ثلاث عشرة حقيبة وزارية فقط، وقد كلف المهدي إبراهيم البرغثي وزيراً للدفاع، والعارف صالح خوجة وزيراً للداخلية، ومحمد الطاهر سيالة وزيراً للخارجية، وهي الوزارات التي أثارت جدلاً كبيراً بين أعضاء البرلمان الليبي الخاضع لنفوذ المشير خليفة حفتر. ويمكن النظر إلى اختيار البرغثي وزيراً للدفاع بدلاً من خليفة حفتر كمحاولة لاسترضاء القوى السياسية والعسكرية صاحبة النفوذ في الغرب الليبي، التي ترفض أي دور سياسي رسمي لحفتر نظراً إلى أنه قاد المواجهات معها وترى فيه تهديداً وجودياً لها. أمّا العارف خوجة، وزير الداخلية، فتعدّه القوى السياسية في شرق البلاد شخصية مدنية قريبة من التيار الإسلامي في غرب ليبيا. ومن ثم رأت هذه التشكيلة الوزارية وسيلة للالتفاف على المنجزات السياسية والعسكرية كافة التي حققتها خلال الفترة الماضية. غير أن امتناع البرلمان رسمياً عن منح الثقة الدستورية للحكومة، من خلال عدم اكتمال النصاب القانوني لجلسات التصويت، لم يمنع ١٠٠ نائب من التوقيع على عريضة تقر بالموافقة على حكومة السراج في ٢٣ شباط/فبراير، وهي الخطوة التي اعتبرت تأييداً سياسياً ومعنوياً يمنح قدراً من الشرعية لعمل الحكومة، وبخاصة بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يؤيد حكومة السراج بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، ويتوعد المعترضين عليها بعقوبات دولية. وبالرغم من ذلك تمسكت ما عرف بحكومة الإنقاذ برئاسة خليفة الغويل، المشكّلة في الغرب والمؤيدة من قبل تحالف القوى الإسلامية، برفض التنازل عن السلطة وتسليمها لحكومة السراج التي حاول رئيسها الدخول إلى العاصمة طرابلس واستلام المقار الحكومية فيها.

ونظراً إلى الضغوط الدولية والإقليمية التي مورست على الأطراف السياسية الفاعلة خاصة في الغرب، والتهديد بفرض عقوبات على رافضي الوفاق الوطني، بل وقيام الاتحاد الأوروبي بوضع ثلاثة زعماء سياسيين ليبيين يعارضون حكومة الوحدة تحت طائلة عقوبات الاتحاد الأوروبي الاقتصادية، وهم الغويل ونوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وعقيلة صالح رئيس البرلمان المعترف به دولياً في طبرق، انخفضت حدة المعارضة لحكومة السراج، وبدأ أعضاء الحكومة في دخول طرابلس في ٣٠ آذار/مارس. أما في الشرق الليبي فقد انتهت القوى السياسية إلى ضرورة الحصول على الثقة من مجلس النواب ومقره طبرق كخطوة تسبق الاعتراف بالحكومة والتعامل معها كحكومة وحيدة في البلاد، وفي تلك الأثناء طُرحت أفكار مثل تأسيس مجلس عسكري أو إعلان فدرالية كبديل للتعامل مع حكومة الوفاق الوطني، غير أن النصائح الدولية التي قدمت لقوى الشرق الليبي انتهت بعدم جدوى تلك الأفكار، بل وخطورتها على وحدة البلاد.

في هذه البيئة السياسية المضطربة والضاغطة ونظراً إلى عدم امتلاك عناصر قوة حقيقية على الأرض، وفي المقابل توافر عناصر القوة الفعلية للمنافسين، ووجهت حكومة السراج بتحديات

هائلة، وبات عملها مهدداً، وارتفعت توقعات انهيارها سريعاً، وساعد على ذلك تمسُّك حكومة خليفة الغويل بالسلطة وإعلانها المعارضة السلمية للسراج وحكومته في ٥ نيسان/أبريل، وتحذير الجهات الحكومية في طرابلس ومحيطها من التعامل مع حكومة السراج.

بيد أن موقف الغويل لم يكن مقبولاً من قوى وكيانات عسكرية عديدة في محيط العاصمة طرابلس؛ فقد عبر سكان طرابلس عن تأييدهم لحكومة السراج من خلال التظاهر ورفع الشعارات المؤيدة لها والرافضة لحكومة الغويل. وأعلنت بلديات عشر مدن في غرب ليبيا تأييدها حكومة الوفاق الوطني، كما أيد بعض الكتائب المسلحة المتمركزة في محيط العاصمة طرابلس حكومة الوفاق الوطني، وأبرزها المجلس العسكري «جنزور»، والعجيلات وصبراتة وغيرهم، والفرقة الأولى التي تنتشر في شرق ووسط العاصمة، وقوة الردع وهي قوات سلفية تتمركز خصوصاً في شرق العاصمة وتقوم بدور الشرطة وتوقف تجار المخدرات والمشروبات الكحولية ومن تشتبه بانتمائه إلى تنظيم الدولة الاسلامية، وكتيبة أبو سليم التي تسيطر خصوصاً على حي أبو سليم الشعبي في جنوب العاصمة.

وقد ساعدت كبرى كتائب مصراتة («لواء شهداء زاوية المحجوب» و«حطين») في ترتيبات دخول الحكومة إلى العاصمة طرابلس، أما في الجنوب فقد أيدت جميع مكوناته المدنية والمسلحة حكومة السراج، وفي الشرق أعلن جهاز حرس المنشآت النفطية المسيطر على المنشآت النفطية في شرق البلاد، استعداده للعمل تحت شرعية حكومة الوفاق الوطني عقب دخولها العاصمة طرابلس.

وعلى مدى العام برزت تحديات كبرى أهمها:

١ ـ جمع الأسلحة المنتشرة في عموم البلاد، وإخضاع الميليشيات العسكرية المعارضة لاتفاق الصخيرات، وأبرزها «كتيبة الحركة للدفاع عن مصراتة»، و«غرفة عمليات المنطقة الوسطى»، و«سرايا الدفاع عن بنغازي» التي حاولت مرتين السيطرة على ما يعرف بالهلال النفطي في الشرق، ولكنها فشلت في مواجهة القوات المسلحة بقيادة المشير حفتر التي حررت منطقة الهلال وأعادتها إلى حرس المنشآت النفطية.

٢ ـ موقف برلمان طبرق برئاسة عقيلة صالح، وهو البرلمان الشرعي وفقاً لاتفاق الصخيرات، ولكنه رفض منح الثقة الدستورية للحكومة، ويمكن تفسير ذلك بأن تشكيل الحكومة خلا من وجود المشير خليفة حفتر قائد عملية الكرامة كوزير للدفاع، الأمر الذي دفع البرلمان المتأثر بنفوذ حفتر إلى تجميد العمل بالمادة الثامنة في الاتفاق التي تنص على نقل الصلاحيات العسكرية كافة إلى المجلس الرئاسي، ضمن مهلة الخمسين يوماً، بما يعني عملياً إجراء تعديل في القيادة العسكرية ومراعاة وجود حفتر في منصب قائد القوات المسلحة، الذي أقر من جانبه بدعم أي حكومة يقرها البرلمان، شريطة عدم تقسيم ليبيا وإبعاد الجيش الوطني عن العمل السياسي.

٣ ـ عدم التجانس السياسي بين أعضاء المجلس الرئاسي.

ثانياً: فلسطين المستقبل بعد مئة عام من النضال

في هذا العام ينقضي قرن من الزمان على كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله على أرض وطنه، مثله مثل سائر البلاد العربية في نهاية الحرب العالمية الأولى. استقلت كل البلاد العربية ونالت قدراً كبيراً من حريتها وإن رزحت لفترة من الزمن تحت الهيمنة البريطانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الإسبانية. أما في فلسطين فقد بدأت أطول حرب ضد شعب أعزل، لا يزال إلى يومنا يدافع عن وجوده وكينونته وموطنه.

من هم أعداؤه؟

أولهم الاستعمار الغربي وشراكته الوثيقة مع المشروع الصهيوني الاستيطاني، الذي لا يزال يحارب الشعب الفلسطيني بكل شراسة، في الميدان بالقتل والتشريد والتدمير، وفي المحافل الدولية بنقض القانون الدولي ومنع تفعيله، وفي الميدان الإعلامي بتجريم فلسطين والعرب والإسلام.

لكن كل هذه الجهود لم تفلح في القضاء على الشعب الفلسطيني، بل خلقت له أصدقاء جدداً في الغرب نفسه.

من هم المدافعون عن حقوق الشعب الفلسطيني؟

أبناء الشعب الفلسطيني أولاً بالطبع، ولكن باعتبار فلسطين جزءاً من العالم العربي والإسلامي، وباعتبار الشعب الفلسطيني غير قادر على الدفاع عن نفسه بكل الوسائل المتاحة، كان على العرب أن يهبّوا للدفاع عنه. وهذا ما حاولوا القيام به عام ١٩٤٨، ولعله من المفيد أن نستعرض الدور العربي في قضية فلسطين منذ عام ١٩٤٨.

عسكرياً منعت بريطانيا أي قوات عربية نظامية من دخول فلسطين لإنقاذ أهلها من الهجوم الصهيوني على القرى الفلسطينية وارتكاب المذابح قبل خروج الإنكليز وإعلان إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤.

دخلت القوات العربية المحدودة القدرات والتدريب والدوافع إلى فلسطين في ١٩٤٨/٥/١٥ من دون تنسيق بينها ومن دون معرفة طبيعة الأرض والعدو، ولم تكن أهدافها واحدة؛ ومني العرب في هذه الحرب بهزيمة ساحقة، إذ دخلت قواتهم فلسطين عندما سيطر اليهود على ٦ بالمئة من فلسطين، وخرجت منها بعد أن سيطر اليهود على ٧٨ بالمئة من فلسطين.

ولم يدخل أي بلد عربي الحرب من أجل تحرير فلسطين بعد ذلك. كانت الحروب التي تلت مع إسرائيل للدفاع عن الأراضي العربية نفسها خارج فلسطين، أو لرد العدوان عنها.

ثم تخلت البلدان العربية عن أي عمل عسكري مباشر من أجل فلسطين، وقررت إنقاذ نفسها من العدوان الإسرائيلي على أراضيها بالتسليم الضمني لإسرائيل في فلسطين. وهذا ما فعله السادات في اتفاقية «السلام» مع إسرائيل عام ١٩٧٩. وأصبحت حدود مصر مع فلسطين هي حدود مصر مع

إسرائيل، أي باعتبار الأرض الفلسطينية هي إسرائيلية، مع استثناء حدود قطاع غزة إلى أن يتم الاتفاق حولها.

وهذا ما فعله الملك حسين في اتفاقية «السلام» مع إسرائيل عام ١٩٩٤، ضماناً لاعتراف إسرائيل بالأردن، باعتبار حدود شرق الأردن مع فلسطين هي حدودها مع إسرائيل، أي باعتبار الأرض الفلسطينية هي إسرائيلية.

بمعنى آخر، ضحت البلدان العربية المجاورة بفلسطين كبش فداء لإنقاذ نفسها من العدوان الإسرائيلي.

وهذه هي الهزيمة الحقيقية: الاعتقاد بأن فلسطين ليست جزءاً من الأمن القومي العربي المتكامل، وعدم إدراك الحكمة القائلة «أكلتك يوم أكلت الثور الأبيض».

بقيت البلدان العربية تدعم فلسطين سياسياً في المحافل الدولية وفي الإعلام الرسمي، لأنها لا تقدر على الجهر بغير ذلك أمام الجمهور العربي، الذي لا يزال إلى يومنا هذا يؤمن بالحقوق العربية في فلسطين، ويتوق إلى الاشتراك في المعركة للدفاع عنها.

انقلب هذا الحال بعد غزو العراق للكويت ومواقف ياسر عرفات منها ومنع عودة الفلسطينيين إلى الكويت، وبعد ذلك جاءت الطامة الكبرى: كارثة أوسلو.

وفي العقدين التاليين لذلك انسلت الدول العربية القريبة من فلسطين من دورها الرسمي شيئاً فشيئاً، واعتبرت أن خصومتها مع إيران أو مشاكلها الداخلية أهم كثيراً من قضية فلسطين.

واليوم نجد أن هذا الموقف أصبح التبجح به موقفاً شبه معلن، ومظاهره زيارة الرسميين الإسرائيليين إلى عدد من العواصم العربية، وتفاخر نتنياهو بأن لديه علاقات مع كثير من الدول العربية معلنة أو مضمرة، وأن بينه وبين هذه الدول مصالح مشتركة، فلسطين ليست بينها بل هي ضحيتها.

وفي العقود السبعة الماضية، رغم اختلاف تلون المواقف العربية من قضية فلسطين الرسمية، من دعم لها غير محدود إلى دعم محدود أو منقرض، كانت هناك سياسة عربية واحدة، وهي محاربة الوجود الفلسطيني فيها والتشديد عليه وحرمانه حقوق الإقامة على أراضيها ومنع أي تنظيمات له خشية الإخلال بالتنظيمات الحكومية الرسمية. وهنا تصدق المقولة بأن «العرب يحبون فلسطين ويكرهون الفلسطينيين».

ما هو موقف الشعب الفلسطيني من قضيته؟

مذ اتضحت معالم وعد بلفور في بداية عهد الانتداب لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن مقاومة المستعمرين، وثارت الجموع ضد المهاجرين اليهود الجدد عامَي ١٩٢١ و١٩٢٩ وغيرهما. وعندما بلغ عدد هؤلاء حوالى ٣٠ بالمئة من سكان فلسطين في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، اندلعت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ التي واجهتها بريطانيا بالقمع الوحشي، فقتلت المئات وجرحت

الألـوف واعتقلت عشرات الألـوف، ودمرت القرى، وأفسدت موادها الغذائية، وحلّت الأحزاب وأعدمت أو سجنت أو نفت قادتهم. لذلك فإن سنة ١٩٣٩ تعتبر سنة النكبة البريطانية، وأكملها بن غوريون عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بسنة النكبة الصهيونية.

ولـم يتوقف الشعب الفلسطيني عن المقاومة، فنشأت حركة الفدائيين في غزة في مطلع الخمسينيات التي تبناها عبد الناصر عام ١٩٥٥ عندما قتل الإسرائيليون ٤٠ من جنود القوات المصرية في غزة، وحينها لجأ إلى الاتحاد السوفياتي لشراء أسلحة للجيش بعد أن منعتها عنه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٦٤، بتأييد من عبد الناصر، عقد المجلس الوطني أول جلساته في القدس ومنه انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني كافة. لقد كان هذا انتصاراً فريداً للشعب الفلسطيني، واعترافاً من البلدان العربية التي كانت تحاول كل منها احتواء فصائل منه بأنها غير قادرة أو غير راغبة في تحرير فلسطين، فسلمت هذه المهمة إلى الفلسطينيين أنفسهم.

وفي عام ١٩٧٤ تكلل هذا الجهد السياسي مع المقاومة المسلحة الفلسطينية في السنوات العشر السابقة في إعادة الاعتبار ليس فقط للقضية الفلسطينية، وهي لم تغادر جدول أعمال الأمم المتحدة، بل للشعب الفلسطيني نفسه كشعب يحارب الاستعمار في بلاده. ودخلت فلسطين في الأمم المتحدة كعضو مراقب، وهذا الاعتبار الدولي يتلخص ببساطة في أن فلسطين بلد له شعب اسمه الفلسطينيون، وهذا الشعب طُرد من أرضه في أكبر عملية تهجير عرقي، منظمة ومدعومة من الخارج ومستمرة إلى يومنا.

ولكن هذا العام (١٩٧٤) شهد أيضاً برنامج النقاط العشر الذي تبناه المجلس الوطني في اجتماع القاهرة. وهنا بدأ الانحدار، إذ يتلخص هذا البرنامج في «مرحلية» النضال، أو بمعنى آخر «خذ وطالب». وإن كان هذا البرنامج ذو صبغة عملية، إلا أنه ساذج، لأن العدو لن يعطيك شبراً من الأرض من دون أن توقع له على تسليم الوطن كله، ولأسباب عديدة، أوصلت هذه السياسة الفلسطينيين إلى كارثة أوسلو عام ١٩٩٣، وهي أخطر على فلسطين من وعد بلفور؛ فاتفاقية أوسلو لم تذكر مرة «الحقوق» الفلسطينية أو القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة لمصلحة الشعب الفلسطيني، بل اعتبرت ضمناً أن المحتل هو مساوٍ في الحقوق لأهل البلاد. وعليه فإن النزاع هو بين طرفين متساويين في الحقوق. لكن الأخطر، خصوصاً بعد اغتيال عرفات، أن المنظمة التي تمثل كل الشعب قد تهمشت، وحلّت مكانها «السلطة الفلسطينية» (وحذف من اسمها الوطنية)، التي أصبحت الآن أداة من أدوات الاحتلال تخدمه وتنفذ أغراضه، من دون تكلفة على إسرائيل، حيث إن هذه التكلفة المادية تدفعها أوروبا وأمريكا طالما خدمت السلطة إسرائيل، وهكذا أصبح الوضع الفلسطيني أسوأ مما كان عليه بعد النكبة، إذ أصبح أعداؤه في الداخل إضافة إلى الخارج. وهنا أصبحت الحاجة إلى ثورة جديدة ملحة وضرورية.

لكن الصورة ليست مظلمة تماماً، إذ إنه خلال العقود السبعة الماضية زاد عدد الفلسطينيين من ١,٥ مليون إلى ١٢,٥ مليون. نصفهم تقريباً لا يزال على أرض فلسطين. وهو مساوٍ عددياً للمهاجرين اليهود المسيطرين على البلاد، والنصف الباقي خارج البلاد، أغلبهم على حدودها في البلدان العربية المجاورة، لكن ٢٠ بالمئة من المجموع يعيش الآن في البلاد الأجنبية، خصوصاً أوروبا وأمريكا. هؤلاء المهجرون في الخارج حملوا لواء القضية الفلسطينية في غياب المنظمة وغياب دعم البلدان العربية الحقيقي، وعدد هؤلاء لا يتجاوز المليونين ومعظمهم ذوو قدرات وكفاءات عالية جداً. ولا تكاد تخلو جامعة أمريكية من أستاذ فلسطيني، وكان عليهم ملء الفراغ الذي خلقه غياب المنظمة، فبدأ النشاط الشعبي.

ليس من المستغرب إذاً أن تبدأ جهودنا في إحياء القضية الفلسطينية في الغرب، بعد كارثة أوسلو. على سبيل المثال عقد في عام ٢٠٠٠ في بوسطن أول مؤتمر للفلسطينيين كافة عن حق العودة. وفي عام ٢٠٠٣ عقد مثله في لندن، وشارك في كليهما وغيرهما الشخصيات الفلسطينية البارزة مثل إدوارد سعيد وإبراهيم أبو لغد وحيدر عبد الشافي وشفيق الحوت ونصير عاروري، وكان لكاتب هذه السطور شرف المساهمة في كل هذه النشاطات منذ عام ١٩٩٣. وانبثقت لجان وجمعيات حق العودة والدفاع عن فلسطين في كل مكان من العالم الغربي. وبعد ذلك بعشر سنوات أمكن إنشاء مثل هذه الجمعيات واللجان في الوطن العربي بشكل محدود وتحت الرقابة الرسمية.

ومن المفارقات أن اليهود الذين جاؤوا من البلاد الأوروبية إلى فلسطين وطردوا الفلسطينيين من ديارهم استوطنوا فلسطين، بينما لجأ أهلها المطرودون إلى تلك المواطن التي تركها اليهود، واستقروا فيها. وبمجرد وجودهم **أولاً** في تلك المجتمعات، ثم نشاطهم الذي بدأ يثمر **ثانياً**، نقلوا القضية الفلسطينية إلى تلك البلاد كقضية محلية، إذ أصبح منهم أعضاء في البرلمان أو صحافيون أو ناشطون، وبالطبع لم يكن وجودهم متجذراً أو قوياً مالياً وسياسياً مثل يهود أوروبا، ولكنه أتاح للشعوب الأوروبية لأول مرة سماع القضية الفلسطينية من أفواه أهلها، بعد أن حرم هؤلاء منها بسبب السيطرة الصهيونية على الإعلام.

وبدأ الغرب في التعرف إلى قضية فلسطين، ليس من أهلها فقط، بل من الانتشار الهائل لوسائل التواصل الاجتماعي التي كسرت الهيمنة الصهيونية على وسائل الإعلام. وليس مستغرباً أن تنشأ حركات شبابية غربية، وخصوصاً في الجامعات، مثل حركة الطلاب من أجل العدالة (SJP) أو حملة التضامن مع فلسطين (PSC)، وأخيراً حملة مقاطعة إسرائيل (BDS) التي نجحت نجاحاً باهراً حمل إسرائيل على إنشاء وزارة خاصة لذلك بتمويل ملايين الدولارات، وهكذا انقلب الحال الذي كان سائداً في السبعينيات من القرن الماضي رأساً على عقب.

في السبعينيات كانت المقاومة المسلحة في المنظمة السلاح الأول للقضية، تدعمها البلدان العربية بالمال والسلاح والسياسة، ويحاربها الغرب بكل شراسة. ولكن في العقدين الأولين من هذا القرن، انقلب الحال: اختفت المقاومة المسلحة وأصبحت مطاردة من السلطة الفلسطينية نفسها،

واختفى الدعم الفعّال من البلدان العربية، بل وأصبحت هذه البلدان تغازل إسرائيل علناً أو ضمناً. بالمقابل زاد الدعم الشعبي الغربي لقضية فلسطين بشكل غير مسبوق، وإن بقيت حكوماته داعمة لإسرائيل. خسرت القضية الفلسطينية انصاراً لها من العرب وكسبت انصاراً جدداً من الغرب، وفي كلا الحالين، بقي دعم الشعوب العربية لفلسطين قوياً، ولكنه لم يكن لهذه الشعوب حيلة، خصوصاً في ضوء الاضطرابات المحلية الكبيرة.

ما هو العمل الآن؟

من البديهي أن الواجب هو إعادة بناء البيت الفلسطيني. الأولوية هي لانتخاب مجلس وطني جديد تنبثق عنه قيادة فلسطينية شابة، أغلبها من الجيل الجديد المتنور الذي ولد بعد كارثة أوسلو، وهو اليوم يمثل ٧٠ بالمئة من الشعب الفلسطيني، وهذه القيادة الجديدة لديها ميادين كثيرة للدفاع عن الوطن، رغم الاحتلال والحصار وخذلان «القيادة» الحالية وانحسار الدعم العربي الرسمي.

وهناك أولاً الميدان القانوني فهو مفتوح على مصراعيه، ويكفي قرار الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليو عام ٢٠٠٤ وقرار مجلس الأمن الأخير رقم ٢٣٣٤ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لمطاردة مجرمي الحرب الإسرائيليين في كل المحافل، وتنظيم التظاهرات ضدهم، ومنعهم من الوجود في معظم عواصم العالم، وبموجب هذه القرارات الدولية فإن المقاومة السلمية بالاضرابات والعصيان المدني وقطع الطرق في الضفة الغربية (وحتى في فلسطين ١٩٤٨) تعتبر تطبيقاً للقانون الدولي، ولا يستطيع أحد اتهامها بالإرهاب. ولا شك في أن إسرائيل ستقاوم هذا بالعنف المتزايد، ولكن صور هذا العنف ستزيد من كشف وجه إسرائيل الحقيقي في الغرب، كما كشفه العدوان على غزة.

والمقاومة المسلحة في غزة (البقعة الوحيدة من الوطن التي بقيت ترفع علم فلسطين) يجب تأييدها وتشجيعها وتعزيز قدرتها على الصمود. إن محاصرتها من العدو والصديق لهي جريمة هذا العصر.

وبانتشار وسائل الإعلام الإلكترونية يمكن تجييش آلاف الفلسطينيين والناشطين الأجانب للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وجرائم إسرائيل، وهذا لم يعد مستحيلاً، بل أصبح واقعاً يجب تأييده وتشجيعه.

وفي الجبهة الداخلية، بوجود مجلس وطني جديد وقيادة جديدة؛ يجب إعادة التشديد على التربية الوطنية للنشء الجديد من الفلسطينيين، الذين لم يعاصروا النكبة أو الثورة الفلسطينية، وهذا أيضاً ينطبق على النشء العربي، الذي تلاشت قضية فلسطين من مناهج دراسته في البلدان العربية.

وفي الميدان الدولي يجب إعادة الاعتبار إلى قضية فلسطين بتنشيط الروابط مع دول عدم الانحياز وباقي دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبناء حركة دعم قوية بين الشباب في العالم الغربي، وبعد ذلك في برلماناته.

وفي الميدان الاقتصادي يجب تفعيل المقاطعة (BDS) في البلدان العربية نفسها التي أهملت نظام مقاطعة إسرائيل الذي كان سائداً في السبعينيات. بل إن البضائع الإسرائيلية أصبحت توجد على أرفف المحال التجارية في بعض البلدان العربية بلا خجل. وهذا عار ما بعده عار، وإن لم يكن ذلك بدافع الوطنية، فليكن بدافع الاقتصاد؛ فدول الخليج العربي تستورد من أوروبا بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً وتبيعها مواد بسُدس هذا الرقم، وتستطيع هذه الدول أن تحد من استيرادها من تلك الدول الأوروبية التي تدعم إسرائيل بالسلاح والمعونات والمواقف السياسية. وهي بذلك تدعم القضية العربية الأولى من دون أن ترسل دباباتها وطائراتها لتحرير فلسطين.

وهناك ميادين أخرى، لا تزال مفتوحة للعمل، تسرح فيها إسرائيل وتمرح، لغياب الجانب العربي عنها.

إن لم يكن كل ذلك لمصلحة فلسطين، فليكن لمستقبل هذه البلدان أمام العدوان الإسرائيلي.

رتبت إسرائيل الآن أوضاعها مع دول الجوار بمعاهدات «سلام» لم يرض عنه الشعب العربي في تلك البلدان، والآن تحاول إسرائيل مد نفوذها إلى إيران (بعمل تحالفات مع بعض البلدان العربية على نسق ملوك الطوائف في الأندلس) ثم إلى باكستان ثم إلى الصين، وتصبح البلدان العربية بعد ذلك مستعمرة جديدة للصهيونية راضية مختارة لحالها، بعد انحسار الاستعمار البريطاني والفرنسي عنها في منتصف القرن الماضي.

لكن مستقبل إسرائيل نفسه مهدد، ليس بفضل العرب، بل بوجود عوامل داخلية تنخر فيها.

تسيطر الآن على إسرائيل القوى العنصرية الدينية المتطرفة التي تريد توسيع سيطرتها على الأراضي العربية؛ وهذا سيغذي العداء للصهيونية في العالم، ويؤكد اعتبار إسرائيل دولة مارقة مثل حكومة جنوب أفريقيا السابقة.

وهناك احتمالات ديمغرافية لهذا التوجه في المستقبل المنظور أي خلال ١٠ ـ ٢٠ سنة.

إن الدراسات التي قمنا بها تبين أن عدد اليهود في فلسطين بحلول عام ٢٠٣٠ لن يتجاوز ٧,٥ مليون نسمة، ولن يزيد في أي وقت في المستقبل عن ٨ ملايين في الحد الأعلى. والسبب، حسب الدراسات الإسرائيلية نفسها، أن اليهود الباقين في الغرب لن يهاجروا إلى إسرائيل، إن لم يكن لعدم رغبتهم في العيش في مكان غير آمن، فهو لأن السياسة الصهيونية ترغب في بقائهم في الدول الغربية، وخصوصاً أمريكا، لأن وجودهم هناك أنفع لإسرائيل.

في عام ٢٠٣٠ سيكون عدد الفلسطينيين حوالى ١٨ مليوناً، أي أكثر من ضعفي اليهود، ولكن أين هم هؤلاء. منهم حوالى ٨ ملايين داخل فلسطين والباقي خارجها.

في المقابل، ما هو مستقبل الصهيونية على أرض فلسطين؟ هناك احتمالان:

- أن الصهيونية ستزداد قوة كمشروع استيطاني وستتوسع في أراض عربية.
- أن الصهيونية ستفقد دعمها الغربي وتصبح عبئاً على الغرب.

إذا بقي الوضع كما هو فهذا يعني أن الاحتمال الأول سيستمر ويقوى في إسرئيل، ولكنه بالقطع سيؤدي، ولو تدريجياً، إلى الاحتمال الثاني. وأول معالمه الإجماع العالمي في مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر الماضي على اعتبار إسرائيل دولة «تخرق القانون الدولي بشكل فاضح».

لنتصور الآن أن إسرائيل ستستمر في الاحتمال الأول وتطرد فلسطينيين جدداً إلى الأردن وتحتل شرق الأردن حتى خط سكة حديد الحجاز وتحتل جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، أي أن إسرائيل ستحتل الأراضي العربية حسب خريطة إسرائيل الكبرى التي قدمتها اللجنة الصهيونية عام ١٩١٩ إلى مؤتمر فرساي للسلام في باريس بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن هذه المناطق التي ستحتلها إسرائيل مستقبلاً تضم مجموعة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، وبذلك يزيد عدد الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، بدل أن يقل، ويصبح ملايين العرب السابقين واللاحقين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ولا شك أن التوجه السياسي، كما هو الآن في مجلس الأمن، لن يقبل باحتلال جديد، ولا يمكن لدول المجلس الانقلاب على قرارها الأخير.

الاحتمال الثاني هو تقلص الدعم للصهيونية سياسياً ومالياً وإعلامياً، مع ازدياد قوة المقاومة الفلسطينية في كل الميادين، وهذا قد يؤدي إلى الهجرة اليهودية من فلسطين.

يجب ألّا ننسى أن إسرائيل مشروع رأسمالي زرعه اليهود الأوروبيون الأغنياء عام ١٨٩٧ ليكون مستعمرة اقتصادية لهم، واليوم يرتبط ثلاثة أرباع الاقتصاد الإسرائيلي بعقود طويلة الأجل مع أوروبا وأمريكا. ولا عجب في أن تكون إسرائيل أكبر مركز لغسل الأموال، ومأوى لليهود الهاربين من قضايا اختلاس أو فساد، وهذا يفسر هلع إسرائيل من تطور حملة المقاطعة (BDS) وزيادة أنصارها من الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم.

في حال انحسار الدعم عن إسرائيل من سيهاجر من إسرائيل أولاً؟

ستكون الموجة **الأولى** من الروس الذين جاؤوا لأسباب اقتصادية. وربما تكون الموجة **الثانية** من الشباب أبناء الاشكناز القدامى. هؤلاء تربوا في الغرب ومعظمهم لا يزال يعيش هناك. وهم يكوّنون الطبقة المتعلمة ذات الخبرات في العلوم والتكنولوجيا، وسيجد هؤلاء أن أخصب مرعى لهم هو الغرب والتميز الذي يلاقيه اليهود هناك.

أما اليهود العرب، الذين كانوا أغنياء بغداد والقاهرة، فلن يعودوا إلى بلادهم الأصلية، لأن الذين بنوا الثروات قد هرموا أو ماتوا، وأولادهم تربوا في الجيش الإسرائيلي.

واليهود المتعصبون دينياً الذين يعتقدون أن الله وهبهم فلسطين سيبقون متشبثين بمستعمراتهم، وسينشرون الرعب والجرائم في البلاد، وسيؤازرهم ما تبقى من التحالف العسكري الصناعي ـ الإسرائيلي، الذي اكتسب المزايا كافة على مدى السنين ولا يستطيع التفريط فيها بسهولة، وهؤلاء

سيحاربون لآخر رمق، مثل المستعمرين الفرنسيين في الجزائر، وبقايا الأفريكان الهولنديين في جنوب أفريقيا.

إذا تحقق احتمال الهجرة فسيبقى في إسرائيل عام ٢٠٣٠ حوالى ٤ ملايين يهودي مقابل ١٨ مليون فلسطيني، نصفهم تقريباً لم يفارقوا أرض فلسطين، لكن الأكيد أن هذا الاحتمال لن يتحقق إلا بزوال الصهيونية كعقيدة وممارسة وقانون، وقد يبدو هذا الاحتمال بعيد المنال، ولكن لا شك في أنه سيكون النهاية الوحيدة الممكنة لمستقبل فلسطين، مهما طالت مدته وكثر أعداؤه، لا شك عندي في ذلك. ولكن المشكلة تكمن في وعورة الطريق إليه الذي يحتاج إلى جهود شاقة لعبوره.

أول الجهود وأهمها هو تنظيف البيت الفلسطيني من الفساد الوطني والمالي بمكنسة ديمقراطية. وانتخاب مجلس وطني جديد وقيادة جديدة، وهذا يتطلب تعبئة الشباب لهذا الغرض والاستفادة من طاقاته الخلاقة. منهم سيتكون المجلس الوطني الجديد ولجنته التنفيذية، وهذا سيفتح المجال للحرب في كل الميادين القانونية والإعلامية والعسكرية والتربوية، وهو مجال خصب جداً وممكن جداً وقليل التكاليف.

لن تكون عملية بناء فلسطين الجديدة سهلة ولكنها ضرورية وحتمية، سيحاربها الطابور الأخير من الصهاينة إلى آخر رمق، بعقلية «عليّ وعلى أعدائي يا رب»، وسيحاربها الباقون من اليهود المتعصبين دينياً، وربما يحاربها المستفيدون العرب من وجود إسرائيل، أو الخاسرون في حال زوالها، ولا ندري ماذا تخبئه الأحداث في المستقبل. لكن هناك شواهد لا يمكن إنكارها.

أولها، لا يمكن بقاء العنصرية الاستيطانية الصهيونية كحركة مخالفة للحق والمنطق والتاريخ والقانون قائمة بالقوة المجردة فقط.

و**ثانيها**، سيستمر الفلسطينيون في النمو والازدياد داخل فلسطين وحول حدودها، ولا يمكن تجاهل وجودهم وحقوقهم بأي شكل.

و**ثالثها**، سيزداد وعي العالم الغربي بقضية الحق في فلسطين، بفضل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وبفضل ارتفاع أهمية حقوق الإنسان ودور جمعياتها التي تضاعفت عشرات المرات.

و**رابعها**، ستبقى في فلسطين جالية يهودية ذات حجم. والمسألة هل تكون معوقاً للسلام أم داعية له، أم هذا وذاك؟

ولكن تبقى الخطوة الحاسمة وهي دور الشعب الفلسطيني في تجميع قواته تحت قيادة فئة نظيفة مخلصة ذات كفاءة، فالشعب الفلسطيني هو رأس الحربة في كل جهد كما يجب أن يكون، وإذا لم يكن كذلك فلن يتبعه أحد. ولو كان في الخط الأول لتبعه آخرون من العرب، تأييداً أو خجلاً وتبعه آخرون من العالم تقديراً وسنداً.

فليكن ذلك هو الهدف الأول.

ثالثاً: الاختلالات الاقتصادية الرئيسية

ركّز التقرير الاقتصادي للعام الماضي ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ على جملة من الموضوعات، بدءاً من تتبّع نمو الناتج المحلي للأقطار العربية ومكونات هذا الناتج، واستعان بالأرقام المجمّعة **للتقرير الاقتصادي العربي الموحّد** الصادر عن صندوق النقد العربي، لتوفير بيانات عن تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية. أفرد التقرير حيّزاً للصناعات التحويلية ونمو القيمة المضافة فيها. ثم تناول الإيرادات البترولية للبلدان العربية وتطورها خلال ٢٠١٣ و٢٠١٤، وقد عالج موضوع انخفاض أسعار النفط في هذا الإطار. تناول التقرير أيضاً موضوع التعاون الاقتصادي العربي، بشقيه المتعلقين بالتجارة العربية البينية، وبالمعونات الإنمائية والاستثمارات بين البلدان العربية، وتناول موضوع العلاقات التجارية مع العالم وشركاء العرب التجاريين والاستثمار الأجنبي المباشر والدين العام العربي الخارجي والمساعدات الدولية التي يستفيد منها العرب. تضمّن الجزء ما قبل الأخير من التقرير رصداً للتكلفة الاقتصادية للحروب العربية والإنفاق العسكري العربي، وتناول الجزء الأخير التطورات في ميدان الطاقة المتجدّدة وتكنولوجياتها، وآفاق تطوير إنتاج الغاز الصخري غير التقليدي.

يسلّط التقرير لهذا العام ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧ الضوء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية الرئيسية التي تعرفها البلدان العربية راهناً. يتناول أولويات الإنفاق العام فيها وتوزّعه على مختلف بنود الموازنة، ويتناول التضخم ودوره في اتساع الفوارق في الدخل والفقر، ويتناول مأساة التهجير وتسبّبها في انتشار الفقر المدقع، ويتناول أخيراً واقع الاستثمار والبطالة في البلدان العربية، واتساع هذه الأخيرة بسبب التهجير ودمار البنى الإنتاجية والعجز عن بناء اقتصادات منتجة، ويناقش مسألة مواجهتها.

١ ـ أسعار النفط

استمرت أسعار النفط منخفضة عام ٢٠١٦، كما في السنوات السابقة، وكان متوسط سعر البرميل هو ٤٣ دولاراً أمريكياً، ويتوقع أن يكون السعر الوسطي لعام ٢٠١٧ حوالى ٥١ دولاراً. علماً أن التوقعات بشأن هذا السعر تجمع على أنه لن يتجاوز الـ ٦٠ دولاراً من الآن إلى ٢٠٢١، كما تشوب صعوبات كثيرة التوقعات بشأن أسعار النفط، بسبب ضعف النمو العالمي المتوقع خلال السنوات القادمة، وبسبب الانقطاع الذي قد يتعرّض له عرض النفط في مكان أو في آخر من العالم، وبفعل تحسّن فعالية تقنيات إنتاج الزيت الصخري وتطوّر هذه الصناعة.

٢ ـ أولويات الموازنات العامة

يمكن عرض جملة من المعطيات التي تبين توزّع الإنفاق العام في بعض البلدان العربية، بين إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، ورصد أشكال تدخّل الدولة لدعم الاستثمار الخاص.

أ ـ الإنفاق العام في بعض الأقطار العربية

ـ في مصر، استحوذت أجور العاملين في الدولة خلال السنوات الأخيرة على نحو ٢٥ بالمئة من اعتمادات الموازنة العامة سنوياً. أما الإنفاق الاستثماري فيتوزّع على قطاعين رئيسيين هما الزراعة والإسكان.

خطّطت مصر لاستصلاح مزيد من الأرض وجرى حتى الآن تأهيل واستثمار ٣,٤ مليون فدان؛ ويقتضي ذلك حفر نحو ٦ آلاف بئر ارتوازية، ويُفترض أن يتم إنجاز ذلك خلال ٣ سنوات (٢٠١٦ ـ ٢٠١٨)، وشرعت ببناء مدن جديدة وأحياء سكنية جديدة بهدف تخفيف الضغط عن منطقة حوض النيل، وقد تم تسليم ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، ويُنتظر تسليم ٣٥٠ ألف وحدة سكنية قبل آخر ٢٠١٧، كما جرى بيع ١٣٠ ألف قطعة أرض في المدن الجديدة. تبيع الدولة الأملاك العامة للمواطنين في المدن الجديدة، مع حسم بنسبة ٢٥ بالمئة على السعر، وهناك برامج لإيصال مياه الشرب مرتبطة بالمناطق السكنية الجديدة، ومشروع لتطوير شبكة المواصلات، وخصوصاً ربط البحر الأحمر بالبحر المتوسّط الذي هو قيد التنفيذ، ويصار إلى إنشاء معامل إنتاج للكهرباء ضخمة، يُفترض أن توفر ١٤,٤ ألف ميغاواط إضافية للاستخدام الإنتاجي والاستهلاكي، يتم إنجازها قبل منتصف ٢٠١٨. هذا بالنسبة إلى الاستثمارات التي تقودها الدولة بنفسها، أو تعْهد بها إلى مقاولين كبار من القطاع الخاص، خصوصاً في قطاع الإسكان.

تتدخّل الدولة من جهة أخرى لتشجيع المشروعات الصغيرة التي تهم الفئات الشابة على وجه الخصوص. وقد ألغت الدولة ديوناً على القطاع الخاص، خصوصاً في الزراعة، طاولت آلاف المتخلّفين عن الدفع، ووفرت قروضاً بفائدة مخفّضة تساوي ٥ بالمئة، في حين أن معدل التضخم السنوي فاق الـ ٢٥ بالمئة، وقامت الدولة في ما يخص تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية، ومنها الصعيد على وجه الخصوص، بخلق مناطق صناعية تقدم مجاناً للمستخدمين مع إعفاءات ضريبية على الدخل، وهناك حسم على سعر الأرض المباعة إلى القطاع الخاص بنسبة ٣٥ بالمئة.

وقد استعرض محمد عبد الشفيع عيسى أشكال الدعم التي سبقت الإشارة إليها، وأضاف إلى ذلك أن الدولة وفّرت دعماً للمقاولين الكبار الذين يتركّز نشاطهم خارج قطاع الصناعات التحويلية، في بناء المدن والأحياء السكنية الجديدة، وفي قطاع الفنادق والسياحة، وهو ما أشارت إليه الباحثة فالتير أيضاً، وتخلّت الدولة عن ممارسة أي تقييد على الاستيراد، ونجم عن ذلك طلب على الدولار أدى إلى خفض سعر صرف العملة الوطنية. كما امتنعت الدولة عن تحديد هوامش الربح للسلع المختلفة، وعن الممارسة السابقة في التسعير الإداري، لكن العمل استمر بالبطاقة التموينية التي يستفيد منها نحو ٧٠ مليون مواطن. ويرى عبد الشفيع عيسى أن إجراءات الحكومة هذه تعكس أخذها بمقولة «دعه يعمل، دعه يمرّ»، في ميدان السياسة الاقتصادية أي بشعار «دولة الحد الأدنى»، الذي يمثّل المكوّن الرئيسي لسياسات التنمية النيو ـ ليبرالية.

ـ تضاعف الإنفاق في الموازنة بالأرقام الجارية في سورية بين ٢٠١٠ و٢٠١٥، لكنه كان بالأرقام الفعلية أقل من مثيله في ٢٠١٠ بنسبة ٤٠ بالمئة، ونشرت الصحف أرقام الموازنة في سورية لعام ٢٠١٧، التي أقرها مجلس الشعب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي ارتفعت بالليرة السورية الجارية من ١٩٨٠ مليار ل. س. في ٢٠١٦ إلى ٢٦٦٠ مليار ل. س. في ٢٠١٧، أي بزيادة تساوي ٣٤ بالمئة عن السنة السابقة. أما قيمة الموازنة بالدولار الأمريكي فبلغت في ٢٠١٧ ما يوازي ٤,٨٣ مليار دولار، بعد أن كانت قد بلغت ما يوازي ١٦,٥٥ مليار دولار في ٢٠١٠، وما يوازي ١٧,٧٦ مليار دولار في ٢٠١١. أي أنها باتت مقومة بالدولار الأمريكي، أقل من ثلث ما كانت عليه في ٢٠١١.

وفي حين كان الإنفاق الرأسمالي يبلغ أكثر من ثلث الإنفاق العام في موازنات ما قبل ٢٠١١ فإنه بات حالياً لا أهمية له، لكن الإنفاق الجاري يمثّل اليوم نسبة أعلى من الناتج المحلي، ويعكس الإنفاق على الرواتب واستيراد المواد الأساسية. من جهة أخرى انخفض عدد المستفيدين من رواتب ومعاشات تقاعدية بنسبة ٣٠ بالمئة بسبب التهجير وأضرار الحرب وتوقف مرافق وخدمات حكومية. وخفّضت الحكومة الدعم على المواد الغذائية كالقمح والخبز والسكّر، وعلى المحروقات والمياه والكهرباء.

ـ في اليمن توقّف إنتاج البترول بالكامل بعد ٢٠١٥، وانخفضت مداخيل الحكومة في ذلك العام بنسبة ٦٠ بالمئة، ويقتصر إنفاق الموازنة على دفع الرواتب وخدمة الدين العام، كما أن توقف الإيرادات البترولية وحالة الحرب القائمة جعلتا الحكومة مضطرة إلى تمويل جزء من إنفاق الموازنة، بالاستدانة مباشرة من المصرف المركزي، ولم يعد هذا الأخير يوفّر عملات صعبة إلا من أجل استيراد الأرز والقمح، مع الاستمرار بخدمة الدين العام الخارجي.

ب ـ خفض العجوزات كهدف

بدأت جهود خفض العُجوز في موازنات بلدان المنطقة، بالتزامن مع تراجع الإيرادات البترولية، وظهور عُجوز كبيرة في الموازنات الرسمية للبلدان المعنيّة، ويبدو خفض العجز في الموازنة العامة أولوية لدى أغلبية البلدان العربية.

ـ في ما يخص موازنة ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧ في مصر، مثّلت الأجور والتعويضات نسبة ٢٤,٥ بالمئة من المصروفات فيها، واستحوذ الدعم على نسبة ٢٢,٤ بالمئة منها، وخدمة الدين على نسبة ٣١ بالمئة منها، والاستثمارات على نسبة ١١,٤ بالمئة منها. وتذكر الباحثة فالتير أن خفض الإنفاق في جميع مرافق الدولة وإداراتها في مصر بلغ ١٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة خلال العام ٢٠١٦، كما أن هناك تعهداً من الحكومة بخفض عجز الموازنة ليصل إلى نسبة ٩,٩ بالمئة من الناتج في ٢٠١٧.

ـ في العراق، جرى خفض الإنفاق بنسبة ٥ بالمئة في موازنة ٢٠١٧، مقارنة بالسنة السابقة، وعمدت الحكومة إلى تشجيع الراغبين من العاملين في القطاع العام على تركه، مقابل تعويضات،

وجرى وقف تنسيب عاملين في الإدارات الحكومية، باستثناء أربع وزارات هي الداخلية والدفاع والصحة والتعليم.

ومثّل الإنفاق الاستثماري، الذي يتناول إنتاج الطاقة الكهربائية والإنفاق على الإعمار، نحو ٢٥ بالمئة من مجمل الإنفاق العام، ولجأت الحكومة لتمويل أكثره بالقروض الخارجية وذلك تطبيقاً لالتزامات سابقة مع صندوق النقد الدولي بخفض العجز في الموازنة.

ـ في الأردن، زادت الإيرادات في موازنة ٢٠١٧ بنسبة ١٢ بالمئة، في حين زادت النفقات الجارية الفعلية بنسبة ١,٦ بالمئة، الأمر الذي يعكس همّ المسؤولين «ضبط وترشيد الإنفاق واحتواء عجز الموازنة العامة»، ومثّل دعم المواد التموينية والأسر الفقيرة نسبة ٨,٥ بالمئة من النفقات الجارية. أما النفقات الرأسمالية، فقد ارتفعت من ١٢,٧ بالمئة من مجموع النفقات في السنة السابقة، إلى ١٤,٧ بالمئة في السنة الحالية. وهناك مشاريع مدرجة في الموزانة يُرتقب تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، كما أن الحكومة تخطّط للوصول إلى وفر في الموازنة في ٢٠١٩.

ـ بلغت الفوائد المدفوعة على الدين العام في لبنان ما نسبته ٣٤ بالمئة من نفقات الموازنة على امتداد السنوات ١٩٩٣ ـ ٢٠١٤ واستحوذت على الحصة الأكبر من الإنفاق العام، تلتها الرواتب والأجور التي استحوذت على ٣١ بالمئة من مجموع الإنفاق، واستنفد الدعم الموفّر لشركة كهرباء لبنان ١٧ بالمئة من الإنفاق. أما النفقات الرأسمالية، أو الإنفاق التنموي، فلم تتجاوز حصته ٩ بالمئة من مجموع الإنفاق العام على امتداد الحقبة.

وقد استحوذت خدمة الدين العام في مشروع موازنة ٢٠١٧ على ٢٩ بالمئة من إنفاق الموازنة، واستحوذت الأجور والمرتبات على ٣١ بالمئة منه. كما استحوذ دعم شركة الكهرباء على ٩ بالمئة منه، والإنفاق الاستثماري على ١٠ بالمئة منه. وعملت الحكومة على خفض العجز في الموازنة من ٩,٣ بالمئة من الناتج في ٢٠١٦ إلى ٨,٧ بالمئة منه في ٢٠١٧.

وقد أثار أحد النواب في المناقشات البرلمانية في ٢٠١٧/٤/٦ مسألة وجود ١٠٠ خبير من خارج المِلاك الدائم للإدارة، يعملون في مختلف إدارات الدولة تحت إشراف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP)، وذلك منذ نحو ٢٠ عاماً، وقد تم تخصيص ١٤ مليار ل. ل. في موازنة هذا العام لهم، أي نحو ١٠ ملايين دولار، أو ما يوازي ١٠٠ ألف دولار للواحد منهم.

ـ سجّل المراقبون زيادة إنفاق الموازنة في تونس بين ٢٠١٠ و٢٠١٧ بنسبة ٧٧ بالمئة. مثّلت حصة الرواتب والأجور٧١ بالمئة من الإنفاق الجاري في الموازنة، ومثّل الإنفاق الاستثماري حصة توازي ٢٩ بالمئة من هذا الأخير، وجرى ضغط حصة الرواتب والأجور، بحيث انخفضت في موازنة ٢٠١٧ بما يوازي نصف نقطة مقارنة مع الموازنة السابقة، مع وضع سقف لارتفاعها خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وجرى إيقاف توظيف عاملين جدد في الإدارة العامة لعام ٢٠١٧، كما تقرّر عدم ملء المواقع في الإدارة العامة التي تشغر بسبب الإحالات إلى التقاعد.

ـ عمدت الجزائر إلى تجميد التوظيف في القطاع العام، وخفّضت الإنفاق الاستثماري في موازنة ٢٠١٦ بنسبة ٩ بالمئة، كما أنها رفعت أسعار السلع المدعومة من المحروقات والكهرباء والغاز، وتقرّر تثبيت الإنفاق العام خلال السنوات الثلاث ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩. وصرّح وزير المالية أن الإنفاق الذي يجسّد مكتسبات اجتماعية للمواطنين، لجهة تثبيت أسعار السلع المدعومة والإبقاء على الإنفاق على التعليم والصحة وعلى برامج التشغيل للشباب، ويمثّل نسبة ٣٠ بالمئة من الناتج، سيبقى على حاله بانتظار إصلاح برامج الدعم للاستهلاك الحالية.

ـ بدأ المغرب بخفض العجز في الموازنة منذ ٢٠١٣، واستطاع الوصول به من ٧,٢ بالمئة من الناتج في ٢٠١٢ إلى ٣ بالمئة من هذا الأخير في ٢٠١٥، وتحقّق ذلك من خلال إلغاء بعض عناصر الإنفاق الجاري، وتأجيل قسم من الإنفاق الاستثماري. وتم التوصّل إلى إجراء خفض خفيف على مرتبات العاملين في الدولة، ولا تزال هذه المرتبات تمثّل ٥٨ بالمئة من إنفاق الوزارات المختلفة، ويهدف المسؤولون إلى خفض هذه النسبة.

ـ تناولت إجراءات الحكومة في موريتانيا، خفض الدعم للمحروقات وضبط فاتورة الرواتب في القطاع العام، وأجرت الحكومة في السودان خفضاً تدريجياً للإنفاق على الدعم للسلع الاستهلاكية، وعمدت دول البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات كل بدورها، إلى رفع أسعار المحروقات لديها.

٣ ـ التضخم والفقر

لا يمثّل التضخم مشكلة كبرى إلا لبعض بلدان المنطقة.

أ ـ التضخم بسبب انهيار سعر صرف العملة

لجأت مصر إلى تعويم سعر الصرف لديها، أي تخلي المصرف المركزي عن حماية سعر الصرف القائم، تاركاً إياه ينخفض بنسبة ١٠٠ بالمئة تقريباً في أول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. نجم عن ذلك ارتفاع لأسعار المستوردات بالعملة المحلية، وارتفاع للمعدل العام للأسعار بلغ خلال ٢٠١٦ وفقاً للأرقام الرسمية، نحو ٣١ بالمئة. وقد ذكر محمد عبد الشفيع عيسى أن خفض سعر صرف الجنيه المصري خفّض القدرة الشرائية للمداخيل بشكل عام بنحو ٥٠ بالمئة، وفي قطاع الدواء، الذي يستورد ٩٠ بالمئة من مدخلاته من الخارج، ارتفعت تكلفة الإنتاج بنسبة ٧٠ بالمئة، عاكسة حدة غلاء المعيشة الذي تسبّب به خفض سعر الصرف، وكان هذا الخفض هو الثمن الذي يجب تأديته للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي يساوي ١٢ مليار دولار، يتم تسديده خلال عشر سنوات، وهو ما أشار إليه صراحة البيان الصحافي الصادر عن الصندوق في مناسبة توقيع العقد بينه وبين الدولة المصرية في ٢٠١٦/١١/١١.

يمكن من جهة أخرى الوقوع في النماذج الاقتصادية النيو ـ كلاسيكية، ومنها نموذج العرض والطلب الإجماليين ضمن اقتصاد مفتوح، على مقاربات تجعل من خفض سعر صرف العملة وصْفة مثالية للتعاطي مع ما يسمى «صدمات العرض»، ومنها ارتفاع فاتورة الأجور، ويؤمّن هذا الخفض تحجيماً لحصة الأجور في الدخل الوطني ويظهر بالتالي كتدبير «سهل» لمواجهة «جمود» الأجر الفعلي وارتفاع فاتورته، إنْ بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص أو كنسبة من الإنفاق في الموازنات الحكومية.

تبرّر المؤسسات الدولية الخفض بأنه الخطوة الفضلى لخفض أسعار السلع القابلة للتصدير إلى الأسواق الدولية لدى البلدان التي تلجأ إليه، إذ يرفع الخفض أسعار السلع بالعملة المحلية ويشجّع المستثمرين على إنتاجها، ويخفّض أسعارها بالعملات الخارجية ويعزّز تسويقها في الخارج، وتعوّل المؤسسات الدولية المقرِضة على ارتفاع إيرادات التصدير بالعملات الصعبة، لتمكين البلدان المقترِضة من إيفاء ديونها، ولتضمن سداد القروض التي وفرتها لهذه البلدان.

بدأ انهيار سعر صرف الليرة السورية مع اندلاع الأحداث في سورية، وأصبحت قيمتها تجاه الدولار في ٢٠١٥ توازي عشر قيمتها قبل الحرب، وتسبّب ذلك بارتفاع كبير في معدلات التضخم. مثلت سورية حالة قصوى من التضخم الذي بلغ نحو ٣٠٠ بالمئة خلال الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠١٥، وقد ذكر مراقبون أنه في مقابل دخل شهري لزوجين عاملين من الفئة الثانية يساوي ٩٠ ألف ليرة سورية شهرياً يكلّف مازوت التدفئة وحده من السوق السوداء ١٠٠ ألف ل. س.، ويتطلّب الإنفاق الضروري لعائلة من خمسة أشخاص ٤٠٠ ألف ل. س.

ب ـ التضخم المحدود

كان معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ٣,٥ بالمئة عام ٢٠١٦، ويتوقّع أن يساوي ٢,٥ بالمئة في ٢٠١٧، بسبب ضعف معدلات النمو، وبلغ التضخم في الأردن ٤,٦ بالمئة عام ٢٠١٤، مدفوعاً بالشح في العرض وضغط الطلب. أما في لبنان، فقد بلغ معدل التضخم في ٢٠١٥، وفقاً للإحصاءات الرسمية، ٢,٦ بالمئة، بعد أن كان يساوي ١,٩ بالمئة في ٢٠١٤، و٦,٥ بالمئة في ٢٠١٢، وأثار اهتمام الرأي العام على نحو غير مسبوق قيام المصرف المركزي في لبنان في خريف ٢٠١٦ بالاستدانة من المصارف مبالغ بالدولار لتعزيز احتياطيه بالعملات الصعبة وفّرت للمصارف المساهمة في «الهندسة المالية» تلك أرباحاً بلغت ٥ مليارات دولار.

٤ ـ التهجير والفقر

أ ـ التهجير واللاجئون

وفقاً لأرقام المفوضية العليا للاجئين، ثمة عشرة ملايين لاجئ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موزّعون في أغلبيتهم على البلدان المحيطة، وقد زاد عدد السكان بنسبة ٢٥ بالمئة في لبنان

وبنسبة ١٠ بالمئة في الأردن، بفعل أزمة اللاجئين. كما أن ثمة ١,٧ مليون لاجئ توجهوا نحو أوروبا منذ ٢٠٠٢، وتبلغ نسبة اللاجئين الذين يقطنون في مخيمات في مجمل المنطقة العربية ١٠ بالمئة منهم. هذا ما هو الأمر عليه في السودان وموريتانيا والجزائر، في حين أنه ليس ثمة مخيمات رسمية في مصر ولبنان والمغرب وتونس حيث تقطن أغلبية اللاجئين من سورية في مناطق وأحياء سكنية عادية.

ب ـ سورية واليمن والعراق

طاول التهجير الداخلي نحو ٦,٦ مليون شخص في سورية حتى حزيران/يونيو ٢٠١٦، وترك خمسة ملايين آخرين إلى الخارج خلال الفترة ذاتها. يمثّل هؤلاء ٥٥ بالمئة من مجموع مواطني سورية. وطاول التهجير الداخلي نحو ٤,٤ مليون مواطن في العراق. كما وأنه طاول نحو ٢,٥ مليون مواطن في اليمن حتى ذلك التاريخ. وقد أوردت الصحف إحصائية عن «المركز القانوني للحقوق والتنمية» في صنعاء، أظهرت أن عدد من أجبروا على النزوح عن بيوتهم في اليمن حتى ٢٠١٧ يساوي ٣,٢ مليون مواطن، وكانت نسبة الفقراء في هذا البلد تبلغ ٥٠ بالمئة من المواطنين قبل ٢٠١٤، وأصبح ٨٠ بالمئة منهم بحاجة إلى مساعدات إنسانية في ذلك العام. أما في ٢٠١٧ فقد أوردت إحصائية «المركز القانوني» أن ١٤,٤ مليوناً من اليمنيين باتوا يعيشون تحت خط الفقر، كما أن ٢١,٢ مليون مواطن هم بحاجة لمساعدات إنسانية. أما في العراق، فبلغت نسبة الفقراء نحو ٢٣ بالمئة من المواطنين في ٢٠١٤، وتأتي سورية واليمن، انطلاقاً من الأرقام أعلاه، في رأس قائمة البلدان العربية التي يصار إلى ضرب بنيتها الديمغرافية، وتدمير مرافقها الاقتصادية، وهدم ما راكمته من مقومات اقتصادية على مدى عقود من الزمن.

ويرى المراقبون أخذاً بالاعتبار تجارب النزاعات الإقليمية في مناطق عديدة من العالم أن متوسّط الفترة التي يقضيها المهجّرون خارج بلادهم هي عشر سنوات، وذلك بانتظار استتباب الأمن وتمكّن الدولة من إعادة بناء البنى التحتية، وضمان شروط صون الملكية الخاصة، وهم يقترحون إدماج المهجّرين في سوق العمل الرسمية، لتحسين شروط حياة هؤلاء، إذا توافرت الشروط السياسية لذلك.

٥ ـ الاستثمار والبطالة

أ ـ البطالة

أظهرت إحصاءات صندوق النقد الدولي في دراسة عن دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر أن معدلات النمو المتوقّعة لهذه المجموعة فقط لفترة ٢٠١٧ ـ ٢٠٢١ لن تتجاوز الـ ٣,٥ بالمئة، مقارنة بالـ ٦,٥ بالمئة التي عرفتها الحقبة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥. أما السبب الرئيسي لذلك فهو انخفاض أسعار النفط.

وأظهرت أن هذه المجموعة سيكون عليها أن توفّر عملاً لـ ٣,٨ مليون وافد جديد إلى سوق العمل خلال الفترة الممتدة حتى ٢٠٢١، وأنه أخذاً بالاعتبار القدرة الحالية لهذه الاقتصادات على توفير عمل للوافدين فسوف تزداد البطالة بنحو ١,٣ مليون شخص، وأُجريت دراسة مماثلة للبلدان المصدّرة للنفط، وهي تستثني دول مجلس التعاون الخليجي، وتتضمّن العراق وليبيا واليمن مضافاً إليها إيران. وقد تبيّن أن البطالة ستطاول نحو ٣ ملايين شخص، من مجموع الوافدين إلى سوق العمل في هذه البلدان، الذين سيبلغون عشرة ملايين ناشط. ولو جمعنا رقمي مجموعتي البلدان هاتين، لتبيّن أن٤,٣ مليون شخص، أي أكثر من ثلث الوافدين إلى سوق العمل فيها خلال السنوات الخمس القادمة، سيبقون بلا عمل.

لكن بعض تقارير المؤسسات الدولية تركّز على إظهار أن ثمة مشكلة أكبر من مشكلة البطالة، تتناول معدلات النمو الديمغرافي في البلدان العربية. وقد أشار تقرير لـ «قسم السكان في الأمم المتحدة» إلى أن زيادة السكان في عمر العمل، المرتقبة للسنوات الخمس القادمة في عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، سوف تبلغ أربعين مليوناً، أو ١٠ بالمئة من السكان، علماً أن ٣٠ بالمئة من الأحداث والشباب في مصر والأردن، من الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٩ سنة، كانوا في ٢٠١٢ لا يتابعون الدراسة وليس لديهم عمل ولا يحصلون على أي تأهيل، والأمر كذلك بالنسبة إلى ٤٨ بالمئة من هذه الفئة العمرية في اليمن، وفقاً لـ «منظمة العمل الدولية».

وتشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أنه في حين كان معدل البطالة في سورية يساوي وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي ١٦ بالمئة من الناشطين في ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ فإنه أصبح يساوي ٥٠ بالمئة من هؤلاء في ٢٠١٣، ويساوي ٦٠ بالمئة منهم في عام ٢٠١٥، وفقاً لإحصاءات «المركز السوري لدراسة السياسات».

وفي الأردن، دلّت الإحصاءات أن معدل البطالة بلغ ١٤,٦ بالمئة من الناشطين في الربع الأول من ٢٠١٦، وأن المعدل ذاته بلغ ٢٠,٢ بالمئة لدى الحاصلين على شهادات جامعية، وأن ٥٠,٩ بالمئة من العاطلين من العمل لديهم شهادة ثانوية.

وبلغ معدل البطالة في الجزائر ١١,٢ بالمئة من الناشطين، علماً أن ٥٥,٧ بالمئة من العاطلين من العمل ليس لديهم أي دبلوم. وأظهر «المسح الوطني حول السكان والتشغيل» في تونس أن نسبة البطالة بلغت ١٥,٥ بالمئة من الناشطين في الربع الأخير من ٢٠١٦، وكان معدل البطالة في المغرب يساوي ١٠,١ بالمئة من الناشطين في الربع الثالث من ٢٠١٥، وتُظهر الإحصاءات أن ثمانية من كل عشرة عاطلين من العمل هم من المناطق الحضرية، وأن نسبة البطالة لدى خريجي الكليات تساوي ٢٦,٧ بالمئة منهم.

ب ـ الاستثمار

في تقرير صندوق النقد الدولي إلى مؤتمر وزراء المالية العرب السنوي، المنعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في المنامة، نقع على صورة للاستثمار وتوزّعه على مختلف القطاعات في البلدان العربية. هناك دول مصدّرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي، هي الجزائر والعراق وليبيا واليمن، ودول مستوردة للنفط، منها مصر والأردن ولبنان وسورية والسودان ودول المغرب العربي باستثناء الجزائر. وهناك استثمار خاص واستثمار حكومي. بالنسبة إلى التقرير الذي يشير إلى أن الاستثمار بشقيه العام والخاص كان أقل بنقطتين، كحصة من الناتج، من مثيله في البلدان النامية المشابهة، خلال حقبة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٤، وكان خلق المؤسسات الجديدة (Firm entry Density) من الأضعف عالمياً خلال الفترة ذاتها.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فكان أضعف في البلدان العربية مما كان عليه في البلدان النامية الأخرى، وذلك حتى العام ٢٠٠٠ ثم ارتفع مستوى هذا الاستثمار بدءاً من ذلك التاريخ، ولكن فقط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد حصلت هذه البلدان على نصف الاستثمار الأجنبي لعموم المنطقة العربية. لكن أغلب هذا الاستثمار الذي استقطبته دول المجلس انحصر في قطاع استخراج النفط والغاز. أما بعد الأزمة المالية في ٢٠٠٨، وخصوصاً بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي»، فقد انسحب الاستثمار الأجنبي المباشر من المنطقة، وقد أظهرت الدراسات التي اختصرها تقرير لقاء المنامة أن ثمة قطاعين استحوذا على امتداد فترة ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٥ على أغلبية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية بفئاتها الثلاث، أي الدول المصدرة ودول مجلس التعاون والدول المستوردة، هما قطاعا استخراج النفط والغاز والعقارات. وقد استقطب هذان القطاعان نحو ٥٠ بالمئة من الاستثمارات الوافدة من الخارج في البلدان المصدّرة للنفط، ونحو ٦٣ بالمئة من هذه الاستثمارات في الدول المستوردة للنفط، وكانت حصة قطاع السياحة بين ٧ بالمئة و٨ بالمئة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، وحصة البتروكيميائيات بين ٦ بالمئة و١١ بالمئة منه في كتلتي الدول المستوردة والمصدرة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية كان محدوداً وهامشياً، مقارنة بالموارد المخصّصة لاستخراج النفط والغاز وللقطاع العقاري.

وشهد العقد الأول من الألفية نمواً للاستثمارات الحكومية في الدول المصدّرة للنفط ودول مجلس التعاون الخليجي، بفعل ارتفاع أسعار النفط، وتوافر فوائض كبيرة لدى هذه البلدان. تبدّى ذلك، في ارتقاء دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرتبة متقدمة لجهة البنى التحتية الموفّرة للقاطنين، التي تتضمّن الكهرباء والطرق المعبّدة ومياه الشرب والصرف الصحي وغير ذلك، بينما منعت المديونية الحكومية وعجز الموازنات السنوية الدول الأخرى بالمقابل من توفير إنفاق حكومي كاف في هذه المجالات. أما بالنسبة إلى البلدان العربية ككل فلم تكن استثمارات الدولة فيها تاريخياً أقل مما هي عليه في بقية البلدان النامية، لتوفير بنى تحتية وخدمات عامة. وتدأب تقارير المؤسسات الدولية على تشجيع البلدان النامية والبلدان العربية خصوصاً، على رفع مستوى

الاستثمارات العامة وتحسين كفاءة هذه الاستثمارات. وقد أصبح للاستثمار العام محل في أجندتها، باعتبار أن هذا الأخير يحرّر أو يطلق (Unloking) الاستثمار الخاص، ويجتذب هذا الأخير إلى القطاعات التي يحصل فيها (Crowding-in).

٦ ـ مقترحات المؤسسات الدولية

اقترحت تقارير المؤسسات الدولية المشار إليها أعلاه جملة من التدابير والسياسات لمواجهة الآثار المترتبة على النزاعات والتهجير، وعلى انخفاض الريوع النفطية، ووضعت هذه التقارير في رأس لائحة التدابير التي ينبغي اتخاذها التصدي لأسباب النزاعات ونتائجها **أولاً**، وتحسين شروط إيجاد فرص عمل لمواطني هذه البلدان خصوصاً الشباب منهم **ثانياً**، واقترحت **ثالثاً** تأمين مناخ من الحرية يتيح لهؤلاء المشاركة السياسية، ويسمح لهم بالتعبير عن رأيهم، ويجعل إمكان المساءلة للسياسيين والمسؤولين أمراً متوافراً. ووضعت المؤسسات الدولية توصياتها للبلدان العربية ومتّخذي القرار فيها تحت عنوانين: تحفيز الاستثمار الخاص الفعّال، وتشجيع الاستثمار العام. ولا تخرج هذه التوصيات عن الإطار العام للتوصيات العشر لـ «توافق واشنطن» التي يمكن وضعها تحت أربعة عناوين تتناول ضبط الإنفاق العام، والمثابرة على تحرير التبادل مع الخارج، واعتماد أسعار السوق، بما في ذلك اعتماد أسعار صرف حرّة للعملة، وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال جملة من الإجراءات، أهمها فتح الأسواق أمام المنافسة الحرّة.

تتكرّر هذه التوصيات ذاتها منذ مطلع الثمانينيات، ويأتي التشديد على اعتماد سياسات اقتصادية كليّة ملائمة في رأس القائمة، وتعني المؤسسات الدولية بذلك اعتماد موازنات حكومية متوازنة، وعدم التسبّب بخلق نقدي أو الاستدانة من المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة، وتعني في ما يخص البلدان العربية خفض الإنفاق العام المخصّص لدعم الاستهلاك ودفع الرواتب. وقد أظهرت الفقرة الأولى من النص أن هذا الأمر كان الإجراء المشترك الذي لجأت إليه الأغلبية الساحقة من الحكومات العربية، لخفض عجز الموازنة. ويؤدي تناسب الإنفاق مع الواردات الضريبية إلى منع حصول تضخّم ويخلق بيئة عمل مناسبة للقطاع الخاص.

وترى المؤسسات الدولية أن البلدان العربية حققت تقدماً منذ الثمانينيات، في الانفتاح تجارياً على العالم، وخفّضت أو أزالت الكثير من العوائق على الاستيراد. لكنها ترى أن ثمة إجراءات إضافية ينبغي اعتمادها في هذا المجال، تتناول إزالة العوائق المتبقّية من فئة الرسوم وغير الرسوم، التي لا تزال البلدان العربية تعتمدها، ولا توافق المؤسسات الدولية على إصرار البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية، على الإبقاء على أسعار صرف اسمية ثابتة لعملاتها، لكنها تشدّد منذ الأزمة المالية الآسيوية أواخر التسعينيات، على أن تحتفظ المصارف المركزية بكتلة مناورة هامة من العملات الصعبة، كاحتياطي لمواجهة احتمالات الأزمات المالية، التي يمكن أن تتخذ شكل مضاربات تؤدي لانهيار سعر صرف العملة الوطنية (reserve buffers)، وتشدّد على ضرورة أن

تمنع هذه البلدان ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي (R.E.E.R.) لعملاتها. يعكس ارتفاع هذا السعر تحسّن سعر صرف هذه العملات تجاه سلّات عملات البلدان التي تتعامل معها في الاستيراد والتصدير، وتضخّماً أعلى لديها من بقية العالم، الأمر الذي يضرب تنافسية السلع القابلة للتصدير التي قد تنتجها. وقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في البلدان العربية المصدّرة للنفط أكثر من ارتفاعه في بقية البلدان العربية، وبلغ هذا الارتفاع نسبة ٤٠ بالمئة بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤.

أما التوصية الأهم التي لا تفتأ تتكرر عند المؤسسات الدولية فهي تركيزها على اعتماد البلدان العربية أسعار السوق، وامتناع الدولة فيها عن اللجوء إلى الأسعار الإدارية أو التسعير الإداري. وترى هذه المؤسسات أن تعزيز المنافسة هو الوسيلة التي ينبغي اعتمادها لتحسين كفاءة وفعالية الاقتصاد بوجه عام، وتشدّد على أهمية فتح القطاعات التي تستأثر بأسواقها مؤسسات احتكارية، من أجل دخول منافسين جدد. كما تطالب لتشجيع القطاع الخاص بالتعامل مع مؤسساته على قدم المساواة مع المؤسسات العامة، في العقود التي توقعها الحكومات لتنفيذ أشغال أو شراء تجهيزات. أما بالنسبة إلى إجراءات تشجيع الاستثمار العام، فتتناول المؤسسات الدولية هذا الموضوع، في ما يخص البلدان العربية المستوردة للنفط، من خلال الدعوة إلى تغيير وجهة الإنفاق العام، لجهة إزالة الدعم للمحروقات، وخفض فاتورة الأجور في القطاع العام، ورصد المبالغ المتحصّلة من ذلك للإنفاق في ميادين التعليم والصحة والبنى التحتية، ويتطلّب الأمر بالنسبة لهذه البلدان، توفير موارد إضافية للخزينة، تسهم في تأمينها الضرائب التي لا تمانع المؤسسات الدولية في زيادة معدلاتها وإضافة مطارح ضريبية جديدة إليها، مع زيادة التشدّد في الجباية، وتنضاف إلى ذلك إمكانات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات الحكومية، وخصوصاً أن البلدان العربية هي دون المستوى العام لهذه الشراكة مقارنة بالبلدان النامية المشابهة.

وتحتاج البلدان المصدرة للنفط، خصوصاً دول مجلس التعاون، أن تخفض هي الأخرى فاتورة الدعم للاستهلاك وفاتورة الرواتب الحكومية، وعليها أن تحافظ على مستوى الإنفاق العام الذي يؤمن صيانة البنى التحتية المتطورة التي تم بناؤها، ولتأمين استدامة خدمات التعليم والصحة ومناحي الإنفاق الأخرى، التي تعزّز النمو فيها، وتدعم المؤسسات الدولية الاستثمار العام في المجالات التي جرت الإشارة إليها، شرط تحسين الإدارة المالية لهذا الاستثمار.

ولا يسع المتتبّع لمقترحات المؤسسات الدولية في ٢٠١٦ لتحفيز القطاع الخاص سوى التأكّد من أن لا تغيير في أجندتها على الإطلاق منذ أربعة عقود. وقد أظهر الجزء الأول من هذا النص أن خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي، وخفض الإنفاق العام المخصّص لدعم الاستهلاك ولفاتورة الرواتب، مثّلا «كلمة السر» المشتركة التي أوحت بها المؤسسات الدولية للبلدان العربية، وفرضت على جميع هذه البلدان الالتزام بها، واستعادت المقترحات التوصيات التي تقول بالركون إلى آلية العرض والطلب في السوق لتحديد الأسعار، وتخلّي الدولة عن التدخّل في التسعير الداخلي للسلع، وتحرير علاقات التبادل مع الخارج من أي عوائق جمركية أو غير جمركية، وإحلال

المنافسة من خلال إزالة الاحتكارات القائمة، ومنع تشكّل احتكارات جديدة. وهناك موقف ثابت لدى هذه المؤسسات ضد تدخّل الدولة في الاقتصاد، تختصره مقولة «جعل الأسعار حقيقية» (Getting Relative Price Right)، ويؤول كفّ يد الدولة عن التدخّل في الاقتصاد إلى جعل مقولة «دولة الحد الأدنى» (Minimal State) أمراً واقعاً، وقد راهنت هذه المؤسسات على تحقيق هذا الأمر، باعتباره مدخلاً لإصلاح الدولة وتحقيق التنمية في البلدان المعنيّة.

٧ ـ مواجهة البطالة من خارج أجندة المؤسسات الدولية

خلال الثمانينيات سادت في أوساط المؤسسات الدولية نظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد، تقول بضرورة انسحاب هذه الأخيرة من كل أدوارها السابقة لمصلحة «قوى السوق». انطلق هذا الموقف من فكرة أن ثمة تعارضاً بين الدولة والسوق، وأن إعطاء الأولوية لقوى السوق يتطلّب حكماً تقليص دور الدولة. واستند إلى أفكار التيار النفعي ـ الجديد (New Utilitarianism)، التي عملت على «شيطنة» الدولة ودورها.

عكست سياسات «التصحيح الهيكلي» التي تم وضعها موضع التطبيق في العشرات من بلدان العالم هذه النظرة. كانت النتائج شبه كارثية على صعيد النمو، وخصوصاً على صعيد توزّع الدخل وانتشار الفقر والبطالة. تخلّت الدولة عن مواقع ومهمات كثيرة كانت تتولاها، من دون أن يعوّض تقدّم القطاع الخاص تراجع دورها، ومن دون أن يحل هذا الأخير محلها كمحرّك للنمو.

أعادت المؤسسات الدولية، ممثّلة هذه المرّة بالبنك الدولي، صوغ تصورها لدور الدولة في الاقتصاد في مطلع التسعينيات، فوضعت هذا الدور تحت عنوان «المقاربة الودية تجاه قوى السوق» (Market Friendly) . أعادت هذه المقاربة الاعتبار لدور الدولة، لكن في ميادين محدودة هي البنى التحتية والتعليم والصحة، ورأت المؤسسات الدولية أن هذه المقاربة «الوظيفية» (Functional) أو «المحايدة» (Neutral) لدور الدولة في الاقتصاد، كافية بحد ذاتها لتطوير الصناعة.

بقيت المؤسسات الدولية على رفضها الشديد أن تتدخّل الدولة في ميدان دعم المنتجين، وفق مقاربات «انتقائية» (Selective)، على الشكل الذي حصل في نماذج «الدولة التنموية» في شرق آسيا، وأصرّت على رفض تدخُّل الدولة لوضع رسوم جمركية مثلاً، من أجل حماية قطاعات بعينها، أو لخلق احتكارات أو شبه احتكارات في قطاعات أخرى. علماً أن الحماية الجمركية وخلق ريوع احتكارية لبعض المؤسسات أتاحا في التجربة الآسيوية توفير موارد لهذه الأخيرة موّلت بها عملية «التعلّم التكنولوجي» التي قامت بها، ومكّنتها من التصدير، وأصرّت المؤسسات الدولية على هذه المقاربة «الوظيفية» أو «المحايدة» لدور الدولة في ميدان السياسة الصناعية، بوصف هذه المقاربة بأنها تنسجم مع شعارها الأساسي، ألا وهو «جعل الأسعار حقيقية».

أ ـ مواجهة البطالة باعتماد مقاربة «انتقائية» في ميدان السياسة الصناعية

تمثّل السياسات الصناعية والتجارية الانتقائية وفقاً لتعريف تشانغ لها مجموعة الحوافز أو السياسات التي تعتمد لجعل القطاع الخاص يقدم على الاستثمار، حين لا تكون هناك شروط محفّزة له على ذلك في غياب هذه السياسات، وتعني السياسة الصناعية «الانتقائية» أن تفتش الدولة أو الإدارة العامة عن من يمكن أن يتولى من بين المؤسسات الوطنية القائمة مهمة إنتاج سلع جديدة بـ «محتوى محلّي»، والذهاب بها إلى الأسواق الدولية، وهذا يتطلّب توفير أشكال دعم مختلفة لهذه المؤسسات.

أظهرت أعمال باحثين كثر حول تجربة الدولة التنموية الآسيوية أن «التصنيع المتأخّر» لم يكن ليتحقّق في هذه البلدان لولا الدعم المتعدّد الأشكال الذي وفرته الدولة للقطاع الخاص، بوصفه محرّك التنمية، ورأت أليس أمسدن أن الدعم هو القاسم المشترك لتدخّل الدولة لمصلحة القطاع الخاص في كل تجارب «الدول التنموية» الآسيوية، وتتقاسم الدول الناجحة تنموياً والدول الفاشلة تنموياً تجربة توفير دعم من قبل الدولة للقطاع الخاص، وما يميّز الدولة الناجحة الشرق الآسيوية هو أن الدعم الموفّر فيها للقطاع الخاص هو دعم مشروط. أي أن المؤسسات التي تتلقى الدعم يجب أن تقدم مقابل ذلك مقدرة تنافسية وقدرة على التصدير إلى الأسواق الدولية يمكن قياسها، وقد اختصرت الباحثة أمسدن هذا الدعم المشروط بمفهوم «آلية الضبط المتبادل».

ب ـ مواجهة البطالة بتفعيل دور الإدارة الحكومية

الخيار بين مقاربتين «محايدة» أو «انتقائية» في ميدان السياسة الصناعية ليس مجرّد خيار بين تقنيّتين، ولا يمكن التوقّف عند خيارات البلدان النامية في ميدان السياسة الصناعية، من دون النظر إلى طبيعة الدولة، وإلى العلاقة التي تنسجها هذه الأخيرة مع النخب الاستثمارية، فليست كل الإدارات الحكومية قادرة على وضع سياسات صناعية «انتقائية» موضع التطبيق.

هناك مواصفات يجب أن تتوافر في الإدارة العامة ليتاح لها السير في هذا الاتجاه، وندين للباحث الكبير بيتر إيفانز بمفهوم «العلاقة بين الدول والنخب» (State-society Relation)، لفهم طبيعة العلاقة التي تنشئها الدولة مع النخب الاستثمارية، ولفرز الدول النامية إلى دول «نهّابة» (Predatory) فاشلة تنموياً، ودول ناجحة تنموياً (Developmental)، والدول الفاشلة تنموياً هي الدول النيو ـ باتريمونيالية، حيث القاعدة هي «استخدام الموارد العامة لتوفير منافع خاصة»، والدول الموضوعة تحت عنوان «رأسمالية الأصحاب» (Crony Capitalism)، وتتحوّل الإدارات الحكومية في هذه البلدان إلى سوق يتبادل العاملون فيها مع المستفيدين من خدماتها وعقودها وريوعها الخدمات والتنفيعات، وتتحوّل الإدارة إلى مرتع للفاسدين أو الباحثين عن ريوع (Rent Seeking)، وتصبح إجراءات السياسة الاقتصادية معنيّة بتوفير منافع وريوع للمستفيدين، ولا يعود لديها هدف تحقيق «التصنيع المتأخّر».

أما الدول الناجحة تنموياً فتتميّز بإدارات حكومية شديدة الفعالية تم تنسيب أفرادها على قاعدة الكفاءة بواسطة المباريات الوطنية، ووُفرت لها شروط الأمان الوظيفي، وتمتعت بتماسك داخلي شديد جعلها عصيّة على الإفساد من قبل النخب الاستثمارية التي ساهمت هي نفسها بخلقها، وقد تولّت الإدارات الحكومية الكفوءة والمستقلة والمتماسكة داخلياً في آسيا وضع السياسات الصناعية «الانتقائية» التي جرت الإشارة إليها موضع التطبيق، وكانت هذه الإدارات وهذه السياسات هي المدخل إلى تحقيق «التصنيع المتأخّر» في هذه البلدان، وخروجها من التخلّف.

ج ـ مواجهة البطالة بتطوير التعليم العام المؤهّل لإنتاج خدمات

تتبّع الباحث الكبير بيتر إيفانز تطور القطاعات الصناعية المنتجة لسلع استهلاكية وتجهيزية في بلدان صناعية مختلفة، وأظهرت الدراسات التي استند إليها تراجع حصة هذه القطاعات في توفير عمل للقاطنين على مدى العقود الأخيرة. بيّن الباحث أن هذا التراجع هو سمة عامة تتشارك فيها أهم الدول الصناعية التي «أتت متأخرة إلى التصنيع»، ككوريا الجنوبية والصين، ودول أخرى أقل تصنيعاً كالبرازيل وجنوب أفريقيا، وقد انخفض عدد العاملين في الصناعة في الصين بنحو ١٥ مليوناً بين ١٩٩٥ و٢٠٠٢، وانخفض هذا العدد في كوريا أيضاً، بحيث بات ثلثا الناشطين يعملون في قطاع الخدمات في أواخر التسعينيات من القرن الفائت. وعرفت البرازيل وجنوب أفريقيا التطوّر ذاته، وقد رأى الباحث أن قطاع الخدمات هو الذي يوفّر العدد الأكبر من مواقع العمل الجديدة، كما رأى أن حصة قطاع الخدمات الكبيرة في تحقيق الدخل الوطني وفي توفير عمل للقاطنين ستكون الخاصيّة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين. يتحقّق ذلك إذا تمكّن رأس المال البشري الوطني من اكتساب المقدرة التكنولوجية، واستثمارها في خلق خدمات جديدة قابلة للتصدير. أي أنها خدمات لا يوفرها سوى رأس مال بشري قادر على الإبداع وتقديم «مخترعات» جديدة.

ويتطلّب تطوير قطاع الخدمات على هذه الصورة تأهيلاً ممتازاً للقوى العاملة الوطنية، إذ يتطلّب إنتاج الخدمات تركيزاً من قبل الدولة على تحسين شروط التعليم في مختلف مراحله، ويتخذ دورها أهمية قصوى، في المجالات التي لا يرغب القطاع الخاص أن يستثمر فيها. أي أن دور هذه الأخيرة لا يمكن أن يقتصر على تسهيل التعليم وتعميمه في مراحل التعليم الأساسي. بل إنه يكتسب الأهمية ذاتها في مختلف مراحل التعليم، ومن بينها مرحلة التعليم العالي. الأمر نفسه بالنسبة إلى التعليم في مراحل الطفولة، إذ يكون الاهتمام الذي يحصل عليه الأطفال لجهة تعليمهم حاسماً بالنسبة إلى القدرات التي يمكن أن يطوروها في وقت لاحق. وقد استند الباحث في طرحه إلى مرجعيّتين نظريّتين هما نظرية النمو الباطني المنشأ، وأحد أعلامها بول رومر، وهي التي تركّز على المعرفة التكنولوجية وأهمية اكتسابها من أجل تحقيق مخترعات جديدة. واستند كذلك إلى نظرية التمكين، وأهم أعلامها أمارتيا سن، التي ركزت على أولوية التعليم والتأهيل والتدريب لبناء رأس المال البشري القادر على خلق «الأفكار» الجديدة.

لم تساعد مقترحات المؤسسات الدولية وتوصياتها منذ الثمانينيات البلدان العربية على الذهاب في هذا الاتجاه، وقد أظهر التقرير حول الاستثمار المشار إليه أعلاه أن هذه البلدان كمجموعة استثمرت أقل من البلدان المتقدمة وأقل من بقية البلدان النامية في التعليم والصحة، مع بعض الفروق بين هذه الدول، علماً أن نسبة الشباب بين مواطنيها ومعدلات النمو السكاني هي أكبر لديها من الآخرين، كذلك أظهرت المؤشرات التي أوردتها تقارير المؤسسات الدولية ضعف أنظمة التعليم والصحة في البلدان العربية، كما أظهرت أن هذه الأخيرة جاءت في مرتبة أدنى من بقية دول العالم، لجهة بناء اقتصادات قائمة على المعرفة

وقد تم في مصر خلال ٢٠١٦ إطلاق بناء ستين ألف قاعة تدريس جديدة، واقتصر الأمر على صعيد التعليم العالي على خلق ٢٥ كلية جديدة في الجامعات القائمة حالياً، تضاف إليها ١١ كلية جديدة في الجامعات الخاصة، وهناك بالمقابل ٨٦ ألف باحث مصري اختاروا العمل في الخارج، بسبب غياب التمويل من قبل الدولة لنشاطات البحث العلمي، كما يؤكد ذلك تحقيق إخباري نُشر في ٢٠١٦، وبلغت نسبة من تركوا الدراسة في سورية ٥٢ بالمئة من مجموع المعنيين عام ٢٠١٤، وبلغت نسبة من لم يستكملوا دراستهم الابتدائية ٦٠ بالمئة من اللاجئين السوريين في الأردن، في حين لم تتجاوز نسبة من تابعوا دراستهم الثانوية منهم الـ ١٥ بالمئة، مقارنة بـ ٤٢ بالمئة للأردنيين، وبلغت نسبة من يتابعون دراستهم من الأطفال السوريين في لبنان وفي الأردن ٥٠ بالمئة من المجموع، في ظل تردّي جودة وكفاءة الخدمة الموفّرة لهم. أما في اليمن فقد أوردت إحصائية «المركز القانوني للحقوق والتنمية» المذكورة سابقاً أن ١٤,٤ مليون طفل ويافع قد انقطعوا عن التعليم.

د ـ مواجهة البطالة بتطوير قطاعات الصناعات التحويلية بواسطة «التعلّم التكنولوجي»

هل يبرّر التركيز على دور الخدمات إعادة النظر بالمقاربة التي ترى التنمية «تصنيعاً متأخراً»، يقوم على إنتاج السلع الرأسمالية أو الآلات؟ نسب الباحث الكبير هنري بريتون الإخفاق التنموي الذي منيت به كل البلدان التي اعتمدت استراتيجيات تصنيع بـ «استبدال الواردات» إلى أنها عمدت إلى إنتاج سلع استهلاكية ومعمّرة عادية، من خلال استيراد مكوّنات هذه السلع وإعادة تجميعها وبيعها في السوق المحلية، من دون أن تكون قد أضافت إليها أي «محتوى محلي»، وهي استبدلت تبعيتها السابقة تجاه الأسواق الدولية كمصدّرة للمواد الأولية، بأخرى، وذلك بدلاً من أن تعمد إلى تفكيك وإعادة تركيب هذه الآلات واكتساب مقدرة على إنتاجها بنفسها. هذا هو تعريف «التعلّم التكنولوجي»، المؤسّس لعملية «تصنيع متأخر» وتحوّل إلى دولة صناعية. وقد أظهر الباحثون أن الدول النامية القليلة التي نجحت بعد الحرب العالمية الثانية في الخروج من التخلّف والتحوّل إلى دول صناعية اكتفت في مرحلة أولى من «تصنيعها المتأخّر» بتقليد الآلات المشتراة من

السوق الدولية، أي إعادة إنتاجها بالمواصفات ذاتها. وهو ما يسمّى «التقليد على قاعدة المحاكاة» (Duplicative Imitation). ويطلق مجرّد تفكيك وإعادة تركيب الآلات المستوردة سيرورة «تعلّم تكنولوجي»، تتطلّب وضع الطاقات العلمية الوطنية في العمل، وتؤدي مع الوقت إلى إشراع ثورة علمية وطنية، تنتقل إلى مختلف القطاعات، وتُطلق الطاقات الوطنية الكامنة، وتُخرج القوى العاملة من هامشيتها وتؤمّن عملاً لأفرادها.

خلاصة

أتاحت توصيات المؤسسات الدولية على مدى أربعة عقود تحرير التجارة الخارجية للبلدان العربية، وكفّ يد الدولة عن التدخّل في الاقتصاد في الكثير من المجالات، وتتحمّل هذه المؤسسات مسؤولية إقناع العالم، وخصوصاً البلدان النامية، بأن التحرير الاقتصادي الكامل مقروناً بعدم تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الطريق الأمثل للتنمية، علماً بأن توصياتها أضعفت فعالية الدولة وكفاءتها. وقد نسب هنري بريتون إخفاق «توافق واشنطن» الشديد كاستراتيجية للتنمية إلى انبنائه على فكرة «دولة الحد الأدنى»، أي فكرة أن تتخلّى الدولة عن أي دور ذي شأن في التنمية الوطنية، بما في ذلك التخلّي عن حماية المؤسسات المنخرطة في سياق «تعلّم تكنولوجي» لاكتساب الفعالية والتنافسية، وأن تعوّل على «اليد الخفيّة» لتحقيق التنمية. رأى أن شرط تحقّق التنمية هو أن «تتعلّم» الدولة بالممارسة كيفية إدارة هذا المشروع، وأن تتعلّم من أخطائها في هذا المجال.

فهرس

ـ أ ـ

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ص -

- ض -

- ط -

- ظ -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يُصدر مركز دراسات الوحدة العربية تقرير «حال الأمة العربية» هذه السنة (٢٠١٦ ـ ٢٠١٧) في ظل ظروف عربية بالغة الصعوبة يتناولها التقرير عرضاً وتحليلاً، مغطياً تطوراتٍ وأحداثاً كبرى يمر بها الوطن العربي، سواء على مستوى التطورات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أم على مستوى العلاقات البينية بين أقطاره المختلفة، أم على مستوى تفاعل الوضع العربي في الإطارين الإقليمي والدولي.

يقدم هذا الكتاب الذي ساهم فيه نخبةٌ من المفكرين والباحثين العرب، تقريرَ **حال الأمة العربية ٢٠١٦ ـ ٢٠١٧**، الذي يركز هذا العام على تحولات النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول الكبرى وتأثيراتها في الوطن العربي، وتصاعد دور وتأثير دول الجوار الإقليمي، وبخاصة تركيا وإيـران، في الوضع الداخلي العربي، والملامح والقضايا الأساسية للنظام العربي، وتغيّر القضايا في جدول أولويات أطراف هذا النظام، فضلاً عن التطورات الداخلية لعدد من البلدان العربية التي أصابتها رياح «الربيع العربي».

وسوف يجد القارئ في هذا التقرير مقاربة جديدة في تناول بعض أجزائه، إذ تم التركيز على بعض القضايا المحورية في التفاعلات العربية الراهنة، وأخطرها دون جدال تلك الصراعات المدمرة التي تدور على الأرض العربية منذ ست سنوات، من دون أن تنجح أي محاولة لتسويتها، ناهيك بإنهائها بما يتسق ومصالح الأمة العربية، في الوقت الذي تهدد فيه هذه الصراعات كيان الدولة الوطنية العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٩ دولارات
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-799-5

